

شرح مختصر في علم المنطق للسورسي، محمد بن يوسف

١٦٠

٥٨٩٥ هـ. كتب سنة ١١٤٤ هـ.

ش ٥٥

٢١ × ١٥ سم

٢٣ س

٢٠٤ ق

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد.

٦٠٥٩

الاعلام ٢٩: ٨ الظاهرية (الفلسفة والمنطق): ١٦١

ب - تاريخ

أ - السورسي

أ - المنطق

المنطق

Copyright © King Saud University

7.09





هنا شرح لفاضل العالم الكاظمي معارفه بالتدريس
الشيخ سيد محمد السنوسي الحسني التلمساني
رحمه الله وجعل آية مفره وسواه

أخبره

شرح مختصر في علم الخطوط

مكتبة جامعة الملك سعود قسم الخطوط
الرقم: ٦٠٥٩ - ف ١٤٠٨
العنوان: شرح مختصر في علم الخطوط
المؤلف: السنوسي، محمد بن يوسف
تاريخ النسخ: ١١٤٩ هـ
اسم الناصح: ---
عدد الأوراق: ٤٤ - ١٥١
ملاحظات: ---

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ رَبِّ لَيْسَ بِكَ كَرِيمٌ
الملك الوهاب الماهم للصواب والفتح لمخلق
الابواب والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الخلق في هذه
الدار وفي يوم الحشر والنشر والهلل والحساب ورضي الله
تعالى عناه واصحبه البادئين بقوسهم في منتهى ونصر
شريعته والسالكين في اعلا كلمته ونشر ملته الطرق
المصنعة وبعد هذا التقييد قصدت به شرح مختصر
في علم المنطق بطريق الايجاز والعدول عن الاكثار والاقتدار
على المهم دون الزيادة التي تعطل عن المقاصد الشرعية
الاعزوية وتجبر العقل وتشتت الاطوار والله اسأل
ان يقع به وباصله الغني والذكي والضعيف والقوي
ويعصم الجميع بفضل من الفضول والثقوة والاعجاب
وعمد الحق ونظم الخير بعين الاحتظار الحمد لله
الذي انعم بالهوى والبيان والصلاة والسلام على سيدنا
محمد المبعوث بواضح البينات وقواطع البرهان
الكلام في معنى الحمد واقسامه وسبب الانتداب به واضع
فلا تطيل به ومراة بالبيان جميع العلوم ضرورية
وكسها محسوسها ومعقولها لان العلوم بها بانث
المعلوبات وانكشف للعقل واسار بالحمد على جميعها
اليات المولى الكريم هو المنعم بها والمتفضل بالحمد لها
بلا واسطة وليس للعقل فيها ولا للفكر تأثير في شيء
منها ويصح ان يخلق الله العقل ولا يخلق له شئ من العلوم
اصلا على اصح القولين كما فعل ذلك بالسوفسطائية

ويشترط

ويقرب منهم السمنية فيجب ان اعلى كل عاقل ان الحمد لله
تعالى وشكره على كل ما بان له من الامور ووجد في قلبه
من العلوم ولا يخفى قوة وان كانت ضرورية ان كم من
امثاله سلب ذلك ولم يعطه اضلا ولا ينسب ما كان
تطويامنه اليه كقوله وفكرته ولعل ان ذلك كله من فضل
الله تعالى وحده بلا واسطة وان كان سبحانه اعمى
العادة في بعض العلوم انه انما يخلقها عند النور والاشد لا
فليس لذلك السبب العادي اشرا لا بطريق التعليل ولا
بطريق التولد كما يقول به من اشرك وفضل وهذا كله
ان اقلنا ان العقل ليس بقدر العلوم الضرورية التي هي العلم
بوجوب الواجبات وجواز المجازات واستحالة المستحالات
كما ذهب اليه امام الحرمين فيكون الشكر على هذه النوع من
العلوم ما خول ان قوله الحمد لله الذي انعم بالعقل
والشكر على سائر العلوم والادراكات ما خول ان قوله والبيان
ويحتمل ان يكون اشار بالحق الي جميع العلوم لانه شرط
فيها وبالبيان الي المنطق الفصيح المتبحر عنها والبيان
لما استمر منها وكل ذلك نعم جليلة من المولى الكريم
تبارك وتعالى ويحتمل ان يكون اشار بالعقل الي الضروري
من العلوم وبالبيان الي المكسب منها ان الكل نعم من
المولى الكريم سبحانه ومراده بواضح البينات المعجزات
الدالة على رسالة سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم
وصدق في كل ما اتى به عن المولى تبارك وتعالى ومن اجلها
القران العظيم وانما كانت هذه البينات واصح لعد

الالباس فيها بالسحر والسحرة وكل ما يوجب ريبا للعلم
 الضروري فيجدها واحد من ظهرت على يده سيدنا
 ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم عن جميع الرقيب ومراة
 نقواطع البرهان ما جابه صلى الله عليه وسلم في القرآن
 والسنة من البراهين القطعية على ما يجب لولانا جل وعلا
 من الوحدة اية وعلى الصفات وتوهمه عن الشركا
 والنقارص وسميات المحدثات واشارة بهذا الى ان
 صدق نبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم فنادى
 اليه من توحيد مولانا جل وعلا واخلاص العبادة
 له قد اتضح في غاية الوضوح من كل وجهة من جهة
 الخلق والخلق والمخبر والمخارق ومن جهة شرعه الشريف
 للمصامت والناطق ثم مع هذا كله من قبله الله تعالى
 فلا مضل له ومن يضل فلا هادي له نسال الله ان يهب
 لنا الهداية وحسن الخاتمة بفضلته بلا منعة ورضى
 الله تعالى عن له وصحبه ومن تبعهم الى يوم الدين باحسان
 وبعد هذه كلمات مختصة تتضمن معرفة ما ينظر
 اليه من علم المنطق ما يكتب به المصورات والتصدقات
 وترك ما يشوش الفكر مع قلة جدواه ونادر استعماله من
 قواعد وتفرجات والله اسأل ان يقع به وهو محسبي
 ونعم الوكيل لما كان الكتاب من العلوم منضرا في نوعين
 وهما المصورات اي معرفة الحقائق المفردة ويميزها
 عن غيرها والتصدقات اي العلم بنسب امر لا مر
 او يقية عنه احتاج العقل الى طريقين اخذها يوصله الى ما
 جهله

اي قوله
 بواحد
 البينات
 وقواعد
 البرهان
 والبيان
 انما اشار
 بطريق لازم
 لا اذا انظر
 انقضى الامر

٩٨

٩٩

جهله من المصورات والثاني يوصله الى ما جهله من التصدقات
 ولما كان العقل لا يؤمن عليه من الخطا اذا سلك هذا الطريقين
 وحده لكثرة التباس الباطل بالحق حتى يحتاج القواعد العقلية
 او لا يعرف صحتها ضرورية ثم حينئذ يطلب بها ما جهله
 من العلوم المصورة والتصدقات يقية وهذه القواعد هي
 المسماة بعلم المنطق فهو قانون تعصم مراعاته بتوفيق
 الله تعالى لك من الخطا في فكره كما يعصم النواكس
 من اللحن في قوله فقد اضطر اذا المعرفة هذا العلم
 ليحرف العقل صحة الطريق الذي يتكسب به ما جهله من
 المصورات وصحة الطريق الذي يتكسب به ما جهله من
 التصدقات والطريق الاول هو المسبي بالتحريفات
 والطريق الثاني هو المسبي بالحق ولما ادخل في علم المنطق
 زيادات صعبة وتفرجات متكاثرة لما يحتاج اليها
 في غالب تصرفات العقل فترسب ذلك كثير من الناس
 من تعلم ما يحتاج اليه من فن المنطق وربما صرح بحربه
 من لا معرفة له بحقيقته فذكرنا ان هذا المختصر انضرا
 فيه على الضروري من هذا الفن وهو ما يحتاج اليه
 لتصبح ما يكتب به المصورات وهو التبريرات وما يكتب
 به التصدقات وهو الحج وتركنا منه كل ما يندر استعماله
 ويشوش الفكر ونحوه كما سيما ان كان بليدا او متعلو
 القلب جدا بامور لا آخره علماء وعلماء فقولنا وتركنا
 منصوب بالحطف على مفعول تتضمن وهو معرفة وما في
 قولنا ما يكتب واقعة على التعريفات والحج وما في قولنا

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان
 ما جهله

قوله فقد اضطر اذا
 على التعريف المتقدم

قوله علماء وعلماء
 محمول على من هو
 الباطل والتقدير
 وبالعقل بامور

ما يضطو اليه واقعة على بعض المنطق والمجور في قولنا الصحيح
يتعلق ببطور وهذا الاضطوار للاستعمال معاني قواعد
المنطق في طلب العلم المكتسبة ثابت محقق لكل واحد وما
الاضطوار لطلب اصطلاحاته وحفظ صنوا بطله فليس
عاما لكل احد ان الطبع السليم والعقل الذكي لا يحتاج الى
ذلك كما لا يحتاج الي تعلم قواعد النحو وضوابط العربية
العربي الفصح بل الغنى عن تعلم المنطق اكثر من العنى
عن تعلم النحول لان علوم المنطق عقلية محضه فكثير منها
مركوز في قلب كل عاقل وان لم يعبر عنها باصطلاحات
المنطق بخلاف النحوفانه ثقلي محض وخير العربي الفصح
لا يصل الي معانيه واحكامه الا بالتعلم ومع هذا فنعلم
فن المنطق وحفظ قواعده وقصها سهل للعقل وعمر
الانظار وتيسر به مجال الفكر مع الراحة والامن من الخطا
في سلوك مفاوز الاعتبار وقد ذكر الشيخ الاي في
شرح له صحيح مسلم عن الشيخ الامام ابن عرفة رحمه الله
علي الجميع انه كان كثيرا ما يوصيهم علي في المنطق ويؤكد
الوصية عليه ويقول لهم لا بد ان اموت وترجموني علي هذا
او تدكروني او تكلما يعرب علي هذا امر الحققة لان لطول
العهد به وبالجملة فالعلم كلها متيسره طوع اليه لمن حقق
المهم من هذا الفن ان يسرد ذلك لمولي تبارك وتعالى بعضه
والامتع الحرمان والخذلان فيزلق الانسان بثوبه ويخص
ويوت بريقه ولا حول ولا قوة الا بالله وهو حسنا وبلغ
الوكيل ويختصر المقصود من هذا التاليف في التعريفات

ومبادئها
في المنطق

ومبادئها والمج ومبادئها قد عرفت ما بسطنا في ما سبق ان
المكتسب الذي يطلب علمه منحصري في نوعين الضرر والمضدي
وان الطريق الموصلة لمعرفة المجهول من التصديقات هي الحجج
والتعريفات لا بد لها من اشيا تتركب منها وهي الكليات
الجنس وهي مرادنا بمبادئها وكذلك الحج لا بد لها من اجزا تتركب
منها وهي القضايا وهي مرادنا ايضا بمبادئها فانخص
المقصود من هذا الفن في تحقيق هذه المطالب الاربعه وبعد
ان يحقق المتعلم ما يحتاج اليه من هذه المطالب الاربعه
حفظا وفهما فليعرض عما لا يحتاج اليه ولا يتلف فيه جارا
نفسا من الحرول ويشغل اجدان احكام آلة العقل بالعلوم
الشريعة استفادة وافادة علما وعملا بنية خالصة للدار
الآخرة والفوز برضي المولي تبارك وتعالى ولحمز من
الفضول ومالا يحني وعبد الرياسة جهده وتستنح
بالمولي الكريم جل وعلا فلا حول ولا قوة الا بالله
ولا جل الخصار المقصود من فن المنطق في هذه المطالب الاربعه
حصرنا نحن مقصودنا من هذا المنصير في المهم منها
وبانقضا به ينقضي التاليف والي هذا اشترانا بقولنا
ويختصر المقصود من هذا التاليف في التعريفات
الي آخرة وبالله تعالى التوفيق اما مبادئ التعريفات
فالعلم ولا ان الدلالة فهم امر من امر وقيل هي كون امر
يجب يفهم منه امفهم اولم يفهم والدال ينقسم الى لفظ
وعينه ودلالة كل منها تنقسم الي ثلاثة اقسام دلالة
وصفية وعقلية وطبيعية يعني ان مبادئ التعريفات

من التعريفات هي
العرفان والطريق
الموصل الي المجهول

مبادئها والمج ومبادئها
في المنطق

وان كانت هي الكليات الخمس لما كانت لها الفاظ تدل عليها وبها
يُصروف في التعريفات احتيج اولا الى معرفة الدلالة
واقسامها وما يجبر بها في فن المنطق وما لا يجبر
فهذا قال فاعلم اولا اي قبل ان تعلم مبادئ التعريفات
التي هي الكليات الخمس وتفسيرنا اولا الدلالة بفهم امر
من امره هو تفسير الاقد بين لها واعتوضه بعض المتأخرين
بانه تفسير لوصف امر بما هو وصف لغيره فان الدلالة
وصف للامر الدال والفهم الذي فسرت به وصف
لغيره وزعم ايضا ان الدلالة انما هي الجسدية اي هي
كون امر بحيث يصح ان يفهم منه امر سوا فهم منه ذلك
الامر ام لا وجوابه ان هذا غلط نشأ من تفصيل المركب
فان الفهم الذي فسرت به الدلالة فهم مقيد بالمجرور
من الذي هو الامر الدال بمعنى ان الدلالة هي كون امر
يفهم منه امر ولا شك ان الذي يفهم منه امر هو الامر
الدال لا غيره والذي انصف به غيره هو الفهم لا مرامي
كونه فالله لا الفهم منه بمعنى انه يفهم منه امر اذا الشخص
في هذا فافهم لا مفهوم منه وهذا كعيني ماء تصفها
بالشرب معنا يعني انه شربت او يشرب منها ولا شك
ان الشرب لهذا المعنى وصف لها لا للشارب منها والشرب
الذي انصف به الشارب انما هو الشرب الذي اوجبه له
كونه شارب لا مشروبا منه واما الاعتراض بان الدال
يوصف بالدلالة قبل الفهم ولعدة وذلك يقتضي
تقدم الدلالة على الفهم فكيف تفسره فالجواب ان
وصف

وصف الدال بالدلالة قبل ما فهم انما هو بطريق المجاز لا
بطريق الحقيقة واعلم ان مرادهم بالدلالة الوضعية
ان تكون الدلالة سببا للوضع وهو يعني امر للدلالة
بوصفه بنفسه اي من غير قرينة ان كانت حقيقة
او بقرينة ان كانت مجازا والدلالة فيها اختيارية
تتغير بتغير الوضع والدلالة الطبيعية والعقلية
لشئ باختياريتين الا ان الطبيعية يمكن تغيرها
والعقلية لا يمكن فيها تغير مثال دلالة غير
اللفظ وضعا دلالة الاشارة المخصوصة مثلا على معنى
لغيره اولا ومثال دلالة عقلا دلالة التغير مثلا
على الحدوث ومثال دلالة اللفظ وضعا دلالة الرجل على
الذكر والمراة على الانثى ومثال دلالة عقلا دلالة
مثلا على جرم يقوم به الاستحالة قيام اللفظ بنفسه ومثال
دلالة طبع دلالة الصراخ الضروري على مصية
توكله في مثال دلالة اللفظ العقلية دلالته على
جرم يقوم به الاستحالة قيام اللفظ بنفسه لان اللفظ
معرض والعرض يستحيل ان يقوم بنفسه وانما يقوم بالجرم
وهذه الدلالة العقلية للفظ ليست خاصة بلفظ
دون لفظ بل هي مشتركة بين جميع الالفاظ وبين جميع
الاصوات وان لم تكن الفاظا بخلاف الدلالة الطبيعية
والوضعية للالفاظ فانها مختصان ببعض الالفاظ
دون بعض واما اقسام دلالة غير اللفظ فهي كلها

القيام في الوجه
ان الدال باللفظ
المحل لا يكون
الوجه

خاصة ببعض الامور دون بعض ومراعاة بالصراخ الذي
 مثله له لالة اللفظ الطبيعية الصراخ الذي يتركب
 من الحروف حتى يكون لفظاً وذلك موجود كثير عند غلبة
 الوجع والوقوع في المصائب واما الصراخ العاري
 عن التقطع والحروف فليس بلفظ هذه ستة اقسام
 المعبر عنها في علم المنطق قسم واحد وهو دلالة اللفظ
 الوضعية لما قسم الدال الي لفظ وغير لفظ وكان
 في كل منها ثلاثة اقسام لزم ضروري ان يكون مجموع
 الاقسام ستة خمسة منها لا تعتبر في علم المنطق وهي
 اقسام دلالة غير اللفظ الثلاثة وثمان من اقسام
 دلالة اللفظ وهما الطبيعية والعقلية وقسم واحد
 معتبر وهو دلالة اللفظ الوضعية واما اعتبار هذا
 القسم لا يضبطه وعموم فايدته في العقليات والقلبيات
 والطبيعيات وغيرها والتعلم والتعليم وهي
 تنقسم الى ثلاثة اقسام دلالة مطابقة وهي دلالة
 اللفظ على المعنى الذي وضع له دلالة لفظ الاربع
 مثلاً على صنعت اثنين ودلالة تضمن وهي دلالة
 اللفظ على جز ساء اذا كان مركباً دلالة الاربع
 مثلاً على اثنين نصفها او واحد ربعها او ثلاثة
 ثلاثة ارباعها ودلالة التزام وهي دلالة اللفظ
 على خارج عن سماء لازم له لزوماً ههنا يعني
 ان الدلالة اللفظية الوضعية فيها ثلاثة اقسام
 دلالة مطابقة ودلالة تضمن ودلالة التزام وجعلها
 كلها

وجعلها كلها وضعية لاسناد جميع للوضع الا ان الاول
 استندت اليه بلا واسطة ان المعنى المفهوم فيها من اللفظ
 هو عين المعنى الذي وضع له اللفظ اي عين له بالوضع الحقيقي
 او المجازي ولهذا سميت مطابقة لمطابقة الفهم فيها
 للوضع واما الدلالات الاخرى فان فليس الوضع سبباً
 تاماً لها بل هو جز سبب لان الوضع يوجب عند حضور
 اللفظ في الذهن فهم معناه المطابق وان احضر
 معناه المطابق وكان مركباً حضر في الذهن جز ذلك
 المركب من حيث ان فهم ذلك المركب من حيث ان فهم
 المركب موقوف على فهم جزيه وان انظرت الى الحقيقة
 وجدت السبب التام في فهم الجز هو فهم الكل سواء
 وضع للكل لفظاً او لم يوضع وسواء كان اللفظ الموضع
 او لم يكن كذا لانه لما كان مخطوراً اللفظ بالبال سبباً في فهم
 معناه فهم معناه سبباً في فهم جزيه كان مخطوراً اللفظ
 بالبال بالنسبة الى الجز سبب السبب وافهم مثل هذا بعينه
 في دلالة التزام فان مخطوراً اللفظ بالبال لا اثر له
 مباشرة في فهم اللازم بل بواسطة فهم المزوم
 الذي وضع له اللفظ ولا يحتاج ههنا الدلالات
 الى مقدمة زائدة على المقدمة الوضعية اخلفت ههنا
 ههنا وضعتان نظراً للمقدمة الاولى الوضعية او
 عقليتان نظراً للمقدمة الثانية العقلية او الضمنية
 وضعية لدخول الجز فيما وضع له اللفظ والالتزام
 عقلية لخروج اللان عما وضع له اللفظ والالتزام

عقلية لمزوج اللانم عما وضع له اللفظ ثلاثة اقوال وقول
في دلالة المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له يوحد
منه ان سبب فهم المعنى في دلالة المطابقة هو الوضع
لتعريف الدلالة وذلك يشعر بعقلية فيخرج على هذا
بمعنى طرد التعريف فهم جزأ المسمى الذي وضع له
اللفظ وقد وضع ايضا لفظه على سبيل الاشتراك اللفظ
لكن انما فهم سبب كونه جزءا من المسمى لا بسبب كونه مسمى
ايضا لك اللفظ فان هذا الفهم يضمن للمطابقة
لان علة الجزئية لا الوضع اما ان فهم ذلك الجزر
بسبب كون اللفظ ايضا موضوعا له فان الفهم حينئذ
يكون مطابقة لان علة الفهم حينئذ الوضع لا الجزئية
واهم مثل هذا في تعريف دلالة المتضمن ودلالة
الالتزام لان الحلة في فهمها الجزئية واللفظ لتعريف
الدلالة في تعريفها على ذلك فلا يفسد طرد التعريف
لفهم الجزر واللانم بسبب الوضع لهما وهذا التعريف ان
لا حاجة لما زاده الفخر في تعريف المتضمن والالتزام
فقال بعد ذلك الجزر واللانم من حيث هو كذلك اي من حيث
هو جزوه اولانه والزم ان يزيد هذا القيد في تعريف
دلالة المطابقة وهذا كله انما احيى اليه في اللفظ المشترك
بين الكل وجزئه او بين المعنى واللفظ اما الاول فكل ركعة
تستعمل للمجموع المركب من القراءة ومن الركوع ومن السجدة
ولستعمل للركوع وحده من غير قراءة ولا سجدة بين من الاول
ما روي عن ابي عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه

في هذا الوجه المثلث

انه

انه قال صلاة الليل مثنى مثنى فان اردت ان تنصرف فاركع
ركعة وتوترك ما صليت ومن الثاني قوله صلى الله
عليه وسلم من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة واما
الثاني وهو المشترك بين المعنى ولازمه فكل شئ فانها
تستعمل في القرص ومنه ما في حديث الشفاعة تدنو
الشمس ومنه ما في حديث الموطا في بيان وقت صلاة النبي
صلى الله عليه وسلم للحصر بقوله والشمس في جرجها
فعل ان تظهر ويمكن ان يكون منه قوله تعالى ثم جعلنا
الشمس عليه دليلا فان الظاهرات المراد بالشمس هاهنا
الشمس ولا القرص لان الذي يستلزم عادة الظل ضوء
الشمس لا قرصها ان لو غاب ضوءها السحاب او يحويه
لم ير سمر لقابهم في الاضئ ظل وتفيد نادر دلالة
المتضمن يكون المسمى مركبا ودلالة الالتزام يكون للرفق
ان ههنا بينا التعرف بذلك ان بين كل واحدة من دلالات
المتضمن والالتزام وبين دلالة المطابقة عموم
وخصوصا باطلاق فكما وجدت دلالة المتضمن
او الالتزام وجدت دلالة المطابقة لاستنادها اليها
على ما تقدم ولا يلزم من وجود دلالة المطابقة وجودها
لما كانت بوضع اللفظ لمعنى بسيط لا لالزام له بينا وبين
دلالة المتضمن والالتزام عموم وخصوص من وجه
بجتمعات ان اكان المسمى مركبا وله لالزام ذهني بين وتفرد
دلالة الالتزام ان اكان المسمى بسيطا وله لالزام بين وبالله
التوفيق والمراد باللفظ اليقين ان يكون المسمى

ومستغلة في ضوءها

دلالة المتضمن ان اكان
المسمى مركبا وتفرد

كلما فهم من اللفظ فهم من هذا لازمه وسواء لانه في الخارج
كالزوجة المفهومة ههنا من الاربعة وهو اللان المطلق
اولم يلائم كالبصر المفهوم ههنا من العي فان لانه
في الخارج عن الذهن فقط كالسواد للعراب لم يطلق
في علم المنطق على فهمه من اللفظ الموصوع للزومه دلالة
الاتزام اعلم ان اللزوم في اصطلاح اهل المنطق ينقسم
الي بين وغير بين فالبين ما يلزم فيه من تصور الملزوم
واللان مع العلم باللزوم وغير البين ما لا يلزم فيه من
تصور الملزوم واللان مع العلم باللزوم ومثاله الاعداد
باعتبار ما يلزمها من التمام والزيادة والنقصان والجزم
باعتبار ما يلزمه من الحدوث ونحو ذلك مما هو كثير والبين
فسمان ذهني وغير ذهني فالذهني هو الذي يلزم من
تصور الملزوم العلم بالزومه ومثاله الشجاعة للاسد
والزوجة للاربعة والفردية للثلاثة وغير الذهني هو
البين الذي لا يلزم فيه من مجرد تصور الملزوم العلم باللزوم
بل حتي يتضم الي ذلك تصور اللان فيكفي ان ح في العلم
باللزوم ومثال ذلك مغايرة اللسان للفرس امر لازم
للسان لكن من تصور اللسان لا يلزم ليجرد ذلك ان
يخطر بباله مغايرته للفرس بل قد يتصور الانسان وهو
عاقلا عن الفرس جملة فكيف عن مغايرته اياه نعم لو
خطر بباله مع تصور اللسان امغايره للفرس ام لا
لجزم لانه قطع بالزوم هذه المغايرة له من غير ان يحتاج
في ذلك الي واسطة وكذا الحال في مغايرة زيد لعمرو
والذهني

مطلب اللزوم
البين وغير
البين

من غير ان يخطر بباله
مغايرته للفرس

والذهني ايضا ينقسم الى لزوم في الذهن والخارج معا
كلزوم الزوجية للاربعة ويسمى اللان في هذا اللان
المطلق لعدم تعيين لزومه بذهن او خارج ولزوم
في الذهن فقط دون الخارج كلزوم بعض الاضداد
لاصناد ادها في الذهن مع منافاتها اياها في الخارج
كلزوم البصر للعي والحركة للسكون فانك مهما تصورت
العي لم تتصور منه الاسلب البصر وكذا السكون انما
تتصور منه سلب الحركة ومثل بعض المشايخ اللزوم في الذهن
دون الخارج بما اذا كانت شخصا في سن الشباب والكلهولة
وللبس الثوب كذا او بخلافك من الصفات الصفات
العارضة الزائلة كمرغاب عندك ذلك الشخص مع حياة
او موته السنين الكثيرة بحيث يبلى ان كان سنا او
يهيم ان كان حيا فانك بعد ذلك متى تصورته لم تتصور
الامتنعنا بالصفة التي كنت رايته عليها فتصور
شبو بيته او كهولته وثوبه الخاص التي كثراته
به فصارت تلك الصفة وتلك الثياب لازمة لذلك
الشخص في ذهنك وفي ذهن من رآه ورويتك مع
ان شيئا منها غير لازم في الخارج بل قد فارقت وتجرد
عنها وقد ذهب كثير من اهل المنطق الي تفسير اللزوم
البين بالذهني وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم
العلم بالزومه وعلي هذا المذهب يقررنا في مختصرنا
يقولنا والمواد باللزوم البين ان يكون المسمى الخ وعلي
هذا يكون وصفنا الذهني فيما سبق بالبين ليس

كله

۳۴

من اللفظ ولا يميز
فمن هذا اللفظ العام
الخاص من عدد واحد

فهمه على سماع اللفظ الموضوع للزوم مع المعرفة بالوضع
فقد انطبق حكم الشرط على الزوم الذهني اذ احسننا
الدلالة بالفهم من اللفظ واما قول ابن الحباب فهو مبني
على ان الدلالة الحيشية اي هبة اللفظ الموضوع
لمعني لان يدل عند سماع ذلك على لان معناه ووجه
ذلك ان الزوم الذهني بين المسمي وبين اي معنى كان
على هذا القول يلزم من وجوده وجود الحيشية التي
فسرت بها الدلالة اي يلزم منه ان يكون اللفظ بحيث
ان اذا ذكر فهم منه لان معناه كما انه يلزم من عدم الزوم
الذهني عدم الدلالة التي فسرت بالحيشية اذ لا يتصف
اللفظ حينئذ بان يكون بحيث ان اذا ذكر فهم منه ذلك
المعنى وهذا البيان الشيخ رحمه الله حسن واضح لم
ار من تعرض له وقولنا تنال الخ هو مع ما قبله لانه
ولشومرتب قال فهم راجع للشرط والحيشية راجعة
للمسب وبالله التوفيق ثم اللفظ ينقسم الى مركب
وهو ما دل جزؤه على جز معناه دلالة مقصودة هـ
والي مفرد وهو ما ليس كذلك هذا القسم للفظ
با اعتبار الدلالة الافرازية والتركيبية فنكرانه ينقسم
الى مركب ومفرد وعرف المركب بانه اللفظ الذي يدل
جزؤه على جز معناه دلالة مقصودة والمفرد بانه ما
ليس كذلك وهو اللفظ الذي لا يدل جزؤه على جز معناه
دلالة مقصودة وهو معنى قولنا ما ليس كذلك مثال
الاول قولنا شلان يد قائم فان جملة هذا اللفظ يدل

علي معنى مركبي وهو كون زيد متصل به القيام او يحصل في المعنى
 او الحال او الاستقبال وجزء هذا اللفظ وهو زيد مثلاً يدل
 علي جزء هذا المعنى الذي هو ذات زيد وكذا اقولنا عبد زيد
 ونحوه مما لم يقصد به العلم به فان جزء هذا اللفظ وهو عبد
 مثلاً يدل علي مطلق عبد غير مقيد باضافته الي زيد ولا
 غيره وذلك جزء من المعنى المركب الذي هو عبد مقيد
 باضافته الي زيد ومثالي المفرد لفظ زيد مثلاً فانه يدل
 علي ذات زيد ولا جزؤه يدل علي جزء من ذات زيد
 فقولنا في حد المركب ما دل لفظه ما وافقة علي اللفظ وهو
 حبس في الحد وقولنا ان لا توطئة لما بعده ويمكن ان
 يخرج منه مع ذلك من اللفظ المفضل كذا ونحوه علي رأي
 من يسميه لفظاً وقولنا جزء يخرج بالاجزائه اصطلاحاً
 الجز ولا منه لكن لا دلالة لشي من اجزائه كزيد ورجل
 وقولنا علي جزء معناه يخرج منه جزء ولا يخرج منه لالة لكن
 لا علي جزء معني اللفظ الذي تركيب منه نحو انكم فان جزءه
 وهو اب يدل علي ذات متصفة بالابوة وكذلك جزؤه
 الاخر وهو كم يدل علي سوال عن عدد او علي اختيار
 بكثرة لكن لا واحد من هذه من المدلولين بجزء من معني انكم
 ويخرج ايضا نحو بعلبك مما تركيب من الاعلام تركيب
 مزج وقولنا دلالة مقصودة يخرج نحو عبد الله وامري
 القيس علمين فان كل واحد منهما له جزء يدل علي جزء معناه
 لكن لا لالة غير مقصودة اما عبد الله فيدل عبد منه
 علي مطلق العبودية وهي جزء حاصل لكل شخص حادث
 فان

وما له جزء

فان كل شخص فهو عبد لله فان الجزاء المادي لهذا اللفظ
 واما جزؤه الصوري وهو الاضافة الي المكتوبة اعني اسم
 الله الاعظم فيدل ايضا علي تعبير العبودية بالاضافة
 الي الله سبحانه وذلك ايضا جزأين لكل حادث فقد
 دل ايضا هذا الجزء من لفظ عبد الله علي جزء معناه
 هذا ان قلنا بعد ان اشتراط كون الا حيزاً في المركب
 مادة واما ان اشتراطناه فانه انما يحتاج الي التميز في
 الجزاء الاول المادي فقط واما امر في القيس فجزؤه
 وهو امر يدل علي مطلق الرجولية وهي جزء حاصل
 للرجل المسمى بالرجل علي رجولية له مقيدة بالاضافة الي
 القيس وقد يعترض سئل هذه الاعلام الاضافية
 والاعلام اللقبية ولكن علي حد طرف المركب عطف
 بقصد واضعها مع العلمية دلالة اجزاها علي
 معني مركبي وجد في سبقتها كان يسمى ابنه عبد الله
 لكونه عبد للمولي تبارك وتعالى ويسمى رجلاً بابي
 محمد لان له ولداً اسمه محمد ويسميه نور الدين او شمس
 الدين او حجة الاسلام لكونه من ائمة المسلمين المهديين
 لهم فلو زيد في حد المركب بعد قولهم دلالة مقصودة
 الوصف بخالصة فيقولون ما دل جزؤه علي جزء معناه
 دلالة مقصودة اي لم تشبهها عليه لصح طرف حد
 المركب وعكس حد المفرد فتأمل ذلك والله الموفق
 وان اعرفت حد المركب وما اخرج كل جزء من اجزائه
 عرفت منه حد المفرد وما دخل فيه من الاقسام ومجموع

يعني التفضل
 والمميز من هذه
 والتقدير الماتع
 الي التميز عن عبد
 الله من اجل الجزء
 الاول المادي

ما دخل فيه اربعة اقسام اللفظ الذي لا جزله اصلا كبا الجبر
ولامه وماله جزلا دلالة له اصلا كزيد وماله جزله دلالة
في غير معنى ذلك اللفظ كالكبر والسخان وبعبك وماله
جزله دلالة في ذلك المعنى بخير قصد كحيوان ناطق
مجموعه علم على شخص وما ظهر لنا من الزيادة في حد
المركب يدل على المفرد قسم خامس وهو ما لا جزوه
على جز معناه دلالة مقصودة لكن ليست خالصة بل
مضافة الى العلية كحب الله علما وحجة الاسلام علما
على ابي حامد الغزالي رضي الله تعالى عنه فالاقسام كلها
على الزيادة التي زادت في حد المركب ستة واحدها
مركب وخمسة مفردة وبدون تلك الزيادة خمسة
واحد مركب واربعة مفردة واورث على طرف حد
المفرد الماهل بناء على انه يسمى لفظا فانه يصدق عليه
انه لفظ لا يدل جزوه على جز معناه دلالة مقصودة
مع انه لا يسمى مفردا وقد يجاب عنه بان الالف
واللام في اللفظ المقسم الى مركب ومفرد للتعهد والمعمود
اللفظ الدال بالوضع فيقد رالدال في تعريف كل من
القسمين وانما قد من تعريف المركب على تعريف
المفرد تكون تعريف المركب بالاجاب وتعريف المفرد
بسلبه ولا يحفل سلب امر الا بعد تعقل ذلك الامر
المسلوب فان قيل المفرد جز المركب وفهم الجز
سابق على فهم المركب منه فلو انقلب الامر كما
ذكرتم لزم الدور فالجواب ان المفرد جز المركب

من

من حيث ذاته لا من حيث كونه مفردا فيلزم ان يستق
على تعقل المركب تعقل ذات كل جز من اجزائه على
عن وصفه الافراد واما تعقله من حيث اتصافه بالازداد
فالامر بالعكس انما يستعقل هذا المعنى فيه بعد تعقل
معنى المركب واعلم ان من اهل الخطأ من يسمى اللفظ
الذي يدل جزوه على معنى ليس هو معناه بالمركب
كبعبك ويسمى اللفظ الذي يدل جزوه على جز
معناه بخير قصد قائم بالمولف والقول فتكون الاقسام
عنده ثلثة مفردة ومركب ومولف والذي عند
الكثير من اخرين ان القسم ثمانية وان المركب والمولف
والقول الفاظ متوادل وقد نص على ذلك ابن سينا
وبالله التوفيق وهو مشترك ان لحد سماء
كعين ومفرد ان الحد كاشان ورجل يعق ان
اللفظ المفرد الذي عرفت حده فيما سبق ينقسم الى
مشترك وهو اللفظ الذي لحد سماء اي له معان
اثنتان فاكثر يسمى به كل واحد منهما والي مفرد وهو
اللفظ الذي لحد سماء اي لم يوضع الا لمعنى واحد
مثال الاول العين فانهما صنعت لمعان متعددا
كالعين الباصرة والعين الحارسة وعن الذهب
وعن الفضة ومثال الثاني لفظ الثنات ولفظ
رجل فان الانسان وضع لمعنى واحد وهو معنى
الحيوان الناطق والرجل وضع لمعنى الذكر من
حيث العقل فان قلت قد تعد ما يطلق عليه

انسان ورجل فافهما بطلان علي زيد وعمرو ومخالفه وغيرهم
 كما تقدم ما يطلق عليه عين من الجارية والباصرة وغيرهما
 وقد علموا بان عيننا لفظ مشترك والرجل والانسان لفظان
 مبفروقان فما الفرق فالجواب ان لفظ انسان ولفظ
 رجل لم يتعدا مسماها وانما تعدد افراد مسماها ولم
 يتعدا مسماها ان هو واحد ولم يوصف بالزيد بخصوصه
 ثم لعمرو بخصوصه ثم لزيد بخصوصه
 وانما وصفا لمعين واحد الا ان ذلك المعنى لما كان
 كلياً يوجد في افراد كثيرة اطلاقاً على تلك الافراد من
 حيث وجد في كل واحد منها المعنى الذي وصفا له
 وسمي بها لامن حيث ان تلك الافراد وصفا لموضوع
 كل واحد منها ولفظ العين انما يطلق على الجارية
 والباصرة وغيرهما لوصفها لكل واحد من تلك
 الاشياء بخصوصه ولم يوصف لمعنى واحد فقدر
 مشترك بينهما كما في لفظ انسان ورجل فان
 قلت لفظ اسد قد تعدد وصفا فانه موضوع
 للحيوان المفترس وللرجل السباع وليس موضوعاً
 للقدر المشترك بينهما ومع ذلك لا يسمونه مشتركاً
 فعلى هذا انفسد طرق حدكم للمشترك وعكس
 حدكم للمفروق فالجواب ان المسمى عندهم مفاسد
 للمعنى فان مسمى اللفظ ما وضع له اللفظ ما وضع
 له اللفظ وصفاً حقيقياً لا يحتاج الى قرينة ومعنى
 اللفظ ما يعينه التكلم باللفظ كان مسمى له وهو
 المعنى

لا يثبت في الحقيقة
 كذا في الحقيقة
 وهو في الحقيقة

المعنى المجازي والاعلاقة وهو الخلط فاذ الذي تعدد
 في الاسد المعنى لا المسمى ان سماه واحد وهو الحيوان
 المفترس والرجل السباع ليس مسمى له وانما هو معني
 يصح ان يستعمل فيه لفظ الاسد لعلاقة بينه وبين
 سماه وبالله تعالى التوفيق والمفرد اما كذا ان
 لم يمنع بصورة من صدقه على كثيرين كالانسان وحيوان وهو
 متواطى ان استوي في افراده كالمثاليين وشكك ان يختلف
 فيها كالبيض والنور واما مجزي ان منع كزيد وعمرو
 معني ان المفرد ينقسم باعتبار الشخص سماه وعدم
 تخصه الي قسمن مجزي وكلي اما كلي فهو المفرد الذي
 لا يمنع تصور سماه من صدقه على افراد كثيرة اي لانه
 يمنع تعقل مدلوله من جملة مواطاة لاجل شقاق على
 افراد كثيرة لعدم الشخص في ذلك المدلول ومثاله
 الانسان وحيوان فان مدلول كل واحد منها لا اختصاص
 له ببنات معينة حتى يمنع صدقه على غيرها بل الاول
 وهو الانسان وضع لمطلق حقيقة الحيوان الناطق
 والمثلك ان هذه الحقيقة من حيث مدلولها لا
 يمنع ان توجد في افراد كثيرة يصح ان يحمل لفظ الانسان
 عليها حمل مواطاة اي يحمل عليها بنفسه من غير احتياج
 الي اشتقاق منه ولا اضافة فتقول زيد انسان
 وعمرو انسان ومخالف انسان وهكذا في كل فرد وجد
 فيه مدلوله وانهم مثل هذا في الحيوان سوا سوا
 واحمل حترزنا بقولنا حمل مواطاة من مثلي لعمرو

حمل

قد علم حق يتبع
 مفرغ على المعنى وهو
 الاختصاص وقوله
 بل الاول والاولى
 التقليل اه

قد علم سوا سوا
 حال من مثله
 متساوي حاله كونهما
 لا يثبت في الحقيقة

والبياض فان العلم لا يمنع حقيقته من وجودها في اشخاص
 كثيرة كمالك والشافعي ونحوهما ومع ذلك لا يصح ان يحمل
 العلم بنفسه على تلك الافراد فلا يقال مالك بن النضر علم
 ولا الشافعي علم بل انما يتوصل الى حمله على تلك الافراد
 بالاستتقاق منه او الاضافة فنقول مالك عالم او مالك
 ن وعلم فان اليبس العلم كلياً بالسبب الى الاشخاص
 المتصفين بالعلم لعدم صدقه عليها اي حمله عليها حمل
 مواطاة اي حمله عليها بنفسه من غير اشتتاق ولا اضافة
 وانما هو كلي بالسبب الى علم الفقه والبيان والنحو والكلام
 ونحوها لانه يحمل على كل واحد منها حمل مواطاة فيقال
 الفقه علم والنحو علم والكلام علم وافقتم مثل هذا في
 البياض فانه كلي بالسبب الى بياض الشمس والقمر والنجم
 والشمس والحاج ونحوها لحمله عليها حمل مواطاة وليس
 كلياً بالسبب الى الذوات التي وجد فيها البياض لانه
 لا يحمل عليها الا بالاستتقاق او اضافة ولهذا لما كان الحمل
 مشتركاً بين حمل المواطاة والاستتقاق عدلوا في حد
 الكلي عنه الى لفظ الصدق الذي هو خاص بحمل المواطاة
 وان اُعرفت ان محلي العلم هو الذي لا يمنع مدلوله بحمل
 تعقله من صدقه على كثير ولم يستطعوا فيه وجوداً
 لما يصدق عليه ولا امكاناً ولا كثرة ولا قلة عرفت انه
 يصدق على اقسام ستة بحسب التقسيم الحق وان كان
 بعض الاقسام لا يصدق فيه بتصوره فيه الوجود
 ولا يتصور فيه التحدد على مذاهب اهل الحق الا ان

هذا العلم لا يمنع حقيقته من وجودها في اشخاص كثيرة كمالك والشافعي ونحوهما ومع ذلك لا يصح ان يحمل العلم بنفسه على تلك الافراد فلا يقال مالك بن النضر علم ولا الشافعي علم بل انما يتوصل الى حمله على تلك الافراد بالاستتقاق منه او الاضافة فنقول مالك عالم او مالك ن وعلم فان اليبس العلم كلياً بالسبب الى الاشخاص المتصفين بالعلم لعدم صدقه عليها اي حمله عليها حمل مواطاة اي حمله عليها بنفسه من غير اشتتاق ولا اضافة وانما هو كلي بالسبب الى علم الفقه والبيان والنحو والكلام ونحوها لانه يحمل على كل واحد منها حمل مواطاة فيقال الفقه علم والنحو علم والكلام علم وافقتم مثل هذا في البياض فانه كلي بالسبب الى بياض الشمس والقمر والنجم والشمس والحاج ونحوها لحمله عليها حمل مواطاة وليس كلياً بالسبب الى الذوات التي وجد فيها البياض لانه لا يحمل عليها الا بالاستتقاق او اضافة ولهذا لما كان الحمل مشتركاً بين حمل المواطاة والاستتقاق عدلوا في حد الكلي عنه الى لفظ الصدق الذي هو خاص بحمل المواطاة وان اُعرفت ان محلي العلم هو الذي لا يمنع مدلوله بحمل تعقله من صدقه على كثير ولم يستطعوا فيه وجوداً لما يصدق عليه ولا امكاناً ولا كثرة ولا قلة عرفت انه يصدق على اقسام ستة بحسب التقسيم الحق وان كان بعض الاقسام لا يصدق فيه بتصوره فيه الوجود ولا يتصور فيه التحدد على مذاهب اهل الحق الا ان

هذا العلم لا يمنع حقيقته من وجودها في اشخاص كثيرة كمالك والشافعي ونحوهما ومع ذلك لا يصح ان يحمل العلم بنفسه على تلك الافراد فلا يقال مالك بن النضر علم ولا الشافعي علم بل انما يتوصل الى حمله على تلك الافراد بالاستتقاق منه او الاضافة فنقول مالك عالم او مالك ن وعلم فان اليبس العلم كلياً بالسبب الى الاشخاص المتصفين بالعلم لعدم صدقه عليها اي حمله عليها حمل مواطاة اي حمله عليها بنفسه من غير اشتتاق ولا اضافة وانما هو كلي بالسبب الى علم الفقه والبيان والنحو والكلام ونحوها لانه يحمل على كل واحد منها حمل مواطاة فيقال الفقه علم والنحو علم والكلام علم وافقتم مثل هذا في البياض فانه كلي بالسبب الى بياض الشمس والقمر والنجم والشمس والحاج ونحوها لحمله عليها حمل مواطاة وليس كلياً بالسبب الى الذوات التي وجد فيها البياض لانه لا يحمل عليها الا بالاستتقاق او اضافة ولهذا لما كان الحمل مشتركاً بين حمل المواطاة والاستتقاق عدلوا في حد الكلي عنه الى لفظ الصدق الذي هو خاص بحمل المواطاة وان اُعرفت ان محلي العلم هو الذي لا يمنع مدلوله بحمل تعقله من صدقه على كثير ولم يستطعوا فيه وجوداً لما يصدق عليه ولا امكاناً ولا كثرة ولا قلة عرفت انه يصدق على اقسام ستة بحسب التقسيم الحق وان كان بعض الاقسام لا يصدق فيه بتصوره فيه الوجود ولا يتصور فيه التحدد على مذاهب اهل الحق الا ان

المانع من تصور وجوده او تعدده ليس تعقل مدلول الكلي
 وانما هو برهان اخر ولا يمنع اطلاق الكلي لاعتبارها كانه
 مجرد تصور مدلوله وحده هو المانع من التحدد كما في
 زيد وعمر ونحوهما ووجه انقسام الكلي الى هذه
 الاقسام الستة ان الكلي اما ان لا يوجد من افراده شيء او
 يوجد لها واحد فقط او يوجد منها كثير وكل واحد
 من هذه الاقسام الثلاثة فيه قسمان لان الكلي الذي
 لم يوجد من افراده شيء ينقسم الى ما لا يمكن وجوده
 كجبر من نبيق واي ما لا يمكن كالجبر بين الضدين والذير
 ووجد من افراده فرد واحد فقط ينقسم الى ما يمكن
 فيه التحدد كالشمس فانها كلي وضعت للجزم السواوي
 الماضي بالنهار ولم يوجد من افراد هذه الحقيقة الا
 فرد واحد مع امكان ان يكون له سبحانه من افراد
 هذه الحقيقة مثل مالك من افراد النجم حتى تستحشع
 الافاق بكثرة اضواء الشمس تستحشعها لا يستطيع التصرف
 معه عادة ويحترق معه كل شيء عادة فسميات التوب
 اللطيف الخبير الرفيع الرحيم واي ما لا يمكن
 فيه التحدد اصلاً كالاله والخالي والرازي والمحيي
 والسميت ونحوها فانها الفاظ كلية لا يمنع مجرد تعقل
 مدلولها من التحدد الا انه قام البرهان القطعي
 عقلاً ونقلاً على استحالة وجود مدلولها العزمو لا
 تبارك وتعالى وانه حل وعلا المنقرد بعائنها ووحده
 وهذه الوحدة الواجبة عقلاً ونقلاً لهذه المعاني

هذا العلم لا يمنع حقيقته من وجودها في اشخاص كثيرة كمالك والشافعي ونحوهما ومع ذلك لا يصح ان يحمل العلم بنفسه على تلك الافراد فلا يقال مالك بن النضر علم ولا الشافعي علم بل انما يتوصل الى حمله على تلك الافراد بالاستتقاق منه او الاضافة فنقول مالك عالم او مالك ن وعلم فان اليبس العلم كلياً بالسبب الى الاشخاص المتصفين بالعلم لعدم صدقه عليها اي حمله عليها حمل مواطاة اي حمله عليها بنفسه من غير اشتتاق ولا اضافة وانما هو كلي بالسبب الى علم الفقه والبيان والنحو والكلام ونحوها لانه يحمل على كل واحد منها حمل مواطاة فيقال الفقه علم والنحو علم والكلام علم وافقتم مثل هذا في البياض فانه كلي بالسبب الى بياض الشمس والقمر والنجم والشمس والحاج ونحوها لحمله عليها حمل مواطاة وليس كلياً بالسبب الى الذوات التي وجد فيها البياض لانه لا يحمل عليها الا بالاستتقاق او اضافة ولهذا لما كان الحمل مشتركاً بين حمل المواطاة والاستتقاق عدلوا في حد الكلي عنه الى لفظ الصدق الذي هو خاص بحمل المواطاة وان اُعرفت ان محلي العلم هو الذي لا يمنع مدلوله بحمل تعقله من صدقه على كثير ولم يستطعوا فيه وجوداً لما يصدق عليه ولا امكاناً ولا كثرة ولا قلة عرفت انه يصدق على اقسام ستة بحسب التقسيم الحق وان كان بعض الاقسام لا يصدق فيه بتصوره فيه الوجود ولا يتصور فيه التحدد على مذاهب اهل الحق الا ان

هذا العلم لا يمنع حقيقته من وجودها في اشخاص كثيرة كمالك والشافعي ونحوهما ومع ذلك لا يصح ان يحمل العلم بنفسه على تلك الافراد فلا يقال مالك بن النضر علم ولا الشافعي علم بل انما يتوصل الى حمله على تلك الافراد بالاستتقاق منه او الاضافة فنقول مالك عالم او مالك ن وعلم فان اليبس العلم كلياً بالسبب الى الاشخاص المتصفين بالعلم لعدم صدقه عليها اي حمله عليها حمل مواطاة اي حمله عليها بنفسه من غير اشتتاق ولا اضافة وانما هو كلي بالسبب الى علم الفقه والبيان والنحو والكلام ونحوها لانه يحمل على كل واحد منها حمل مواطاة فيقال الفقه علم والنحو علم والكلام علم وافقتم مثل هذا في البياض فانه كلي بالسبب الى بياض الشمس والقمر والنجم والشمس والحاج ونحوها لحمله عليها حمل مواطاة وليس كلياً بالسبب الى الذوات التي وجد فيها البياض لانه لا يحمل عليها الا بالاستتقاق او اضافة ولهذا لما كان الحمل مشتركاً بين حمل المواطاة والاستتقاق عدلوا في حد الكلي عنه الى لفظ الصدق الذي هو خاص بحمل المواطاة وان اُعرفت ان محلي العلم هو الذي لا يمنع مدلوله بحمل تعقله من صدقه على كثير ولم يستطعوا فيه وجوداً لما يصدق عليه ولا امكاناً ولا كثرة ولا قلة عرفت انه يصدق على اقسام ستة بحسب التقسيم الحق وان كان بعض الاقسام لا يصدق فيه بتصوره فيه الوجود ولا يتصور فيه التحدد على مذاهب اهل الحق الا ان

لا تتدح في اطلاق الكلي عليها لان الوحدة لم تعرف من جهة
مجرد تعقلها وانما عرفت من برهان آخر وقد تعقلت
بأهلية العرب والمتدعة هذه المعاني ولم يمنعهم تعقل هذه
تعقلها من اعتقاد الشركة والتعدد فيها حين ضلوا
عن برهان استئالة الشركة فيها والتعدد وبالجملة
انما يتدح في اطلاق الكلي ان يكون مجرد تعقل المدلول
وحده ما لغا من التعدد كما في زيد وغيره اما ان كان
المانع غيره فلا واما الكلي الذي وجد من افراد هـ
كثير فهو ينقسم الى ما شأهت افراد هـ كالانسان والحيوان
وتنوعها عند اهل الحق والي ما لم تتناهي كالزمانات
والحركة وغيرها عند الفلاسفة القائلين بحوادث لا
اول لها وهذا القسم باطل باجماع اهل الحق من اعتقاد
فوقه فتركنا المانع من صحته ليس مجرد تعقل مدلول
الزمان او الحركة وتنوعها بل المانع من صحته البراهين
القطعية التي دللت على استئالة حوادث لا اول لها
فهذه اقسام الكلي بحسب التقسيم العقلي وانما عرفت
ان محي الكلي هو الذي لا يمنع مجرد تعقل مدلوله من
صدقه على كثيرين كزيد وغيره وتنوعها من الاعلام
الموضوعة لشخص لا يقبل التعدد ثم الكلي ينقسم
ايضا الى قسمين متواط ومشكل والمتواط هو الكلي
الذي استوي في افراد هـ ولم يتفاوت فيها بقوة ولا
ضعف كالانسان والحيوان فان افراد هـ لا يزيد
بعضها على بعض في حقيقة السانية ولا حيوانية

وما

وما يقع بين افراد هـ من التفاوت في امر خارج عن
حقيقتها ومشكل هو الكلي الذي اختلفت افراد هـ
بالقوة والضعف كالبياض والسواد وتنوعها فان
بياض الشمس اقوي من بياض السراج وتنوعه وسواد
الخراب اقوي من سواد الثوب وتنوعه واما الجزئي فينقسم
الى قسمين ما وضع لشخص في الخارج عن الذهن
وسمي علم شخص وما وضع لحقيقة باعتبار شخصها في
الذهن كاسامة ويسمى علم حسي وقد مرنا في تقسيمنا
الجزئي الى هذين عليا اخصا ص الجزئي بالعلم وان الضاهر
والموصولات واسماء الاشارات وتنوعها ليست جزئية
لانها في اصل وضعها كلية وانما عرضت لها الجزئية عند
الاستعمال بواسطة امور صا حستها وبالله التوفيق
وسمى هـ اجزيا حقيقيا وهو ما علم
شخص ان شخص سواه خارجا كزيد واما علم حسي
ان شخص سواه ذهنا كاسامة ويطلق الجزئي
علي كل ما اندرج تحت علم ويسمى هـ اجزيا اضافيا
وهو اعم مطلقا من الجزئي الحقيقي يعني ان
هـ الجزئي وهو الذي يمنع تصور سواه من صدقه
علي كثير يسمى في اصطلاحهم الجزئي الحقيقي وانه
ينقسم الى علم شخص وعلم حسي وقد سبق بيانهما في
شرح النص الذي قبل هذا وان الجزئي ايضا يطلق
علي كل مفهوم مندرج تحت كلي سواء كان في نفسه جزيا
حقيقيا او كلياً فيصدق علي الانسان لهذا الاعتبار

في كل واحد من
 هذه الاشياء
 ما هو حقيقة
 ما هو حقيقة
 ما هو حقيقة
 ما هو حقيقة

الكليات الخمس التي هي مبادي التعريفات ووجه انقسام الكل
 اليها ان الكل ما ان يكون خارجا عن ماهية افرادها ام لا
 والثاني اما ان يكون تاما ماهيا لها بحيث لا يكون في حقيقة
 كل واحد منها جزءا من حقيقة ذلك الكل واما ان
 يكون ذلك الكل جزءا من حقيقة افرادها بحيث تكون مله
 كل فرد منها مركبة من ذلك الكل ومن شئ اخر فهو ما
 مساو لها واما اعم فلهذه الثلاثة اقسام يسمى الاول منها
 النوع الحقيقي والثاني الفصل والثالث الجنس واما
 القسم الاول وهو الكل الخارج عن ماهية افرادها
 فاما ان يخص بمبحث حقيقة اول فان اخص فهو الخاصة
 والا فهو العرض العام فهذه خمسة اقسام وهي الكليات
 الجنس وبالله التوفيق فالجنس ما صدق في جواب
 ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان ينبغي
 ان تقدم قبل التعرض لشرح الكلام مقدمه
 اعلم ان السائل عن امر تارة يسأل عن تمام حقيقته وتارة
 يسأل عن تميزه عن شئ النسي به واللفظ الموضوع
 للسؤال عن تمام الماهية لفظه ما والموضوع للسؤال
 عن التميز لفظه اي ثم السائل عن تمام الحقيقة قد
 يسأل عن حقيقة متشخص وقد يسأل عن حقيقة كلي
 متعدد ما هو الانسان والفرس واما جواب هذه الاسئلة
 فلا بد ان يكون بيان الحقيقة المسبول اما اجمالا او
 تفصيلا فالاجمال اذا كان السؤال عن شئ واحد وامتناع
 او عن كليين او عن شئ واحد وكل واحد قد يكون الجواب

اعلم

اعم من المسبول عنه فان السائل اذا قال ما هو زيد مثلا
 انما يجاب بالنوع الذي هو حقيقة هذا الشخص ان
 عن الحقيقة سال ولذا شك ان النوع اعم منه فقد
 صارت حقيقة زيد اعم من ذاته وهكذا حقيقة
 كل شخص اعم من ذاته فان ذاته انما تشخص
 بعوارض تعرض للحقيقة زائدة عليها ويقع الجواب
 ايضا اعم من السؤال اذا كان السؤال عن متعدد وان
 لم يكن عن متشخص نحو قوله ما الانسان والفرس فان
 السائل هنا انما سال عن تمام الحقيقة المشتركة بينهما
 فانما حيث تلك الحقيقة بان يقال هما الحيوان فقد
 احيى بما هو اعم من كل واحد منهما ولا يجاب في ذلك
 الا بالجنس الاقرب اليهما واما الجواب بالتفصيل
 فاما يكون ان اوقع السؤال عن كلي واحد نحو ما
 الانسان فيجاب بتفصيل اجزائه مطابقة او تضمن
 حقيقة يقر منها شئ فيقال هو الحيوان الناطق وهذا
 الجواب هو المحد التام وانما لم يفصلوا في اجوبة
 غير هذا السؤال كالسؤال عن الشخص او الاشخاص
 لانه كما احتمل ايضا ان يكون قصد اليه السؤال
 انما ينفع له الحقيقة عما خالطها من العوارض ويسمع
 عليه وتكون الحقيقة عنده معلومة لوجوبها
 خالطها من العوارض وهو ابداني في هذا الباب
 يقتضرون في الجواب على قدر الحاجة والضرورة
 فان احيى السائل بشئ مجهول حقيقته لم يضره ان

في كل واحد من
 هذه الاشياء
 ما هو حقيقة
 ما هو حقيقة
 ما هو حقيقة
 ما هو حقيقة

يسأل عن حقيقة ثانياً ويجاب عن ذلك والحاصل ان الاسئلة
بما هو وان كثرت فتوابعها منحصرة في ثلاثة اجسام
جواب لا يكون الا اذا اثنان السؤال عن واحد ولا يكون
حالة التحدد وهو الجواب بالحد وجواب لا يكون عند
السؤال عن متعدد عن كليتين مختلفتين الحقيقة او شخصين
او شخص واحد ولا يكون عن مفرد وهو الجواب
بالجنس وجواب يكون عن السؤال عن مفرد شخصي او
اشخاص متحدة الحقيقة او صنف او اصناف كذلك وحدها
او مع الشخص او الاشخاص المنطق جميعها في حقيقة
واحدة وهو الجواب بالنوع الحقيقة وان اختلفت هذه
المقدمة فقولنا في حد الجنس ما صدق جنس
وقولنا في جواب ما هو يخرج الفصل مطلقاً والخاصة
مطلقاً والعرض العام وقولنا على كثيرين يخرج الحد
وقولنا مختلفين يخرج النوع الحقيقة تنبيه من الالفاظ
المثله اوله في هذه الموضع عند اهل المنطق قولهم
المقول في جواب ما هو وقولهم المقول في طريق ما
هو وقولهم الداخل في جواب ما هو ما قولهم الداخل
في جواب ما هو فغناه المحمول في جواب ما هو فلفظ المقول
والمحمول مترادفان في اصطلاح هذه الفن واما المقول
في طريق ما هو فيريدون به كل واحد من اجزاء المحدول
المصرح باسماها في حده نحو الحيوان والناطق من
قولنا في حد الانسان هو الحيوان الناطق فالحيوان من
المحدول الذي هو الانسان وقد صرح باسمه في الحد

ومثله

ومثله الناطق واما الداخل في جواب ما هو فيريدون به
اجزاء المحدول التي لم يدل عليها في الحد بالطائفة كل
دخلت فيه بدلالة النصن كالجسم والناهي والمتركن
بالارادة فان كل واحد من هذه حزم الانسان ولم
يصرح به مطابقة في حده السابق لكن صرح فيه
بالحيوان وهذه الاجزاء اخلت فيه بالنصن فليكن على
ذكرك معاني هذه الاصطلاحات فحفي مثله اوله بينهم
كثيراً والنوع ما صدق في جواب ما هو على كثيرين
متفقين بالحقيقة كالانسان ما صدق اي حمل واخر
به وهو جنس في الحد وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل
والخاصة والعرض العام وقوله على كثيرين يخرج الحد
وقوله متفقين بالحقيقة يخرج الجنس فانه لا يقال الا
على كثيرين مختلفين بالحقيقة والمواد بكونه مقولاً اي
صادقاً على كثيرين انه صادق ومقول عليها جمعت في
السؤال او افرد بعضها وقريته ذلك كونه موصوفة
بالاتفاق في الحقيقة وما انما يسأل بها عن تمام حقيقة
المسئول عنه وهي واحدة هنا في جميع الافراد فالذي
يجاب به اذا عن المتحدد من هذه الافراد هو بعينه الذي
يجاب به عن الواحد منها فيصير ان ان يجاب بالنوع في
السؤال بما هو عن الشخص الواحد وعن الشخص وعن
الاشخاص وعن الصنف الواحد منها وعن الصنفين
وعن الاصناف وحدها او مضمومة الي الشخص او له
الشخصين او الاشخاص والظاهر ان السؤال بما هو كذا

أفرد عن الصف أو الصنفين أو الاصناف ان يجاب فيه بالنوع
موصوفا بالوصف الذي أمتاز به ذلك الصف عن سائر
الاصناف ان كان السؤال عن صف واحد منها وان كان
عن متعدد من الاصناف فيجاب بالنوع موصوفا بتمام
الوصف المشترك بين ذلك المتعدد فيقال مثلا في جواب
السؤال عن الزنجي ما هو الانسان الاسود وعن الزنجي
والصقلي هما الانسان الاعجمي وعلمنا اصناف النوع اذا
عددت وأفردت بالسؤال بما هو لمرات مخصوصا في كتب
المنطق وما ذكرته فيه انما هو شي ظاهري فقام له والبحث
على صحته او فساده وهذا الذي ذكرته في معنى الصدق
على كثيرين في حد النوع مخالف لمعنى الصدق على كثيرين
في حد الجنس لان معنى الصدق على كثيرين في الجنس في
جواب ما هو لبيان يكون عند الجمع بينهما في السؤال بما
هو ولا يجوز ان يجاب به عند انفراق بعضهما بالسؤال
وقربته ذلك كونه مقولا على مختلف بالقرينة الحقيقة وذلك
يدل على انه تمام المشترك بين تلك الحقائق المختلفة فلا يكون
تمام حقيقة بعضهما والالابين بعضهما غيرها فلا يكون
مشتركا بين حقيقتين وهذا خلف وان العليين تمام
حقيقة كل فرد من افراده على الانفراد يعني انه لا يجاب
به في السؤال بما هو الا عن متعدد مختلف بالحقيقة وهذا
ظاهر وبالله التوفيق وهذا هو النوع الحقيقي
واما النوع الاصنافي فهو الكلي المقول على كثيرين في جواب
ما هو المدرج تحت جنس وبينه وبين النوع الحقيقي

خلف بالضم
اي كذب
وبالضم
اي ملغى
خلف الظاهر

عموم

عموم ومخصوص من وجه ليجتمعان في النوع السافل وينفرد
النوع الحقيقي في النوع البسيط وينفرد الاصناف في الجنس
السافل والمتوسط يعني ان النوع الحقيقي هو
المعروف بما سبق واما النوع الاصنافي فمخده ما ذكرنا فقولنا
الكلي احترازا من الشخصي فليس بنوع وقولنا المقول على
كثيرا احترازا من الشخصي فليس بنوع ومن الحد فلا يقال
فيه في الاصطلاح نوع وقولنا في جواب ما هو احترازا عن
الفصل والمخاصة والخص من العام والصف كالزنجي مثلا
فانه كلي مقول على افراد كثيرة لكن لا في جواب ما هو ان لو
سئل عن بعض افراده بما هو لا يجب بالنوع الذي هو
الانسان لا بصفه الذي هو الزنجي وقولنا المدرج
تحت جنس يخرج الجنس العالي وهو الذي لا حصر فوره
وتحتة الا حاس كالجواهر ويخرج الجنس المنفرد
وهو ما ليس فوقه ولا تحتة حبس كالعقل عند بعضهم
ويخرج ايضا النوع البسيط وهو الذي لا جنس
فوقه وهو مقول على افراد متفقة بالماهية كالنقطة
وان اعرفت حد النوع الاصنافي عرفت ان بينه وبين
النوع الحقيقي عموم خاص ومخصوصان وجه كما ذكرنا
فيجتمعان في النوع السافل المسمين بنوع الانواع وهو
الذي لا نوع تحتة وفوقه الانواع الاصنافية كالانسان
فانه حقيقي لا يقال الاعلى افراد متفقة بالماهية
وليس تحتة نوع وانما تحتة الاشخاص كزيد وعمر ونحوهما
والاصناف كالزنجي والصقلي ونحوهما ويقال فيه ايضا

نوع اضافي لا ندراجه تحت جنس الحيوان وغيره ويتقرر
النوع الحقيقي في النوع البسيط كالنقطة فانه ليس باضافي
لعدم اندراجها تحت جنس كما تقدم والالزم تركيبه والفرق
انه بسيط هذا خلف ويتقرر النوع الاضافي في الجنس
السافل وهو ما لا يحس تحته وتوقه الاجناس كالحيوان
فانه نوع اضافي لا ندراجه تحت الجسم والجوهر وليس
بنوع حقيقي لانه ليس مقولا على افراد متفقة بالماهية
في جواب ما هو ويتقرر ايضا النوع الاضافي في
الجنس المتوسط وهو ما فوقه وتحت جنس كالجسم فانه
نوع اضافي لا ندراجه تحت الجوهر وليس نوعا حقيقيا
لانه ~~نوع~~ لما تحته فاسد قد عرفت من ذكرنا
النوع السافل والجنس المتوسط والسافل لحد مراتب
الجنس والنوع الاضافي ولا شك انها كذلك اما مراتب
الجنس فاربعة الجنس العالي ويسمى جنس الاجناس
ايضا وهو ما لا يحس فوقه وتحت الاجناس كالجوهر
والجنس المتوسط وهو ما فوقه جنس وتحت جنس
كالجسم فان فوقه جنس الجوهر وتحت جنس
الحيوان والجنس السافل وهو ما لا يحس تحته وفوقه
الاجناس فانه ليس تحت جنس وانما تحته الانواع الحقيقية
المقولة على افراد متفقة بالماهية كاللسان والفرس
وتحتها وفوقه الاجناس كالجسم والجوهر والجنس الفردي
وهو ما لا يحس فوقه ولا جنس تحته ومثاله مقدر
ان الاجناس التي ظهرت بعرفتها الفلاسفة عشرة وهي

جنس

كلها تحتها جنس وغيرها لا لم يقدر ليل على وجوده ولا
عدمه وقد مثل لهذا الجنس المعزود بالعقل بنا على جنسه
واختلاف افراده بالفصول لا بالخواص واما مراتب
النوع الاضافي فاربعة ايضا كما في الجنس وهو النوع
العالي والسافل ويسمى نوع الانواع والمتوسط
والفردي فالنوع العالي هو الذي لا نوع فوقه وتحت
الانواع كالجسم مثلا فانه ليس فوقه الا الجنس وهو
الجوهر وليس نوعا لانه لا يحس فوقه وتحت الانواع
كالجسم النامي والحيوان والالسان والفرس وتحتها
والنوع السافل هو الذي لا نوع تحته وفوقه الانواع
كالالسان والفرس وتحتها فانها لا نوع تحتها
بل الاشخاص والاصناف المتفقة في الماهية وفوقها
الانواع الاضافية كالحيوان والجسم النامي والجسم
باطلاق والنوع المتوسط وهو الذي فوقه نوع
وتحت نوع كالحيوان والجسم النامي فان كل واحد
منها تحت انواع وفوقه انواع فتحت الحيوانات نوع
الالسان والفرس وعزها وفوقه الجسم النامي فانه
نوع من مطلق الجسم ومطلق الجسم نوع من الجوهر
ولكن الجسم النامي نوع متوسط لان تحته الحيوانات
وانواعه وفوقه الجسم المطلق الذي هو نوع من
الجوهر والنوع الفردي الذي لا نوع فوقه ولا نوع
تحت ومثاله ايضا مقدر وقد مثل له ايضا بالعقل
على مذهب من يري اختلاف افرادها بالخواص

لا بالفصول واعلم ان كل ما يتقوم به الاعلا حبسنا كان او
 نوعا يتقوم به ما تحته من غير عكس لان الاعلا يحزمها
 تحته بلا عكس وكل ما ينقسم اليه الاسفل ينقسم اليه
 الا علا من غير عكس لان الاسفل واقسامه افراد لما
 فوقه بلا عكس وبالله التوفيق ^{والفصل جز الماهية}
 الصادق عليها في جواب اي ماهو كائناتك باعتبار ^{قوله اي ماهو}
 ماهية الانسان وان شئت قلت هو الكلي المقول على الماهية ^{ما زاد}
 في جواب اي ماهو قولنا انما ^{يتم} هذه ^{اصلي} هو القسم الثالث
 من الكليات الخمس وهو الفصل وحقيقته ما ذكرنا في الاصل
 فقولنا جز الماهية يخرج النوع والخاصة والعرض العام
 وقولنا الصادق عليها يخرج الجز المادي كالسقف
 مثلا للبيت فانه جز منه ولا يصح في عليه فلا يبين فصلا
 وقولنا في جواب اي ماهو يخرج الجنس فانه جز من
 الماهية صادق عليها لكن لا يحمل عليها في جواب اي ما
 هو بل في جواب ماهو عند الشركة بينهما وبين ماهية اخرى
 في السؤال واما قول وان شئت قلت هو الكلي الخ فتعني
 به انك تثير في تحريف الفصل بكل من هذين التخريعين
 وموداهما واحدا وان اختلفت عبارتهما فقولنا ايضا
 في هذا التخريف الكلي يخرج عنه الشخص فلا يكون
 فصل ابد او قولنا المقول على الماهية يخرج الجز المادي
 وقولنا في جواب اي ماهو يخرج النوع والجنس والعرض
 العام وقولنا قولنا انما يخرج الخاصة فانها كلى مقول
 على الماهية في جواب اي ماهو قولنا عرضيا لان انما يشبه

اعلم

اعلم ان كل واحد من الجنس والفصل قد يكون قريبا لما هو
 جنس وفصل له وقد يكون بعيدا اما الجنس فقد علمت
 انه الجز الذي هو تمام المشترك بين الماهية وماهية اخرى
 فان كان تمام المشترك بين الماهية وبين كلى ماهية تشاركها
 فيه فهو جنس قريب لتلك الماهية وان كان تمام المشترك
 بين الماهية وبين بعض ما يشتركها فيه دون بعض اخر
 فهو جنس بعيد اما برتبة واحدة ان لم يكن تحته تمام
 مشترك اخص منه الا واحد او اما بالترتيب من مرتبة واحدة
 ان تعدد ما تحته من تمام المشترك الاخص وقد رفق
 ترد ال مرتبة ذلك الجنس في البعد مثال الجنس القريب
 الحيوان بالنسبة الى الانسان وعنده نحوه فانه تمام المشترك
 بين الانسان والفرس مثلا ثم لا يجد شيئا يشارك الانسان
 في الحيوانية الا وجدت الحيوان هو تمام المشترك بينه
 وبين الانسان وكذلك الجسم بالنسبة الى الحجر مثلا فانه
 تمام المشترك بينه وبين الما ثم لا يجد له شيئا يشارك الحجر
 في الجسمية الا وجدت الجسم الجز الذي هو تمام المشترك
 بينه وبين الحجر فهو جنس لها قريب ومثال الجنس البعيد
 الجسم بالنسبة الى الانسان فانه تمام المشترك بينه وبين
 الحجر فهو جنس لها ثم الجسم مشترك بين الانسان
 والفرس وليس هو تمام المشترك بينهما لانها مشتركان في
 اجزا اخرى كونهما حيايين ومتحركين بالارادة فالجسم
 جنس بعيد للانسان ونحوه كالفرس وقريب للحجر
 ثم ان انظرنا وجدت للانسان تمام مشترك اخر تحت

الجسم احضرنه بينه وبين ماهيته اخري كالناري فانه تمام
المشترك بينه وبين الشجر ثم تجد تحتها تمام مشترك كالحيوان
بينه وبين الفرس وهو اخص من الناري فلما لم يجد
من الانسان بمرتبتين والناري بمرتبة وهكذا فليختص
قرب الاجناس ونجدها واما الفصل فان كان مساويا
للماهية وكان هو تمام الجز المميز لها فهو فصل قريب لها
وان كان مساويا لها ولم يكن تمام المميز فهو حزم من تمام
المميز ومساو له لانها معا ليسا ويا ان الماهية فهو ايضا فصل
لتام المميز فان كان تمام مميزه فهو فصله القريب والافضل
حزم من تمام المميز له ومساو له ولا بد ان ينتهي الى ان
يكون حزا مساويا لبعض الفصول وتام المميز ليس
متسلسل ويلزم تركيب الماهية مما لا يتناهى فهذا الفصل
قريب لذات الفصل الذي هو تمام مميزه وفصل للماهية
الاولى فهو فصل بعيد لها بمرتبة او اكثر هذه اكله ان
كان الفصل مساويا للماهية وان كان اعم منها والفرق
انه فصل فهو فصل لبعض اجناسها كالاحساس
مثلا والمتحرك بالارادة للانسان بعيد بمرتبة ايضا
او اكثر الالات هذا الفصل الذي لا يكون مساويا
للماهية لا يصح لتمييزها التميز التام لكنه قد يميزها
عما لا يتماثلها فيه كتمييز الاحساس مثلا عن الشجر
والحجر ونحوها لا عن الفرس والطير ونحوها فسيوف
لهذا الاعتبار فضلا وان كان اعم وهي لتسميته
ضعيفة يلزم عليها ان يسمى الجنس فضلا لوجود مثل

هنا

هذا التمييز فيه فصلا وبالله التوفيق والخاصة
الكل الخارج عن الماهية الخاص بها كالضاحك للانسان
وان شئت قلت هو الكل المقول على الماهية في جواب
اي ما هو قولنا عرضيا قوله في الحد الاول الكل جنس
في الحد وتخرج عنه الاشخاص وقوله الخارج عن الماهية
يخرج الجنس والنوع والفصل وقوله الخاص بها يخرج
العرض العام وقوله في الحد الثاني الكل المقول على
الماهية جنس وقوله في جواب اي ما هو يخرج الجنس
والنوع والعرض وقوله قولنا عرضيا يخرج الفصل
والعرض العام الكل الخارج عن الماهية الصادق
عليها وعلى غيرها كالمتحرك للانسان وكل من الخاصة والعرض
العام اما شامل او غير شامل وكل منهما اما ملان او مفارق
والمفارق اما بطريق المفارقة او سر بها وكل منهما اما بسهولة
او صعوبة واللائم اما للوجود او للماهية اما بوسطان
افتقر العلم بالزوم الى ثالث او غير وسطان لم
يفتقر الكل جنس وقوله الخارج عن الماهية فصل
يخرج الجنس والنوع والفصل وقوله الصادق عليها
وعلى غيرها يخرج الخاصة واعلم ان الخاصة والعرض
العام ينقسم كل واحد منهما الى اربعة اقسام الاول ان
يكون كل واحد منهما شاملا لجميع الافراد التي هي خاصة
او عرض عام لها اي يحل على كل واحد منهما ويكون ممكن
المفارقة لها كالتنفيس بالفعل للحيوان ذي الربة والانسان
الثاني ان يكون كل واحد منهما شاملا لازما لماهية

افراد كالتصديق والتفكير بالقبول للالسان الثالث ان يكون
كل واحد منها شاملا لان ما لوجود افراده لا ماهيتها
كالمخلوقة للممكنات وللحيوان فلا يمكن ولا حيوان
موجود الا وهو مخلوق لقيام البرهان على ذلك ثم لا
يلزم منها هذا اللانم الا عند وجودها اما قبل وجودها
في الخارج فلا يتصفان بالمخلوقة الرابع ان يكون كل واحد
منها غير شامل لافراد الماهية كالتكاتب بالفعل والاسود
بالفعل للالسان ثم اللانم ينقسم الى لانم بوسط وهو
ما افتقر العلم بلزومه الى العلم بئانك غير اللانم
واللزوم والي لانم بغير وسط وهو باليسى كذلك وهو
اللانم البين المنقسم الى ذهني وغير ذهني وقد مضى
شرحهما في دلائل الالتزام وغير اللانم من العرضين
اعني الخاصة والعرض العلم ينقسم الى دايم لا يزول
والى زائل مفارق فالدايم كالوان بعض الموي التي لا ه
تفارقها منذ وجدت الى ان فقدت ان تلك الالوان غير
لازمة ان اللانم يعني به هنا ما يستحيل في العقل ان يفارق
كالزوجة للاربعة والوان الحيوانات وغيرها ليست
هذه المثانة ان ما من لون الا وهو جازي في العقل
ان يفارق واما المفارق فاربعة اقسام بطي المفارقة
وسرلجها وعسيرها وسهلها الاول بطي عسير كالشباب
الثاني مقابله سريع سهل كحمة الخمل الثالث بطي سهل
كبعض الامراض المتطاولة غير الحادة فانها سهلة
المعالجة للزوال لا عسير على الطبيب فيها لكنها بطول
مكثها

مكثها الرابع مقابله سريع عسير كبعض الامراض الحادة
التي لا تطول بل تجل برا او اهلا كما ومعانها للالانم
من عسير الاشياء وبالله التوفيق ص ^{المعرف}
للحقيقة ما معرفته سبب لمعرفة تلك الحقيقة فلا بد ان
يكون غيرها وسائقي المعرفة عليها واجلا منها مساويا
لها لا اعم منها ولا احض والا كان غير مطرد او غير
منعكس لما فرغ من الكلام على المفرد شروع في
الكلام على ما يتركب منه ثم المركب قسمان قسم في قوة
المفرد وقسم مركب محض لا ياول بالمفرد فالذي في قوة
ياول المفرد هو المفرد المفيد بصفة او صفات يقوم
مقام ذلك كله مفرد واحد كقولنا الجسم النامي المتحرك
بالارادة الناطق هذا المركب كله يقوم مقامه لفظ مفرد
وهو قولنا اللسان والتعريفات من هذا القسم
والمركب الذي ليس في قوة المفرد نحو قولك زيد قائم
ولما كان المفرد قبل المركب طبعا ووضعاً كان الابدان
في المركب بما هو اقرب الي المفرد اولى من الابدان ابا المركب
المحصن فلهذا ابقد موت من المركبات التعريفات على
الفضايا لا سيما ومن التعريفات ما هو مفرد محض
كالحد والوسم الناقصين ان كان الحد بالفصل
وحده والرسم بالخاصة وحدها اعني الفصل
والخاصة المفردين لا المركبين على ان من اهل المنطق
من ينع كون المرف مفردا فلا يصح التعريف عنده
بالفصل والخاصة المفردين كلف جمهورهم على ان

فصل

ذلك معرف وايضا قد نوا التعريفات علي الحج لان المقاد بالتعريف
 هي التصديقات والتصورات سابقة علي التصديقات
 قال لا يتبادر بغيرها اولي من الاستدلال بغير التصديقات
 فقولنا المعرف للحقيقة ما معرفته سبب لمعرفتها انما يتبين
 معناه بتقدمه بمقدمة وهو ان تعلم ان لفظ المعرفة
 يطلق علي امرين احدهما التصريح امر للعقل بعد ان كان
 مجهولا له كمن يري الخبر فيجهل متركب فان ابين له حتى
 علمه حسن ان يقال عرف الخبر ففهمه معرفة بمعنى حصول
 شيء كان قبل تلك المعرفة مجهولا عند العقل لا لتعلم حقيقة
 الثاني حظور امر للعقل بعرف حقيقة الا انه قد
 ان هل عنه كمن عرف حقيقة الخبر ثم عقل عنه حتى لم
 يبقى علي ذكره منه شيء فانه ان اسمع قائلا يقول
 الخبر يحصل له معرفته كمن هذه المعرفة ليست معرفة
 شيء كان مجهولا عنده وانما هي حظور بالبال لشي
 كان العقل لا اهلا عنه لا جاهلا به فكل واحد من
 هذين الحين يسمى معرفة فانه اذ عرفت هذا فقولنا
 المعرف الحج قد تكرر فيه لفظ المعرفة ثلاث مرات احدها
 قوله المعرف فانه مشتق من لفظ المعرفة الثانية قوله
 ما معرفته الثالثة قوله سبب معرفته فقوله اول المعرف
 يعني به المحصل لما كان مجهولا عند العقل وليس يعني
 به المخطوب بالبال لما كان معلوما الان العقل قد عقل
 عنه فان مثل هذا لا يتحد للخاف عنه نعم ان الخاف
 الي الخطارة بباله ذكر له اسمه كما هي مخاطبات الناس

في التصورات والمقادير

في

في معارفهم وبياعتهم وغيرها فان كل واحد منهم
 يخطوب بال صاحبه بذكر الاسم ما كان معروفا عنده
 ولم يكن حاضرا بفكره وقوله ما معرفته يعني بالخطورة
 بالبال فان المعرف انما ذكر للسامع ليس المقصود تعريف
 اجزائه للسامع بالمعنى الاول والا كان تعريف المجهول
 بالمجهول وانما المقصود ان اجزا المعرف التي كانت معلومة عند
 السامع تذكر له ليخطوب بباله ويؤدي بها فتموله علي المعرف
 فيحصل له بسبب ذلك ما كان مجهولا عنده وهو تلك
 المقولات التي كانت معلومة عنده واخطرت الان بباله
 جملتها هي حقيقة المعرف التي كانت مجهولة عنده فلفظ
 المعرفة المذكورة في طري قولنا المعرف الحج بمعنى حصول
 المجهول وفي وسطه يعني المخطوب بالبال لما كان
 معلوما وقوله ما معرفته سبب يشتمل الحد والمسمى
 وناقصين ويشتمل التعريف بالمقال وهو تعريف بالشبه
 وذلك الشبه خاصة من خواص المسمول عنه المعرف
 فهو من التعريف بالخاصة ويشتمل التعريف باللفظ المراد
 لانه تعريف له بكونه مسمى بهذا اللفظ وذلك في
 الحقيقة خاصة من خواصه قوله فلا بد ان يكون عرفها
 يعني لوجوب تغاير السبب والسبب والشي لا يعرف
 نفسه والا لزم ان يكون معلوما مجهولا وقوله وسالفا في
 المعرفة عليها فليكن لانه سبب في معرفتها والسبب يجب
 تقدمه علي مسببه ومعرفة كل واحد منهما قد تقدم شرحها
 وقوله واجلها يعني ان يكون اوضح والاسم

في قولهم في دلالة
 الاسم في ذاته
 في قولهم في ذاته

عند العقل من معرفة المرف وقوله مساويا لهما لا اعبر منها ولا
 احض يعني لانه ان لم يباوها تفوا اما اعبر منها واحض
 مطلقا او من وجه او مبان واللاختصار ظاهر ولا شيء
 من هذه يصلح ان يكون سببا لمعرفة الحقيقة اما الاعبر
 فباطل لانه يفهم ان غير افراد المجدود هي من جملة
 افراد المجدود فيوقع في الجهل المركب والاختصاص باطل
 لانه يفهم ان بعض افراد المجدود ليست منه فالاعبر
 فاسد الطرد والاختصاص فاسد العكس ان معنى الطرد
 انه كلما وجد الحد وجد المجدود وبها هو اعم من المجدود
 لا يلزم من وجوده وجود المجدود وان لا يلزم من
 وجوده الاعم وجود الاختصاص ومعنى العكس كلما انتفى
 الحد انتفى المجدود وبها هو اختصاص من المجدود لا يلزم من
 انتفائه انتفاء المجدود ان لا يلزم من بقا الاختصاص بقا الاعم
 ولهذا تعرف ان الطرد يستلزم المنع والعكس يستلزم
 الجمع واما الاعم من وجه فيدخل فيه من الفناء والوهان
 السابقان معا لانه يدخل فيه ما ليس من افراد المجدود
 فليس فطرده ولا ينعكس واما المبان ففيه ما في هذا
 من عدم الطرد والعكس ويزيد بانه لم يشأ ولا شيئا
 من افراد المجدود فقولنا لا اعبر منها ولا اختصاص يدخل
 فيه الاعم والاختصاص مطلقا والاعم والاختصاص من وجه
 ويدخل في معناه المبان بمفهوم احوي وقولنا والا كان
 غير مطرد او غير منعكس تشير مرتب لحد لف فيرجع
 غير مطرد الى الاعم ويرجع غير منعكس الى الاختصاص
 وبالله

مستخرج من
 كتاب
 في معرفة
 الحقائق



وبالله تعالى التوفيق لا رب غيره وينقسم الى اربعة اقسام
 حد تام وحد ناقص ورسم تام ورسم ناقص فالحد التام هو المركب
 من جنس الحقيقة وفصلها القربين كالحيوان الناطقة في
 تعريف الانسان والحد الناقص هو ما كان التعريف فيه
 وحده او بالفصل مع الجنس البعيد كتعريف الانسان
 بالجم الناطقة والرسم التام هو المركب من الجنس القريب
 والخاصة الشاملة اللازمة كتعريف الانسان بالحيوان
 الصالح والرسم الناقص ما كان التعريف فيه
 بالخاصة وحدها او بالخاصة مع الجنس البعيد كتعريف
 الانسان بالجم الصالح لا شك ان الموقوف ينقسم
 الى اربعة اقسام لان المميز فيه اما خاصة واما فصل وكل
 منهما اما مع الجنس القريب او البعيد الاول التعريف
 بالخاصة وحدها ويسمى في الاصطلاح رسما ناقصا الثاني
 التعريف بالخاصة مع جنس من الاحساس يسمى رسما
 تاما قريبا كان ذلك الجنس او بعيدا وقيل ان التعريف
 بالخاصة مع الجنس البعيد يسمى رسما ناقصا وعلى هذا المذهب
 مورنا في الاصل الثالث التعريف بالفصل وحده او مع
 الجنس البعيد يسمى حد ناقصا الرابع التعريف بالفصل
 مع الجنس القريب او مع ذكر اجزائه بالمطابقة يسمى
 حد تاما ومنهم من شرط في تمامه الترتيب بذكر الجزء
 الاعم مقدما على ذكر الجزء الاخص فان عكس

هذا الترتيب لم يسم عند هؤلاء اذ اما بل ناقضا ومنهم
 من شرط التركيب في المعرف مطلقا فالعرف عند هؤلاء
 لا يصلح بالخاص ولا الفصل المفردين وصدقها وبالله
 تعالى التوفيق **فصل** القضية اللفظ للتركيب المحتمل
 بالنظر الى ذاته فقط الصدق والكذب لما فزع
 الله تعالى من التعريفات وما يصدقها هذا في معاد
 الحج وهي القضايا يعرف القضية بانها اللفظ الذي اخذت قولنا
 اللفظ جنس في الخبر وقولنا التركيب فصل اخر به المفرد
 ولا يعترض بلفظ نعم ولا بلفظ لا لانها وحدها ليسا
 بقضية عند المحققين وانما القضية مقدرة بعدد
 دل عليها كلام السائل وقولنا المحتمل بالنظر الى ذاته فقط
 الصدق والكذب احزم الا نشا كالامر والنواهي والنهي
 والاستفهام والتمني فانها لا تحتمل صدقا ولا كذبا لانهما
 وان احتملت شيئا فمعدلا لا الالتزام وتقييد
 الاحتمال للصدق والكذب بالذات يدخل ايضا
 اخبار الله تعالى واخبار رسله والاخبار بما علم صدقة
 ضرورة كقولنا الواحد نصف الاثنين فان هذه كلها
 لا تحتمل الكذب لكن عدم احتمالها ليس موجبة حقيقة
 الخبر والقضية بل امر خارجي من جهة الخبر والخبر
 به ويدخل فيه ايضا الاخبار التي قطع بكذبها كخبر
 ميلم في دعواه النبوة والخبر بما علم كذبه ضرورة
 كقولنا

كقولنا الواحد من الاثنين فان هذه الاخبار ايضا تحتمل
 الصدق والكذب من جهة النظر الى حقيقة الخبر وانما
 انتفاء احتمال الصدق من امر خارجي عن ذات الخبر
 وتنقسم الى حملية وشرطية والحملية ما تركب
 من مفردين او ما في قوتها كقولنا زيد قيام ابوه
 والشرطية ما تركب من قضيتين يعني ان كل
 قضية لا بد فيها من حصول رباط بين طرفيها وبذلك
 الرباط كانت قضية فان كان طرفاها مفردين او ما قوتها
 سميت في اصطلاح اهل المنطق حملية وان تركبت من
 قضيتين سميت شرطية مثال الحملية التي تركب
 من مفردين قولنا زيد قيام وعم وضاحك وقام
 زيد وضاحك وعم ومثال الحملية التي تركب مما في قوتها
 قولنا زيد قيام ابوه فانه في قوة قولنا زيد قيام الاب
 او قام ابو زيد والمواد هنا بالمفرد ما يضاد الجملة لا ما
 يضاد التركيب والا كان قيام الاب وابو زيد غير مفردين
 بل مركبين لان جزها يدل على جزء معناها لكنها لما
 كانا غير حمليتين صح ان يسمى مفردين في الاصطلاح
 الخويين ويصح ان يكون اراد بالمفرد ما قال بالقضية
 بدليل ذكرها في الشرطية التي هي تقابل الحملية وبضد
 تثبيتي الاستثنا ومثال الشرطية قولنا كل كائن اشئ
 طالعة فالنهاد موجود وامان يكون النهار موجود

واما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا
 فالاولى تركبت من قولنا الشمس طالعة وقولنا
 النهار موجود وهو قضيتان قبل ربطهما بالشروط ولا
 يخفى ما تركبت منه الثانية وهو تنقسم الشرطية
 متصلة وشرطية منفصلة لما كانت القضيتان اللتان
 تركبت منهما الشرطية تارة يحكم بينهما بالصحة بمعنى
 انه متى صدقت الاولى منها صدقت الثانية وتارة يحكم
 بينهما بالعناد اما في الثبوت واما في النفي واما فيهما
 انقسمت الشرطية لذلك الى متصلة والى منفصلة
 فالمتصلة ما حكم فيها بصحة احدا القضيتين للآخرى
 وتسمى لزومية ان كانت تلك الصحة لموجبه تكون
 احدا القضيتين سببا للآخرى وصحبة عنها او اثر
 في سبب واحد كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود وعكسه وكقولنا ان النهار موجود فالشمس طالعة
 خفية وان كانت الصحة بين القضيتين في الصدق
 لغیر موجب كصحة اتفاقية كقولنا ان كانت الشمس طالعة
 كان الانسان ناطقا ويسمى الشرط فيها مقدما والمجزا
 تاليا يعني ان الصحة التي حكم بها في المتصلة
 ان كانت بسبب اقتضاها بحيث يتعذر انفكاك
 المستصحب عن صاحب كصحة لزومية سواء كان السبب
 في الصحة عقليا كقولنا كل ما كان هذا الانسان كان
 حيوانا

كانت

فان قيل قد يقال ان قولنا الشمس طالعة والنهار موجود

وما زال من الشمس طالعة وقت الظهور او ساد بالظهور

حيوانا لان الحيوان جزء من حقيقة الانسان والظلم
 يستحيل ان ينفك عن جزئيه او كان السبب شرعيا لقولنا
 كل ما لم يكن ما لم يكن نبات ومن ذلك الامثلة التي ذكرناها
 في الاصل فان الملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار
 وهو الزمان الذي ينشرف فيه ذلك الفناء الخاص عادية
 لانه يمكن ان يخلق المولى تبارك وتعالى ذلك الزمان بغير
 المشرق المخصوص من غير طلوع الشمس بل ولا وجودها
 اصلا ويمكن ان يطلع الله سبحانه وتعالى فوق الافاق الشمس
 على هيئة النجوم بلا نهار وكذلك الملازمة بين وجود
 النهار ووجود الكواكب انما هي عادية اذ يمكن ان يخلق
 الله سبحانه وتعالى الانوار كلها مع وجود النهار
 بغيرية المخصوص وان كانت الصحة بين القضيتين
 في المتصلة لا بسبب اقتضاها بل اتفاق ان صدقت
 احدهما مع صدق الاخرى سميت اتفاقية كقولنا
 ان كانت الشمس طالعة كان الانسان ناطقا فهذه
 المتصلة حكمية بالصحة بين هاتين القضيتين
 بمعنى انها اتفقت في الوجود ان صدقتا معا لا بمعنى
 انها اقترنت احدهما الاخرى عقلا او شرعا
 عادة له لا علاقة بينهما اصلا قال بعض المشيخ
 المقصود بهذه الاتفاقية رفع ما يحصل في الوهم
 من اطمئنان فوات بين قضيتين كما اذا فرض ان شخصا

جفاك مثلاً فتتخذ عليه وتفضيخ فيصير على ان يحسن اليك
 ويستغفر ما صنع رجاء ان ترضى عنه فيحصل في الوهم انه ان
 فعل ذلك لم يبق غضبك عليه وانه لا يجمع ذلك الا حسان
 منه مع بقاء غضبك عليه بل يتناهيان فتقول لمن توهم ذلك
 لو احسن الى فلان وضاعف احسانه لما زال من صدركي
 والله ما اجد عليه ومثل هذا موجود كثير كقوله تعالى قل لو
 كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتال الى مضاجعهم
 وكقوله عليه الصلاة والسلام في صلب رضى الله تعالى عنه
 لو لم يخف الله لم يعصه وهو كثير في كتاب الله العزيز
 وفي الكلام في مخاطبة الناس قوله وسما الشرط فيها
 مقدما والجزايات ليا يعني سيما الشرط في المتصلة للزوم
 والمتصلة الاتفاقيته مقدما لانه طالب للجزا مستبعد
 له وسما الجزا فيها تاليا لانه مطلوب تابع وبالله التوفيق
 والمنفصلة ما حكم فيها بالتناهي بين قضيتين
 فان كانا في الصدق والكذب معا سميت منفصلة حقيقية
 وهي مركبة من النقيضين كقولك اما ان يكون الموجود
 قديما واما ان يكون ليس قديما او مائيا وبي النقيضين
 كقولك اما ان يكون الموجود قديما واما ان يكون حادثا
 وان كان التناهي بين القضيتين في الصدق فقط سميت
 مانعة جمع وهي مركبة من قضية والاخص من نقيضها
 كقولك اما ان يكون الجسم ابيض واما ان يكون اسود
 وان

وان كان التناهي في الكذب فقط سميت مانعة خلوية وهي
 مركبة من قضية والاخص من نقيضها كقولك اما ان يكون
 الجسم غير ابيض واما ان يكون غير اسود قد عرفت
 ان العناد المحكوم به بين قضيتين ثلاثا اقسام في الاشياء
 فقط في النفي فقط فيها معا والثبوت هو الذي غير هذا
 بالصدق والنفي هو الذي غير عنه هذا بالكذب فالمنفصلة
 ان حكم فيها بالتناهي بين القضيتين في الصدق والكذب
 معا هي حقيقية وان حكم فيها بالتناهي بين القضيتين
 في الصدق فقط بمعنى انه معا صدقت احدي القضيتين
 كذبت الاخرى ولا تصدقان معا سميت مانعة جمع وان
 حكم فيها بالتناهي بين القضيتين في الكذب فقط بمعنى
 انه معا كذبت احدها صدقت الاخرى ولا تكذبان معا
 سميت مانعة خلوية وكذا في الاصل ما تتركب منه كل
 واحدة من هذه المنفصلات الثلاث فذكرنا ان الحقيقة
 انما تتركب من النقيضين او مائيا وبيها اما النقيضان
 فتناهيها في الصدق والكذب معا جلي واما النقيضان
 المساوية احدهما النقيض الاخرى فتناهيها في الصدق
 لانه كلا صدقت احدها صدق نقيض الاخرى للمساوية
 وكلا صدق نقيض الاخرى كذبت الاخرى فكلما صدقت
 احدها كذبت الاخرى واما تناهيها في الكذب فلانه
 كلا كذبت احدها كذبت نقيض الاخر للمساواة وكلا
 الصدق والاخص من نقيضها على الصدق لانه لما كان

كذا في كذا النقيض صدقت الاخرى فكلما كذبت احدها صدقت الاخرى وكذا في كذا النقيض صدقت الاخرى فكلما كذبت احدها صدقت الاخرى

حكمة

بين النقيضين
 والاشياء كذا

كل واحد من الطرفين احدهما من نقيض الآخر فيلزم من صدق
 منها كذب نقيض الآخر فيكون كذب الاخص مستلزما للكذب
 الاعم وهذا باطل فيصح اذا ان يكره طرانا ما نفع الجمع معا
 وهو المطلوب واما مانعة الخلو فقد ذكرنا انها تركب من
 القضية والاعم من نقيضها لانها اذا تركبة من ذلك لم
 يمكن كذب طرفيها معا لما يلزم عليه من كذب كل واحد منهما مع
 نقيضه لانه يلزم من كذب كل واحد منهما كذب نقيض الاخر لانه
 اعم منه وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص فيلزم من كذبها معا
 كذب نقيضها معا فيكذب كل واحد منهما مع نقيضه وهو محال
 واشئت قلت كل ما كذب احد الطرفين كذب نقيض الاخر لانه
 اعم من ذلك النقيض وكذا كذب نقيض الاخر صدق الاخر
 فكل كذب احد الطرفين صدق الاخر فلا يجتمعان اذن على الكذب
 وهو المطلوب واما صحة اجتماعهما على الصدق فلانه لا يلزم
 من صدق احدهما صدق نقيض الاخر لانه لا يلزم من صدق
 الاعم صدق الاخص وكما لا يلزم صدق نقيض الاخر
 لم يلزم كذب الاخر فصح اذن ان يجتمع الطرفين على الصدق
 وهو المطلوب فائدة الحقيقة لا تتركب من اكثر من جزئين
 اذ لا واسطة بين النقيضين وبين مساويهما واما
 مانعة الجمع فيصح ان تتركب من اجزاء كثيرة لا انواع
 الجنس الواحد فان كل واحد منها احص من نقيض
 الاخر فنقول على سبيل منع الجمع اما ان يكون هذا
 الشي اسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون حمارا
 وهكذا الى تمام انواع الحيوان فانها تتكون واما مانعة الخلو
 فيصح ايضا ان تتركب من اكثر من جزئين لان كل جزء من اجزاء

كل واحد من الطرفين احدهما من نقيض الآخر فيلزم من صدق
 منها كذب نقيض الآخر فيكون كذب الاخص مستلزما للكذب
 الاعم وهذا باطل فيصح اذا ان يكره طرانا ما نفع الجمع معا
 وهو المطلوب واما مانعة الخلو فقد ذكرنا انها تركب من
 القضية والاعم من نقيضها لانها اذا تركبة من ذلك لم
 يمكن كذب طرفيها معا لما يلزم عليه من كذب كل واحد منهما مع
 نقيضه لانه يلزم من كذب كل واحد منهما كذب نقيض الاخر لانه
 اعم منه وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص فيلزم من كذبها معا
 كذب نقيضها معا فيكذب كل واحد منهما مع نقيضه وهو محال
 واشئت قلت كل ما كذب احد الطرفين كذب نقيض الاخر لانه
 اعم من ذلك النقيض وكذا كذب نقيض الاخر صدق الاخر
 فكل كذب احد الطرفين صدق الاخر فلا يجتمعان اذن على الكذب
 وهو المطلوب واما صحة اجتماعهما على الصدق فلانه لا يلزم
 من صدق احدهما صدق نقيض الاخر لانه لا يلزم من صدق
 الاعم صدق الاخص وكما لا يلزم صدق نقيض الاخر
 لم يلزم كذب الاخر فصح اذن ان يجتمع الطرفين على الصدق
 وهو المطلوب فائدة الحقيقة لا تتركب من اكثر من جزئين
 اذ لا واسطة بين النقيضين وبين مساويهما واما
 مانعة الجمع فيصح ان تتركب من اجزاء كثيرة لا انواع
 الجنس الواحد فان كل واحد منها احص من نقيض
 الاخر فنقول على سبيل منع الجمع اما ان يكون هذا
 الشي اسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون حمارا
 وهكذا الى تمام انواع الحيوان فانها تتكون واما مانعة الخلو
 فيصح ايضا ان تتركب من اكثر من جزئين لان كل جزء من اجزاء

مانعة الجمع التكاثرية الا حزام
 لا يصح اجتماعه مع شي من الاجزاء الباقية فتقايض تلك الاجزاء
 يلزم ان لا يتبقى اثنان منها عن الوجود ان لو خلا الوجود
 عن نقيضين معا منها لوحد لم يضاها معا وهما من اجزاء
 مانعة الجمع كيف ومانعة الجمع لا يوجد اثنان معا من
 اجزائها البتة هذا مختلف فان تقايض مانعة الجمع هو
 الكثيرة الا حزاما لانه ان ينعدم اثنان معا منها ويحوز
 ان يوجد اثنان معا فاكثرت منها وذلك حيث يجد اثنان
 من اجزاء مانعة الجمع فقد صح اذ ان تتركب مانعة الخلو من
 اجزاء كثيرة وهي تقايض اجزاء مانعة الجمع الكثيرة الا حزاما
 وبالله تعالى التوفيق وقد تفسر مانعة الجمع ومانعة
 الخلو بتفسير اخر مما ذكر وهو ان مانعة الجمع هي التي لا
 يجتمع طرفاها على الصدق اجتماع طرفاها على الكذب ام لا ومانعة
 الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما في هذا التفسير الاعم
 على الحقيقة وهما متافيتان لها بالتفسير الاخص يعني ان
 مانعة الجمع والخلو لكل واحدة منهما تفسيرات احدهما ما
 فسرها فيما سبق وهو التفسير الاخص الذي يوجب مباينتهما
 للحقيقة وتباينهما فيما بينهما وذلك ان زيادة كلمة فقط
 بعد ذكر التافير في الصدق في تفسير مانعة الجمع وبعد
 ذكر التافير في الكذب في تفسير مانعة الخلو يوجب اخراج
 الحقيقة من حد كل واحدة منهما ان ليس التافيرين طرفيها
 في الصدق فقط ولا في الكذب فقط بل في الصدق
 والكذب معا وتوجب ايضا تلك الزيادة اخراج كل واحد
 منهما من حد الاخر لان تلك الزيادة في مانعة الجمع هي

مانعة الجمع التكاثرية الا حزام
 لا يصح اجتماعه مع شي من الاجزاء الباقية فتقايض تلك الاجزاء
 يلزم ان لا يتبقى اثنان منها عن الوجود ان لو خلا الوجود
 عن نقيضين معا منها لوحد لم يضاها معا وهما من اجزاء
 مانعة الجمع كيف ومانعة الجمع لا يوجد اثنان معا من
 اجزائها البتة هذا مختلف فان تقايض مانعة الجمع هو
 الكثيرة الا حزاما لانه ان ينعدم اثنان معا منها ويحوز
 ان يوجد اثنان معا فاكثرت منها وذلك حيث يجد اثنان
 من اجزاء مانعة الجمع فقد صح اذ ان تتركب مانعة الخلو من
 اجزاء كثيرة وهي تقايض اجزاء مانعة الجمع الكثيرة الا حزاما
 وبالله تعالى التوفيق وقد تفسر مانعة الجمع ومانعة
 الخلو بتفسير اخر مما ذكر وهو ان مانعة الجمع هي التي لا
 يجتمع طرفاها على الصدق اجتماع طرفاها على الكذب ام لا ومانعة
 الخلو بالعكس فتصدق كل واحدة منهما في هذا التفسير الاعم
 على الحقيقة وهما متافيتان لها بالتفسير الاخص يعني ان
 مانعة الجمع والخلو لكل واحدة منهما تفسيرات احدهما ما
 فسرها فيما سبق وهو التفسير الاخص الذي يوجب مباينتهما
 للحقيقة وتباينهما فيما بينهما وذلك ان زيادة كلمة فقط
 بعد ذكر التافير في الصدق في تفسير مانعة الجمع وبعد
 ذكر التافير في الكذب في تفسير مانعة الخلو يوجب اخراج
 الحقيقة من حد كل واحدة منهما ان ليس التافيرين طرفيها
 في الصدق فقط ولا في الكذب فقط بل في الصدق
 والكذب معا وتوجب ايضا تلك الزيادة اخراج كل واحد
 منهما من حد الاخر لان تلك الزيادة في مانعة الجمع هي

تقتضي ان لا تتأخر بين طرفيها في الكذب وذلك ينافي مانعة
 الخلو لتبوت التناهي بين طرفيها في الكذب وكذا تلك الزيادة
 في مانعة الخلو تقتضي ان لا تتأخر بين طرفيها في الصدق
 والتفسير الثاني لكل واحدة من مانعتي الجمع والخلو
 ان تحت كلمة نقط من حد كل واحدة منها فتصير كل
 واحدة منها في هذا التفسير اعم من الحقيقة وتصبح
 الحقيقة قسمين كل واحدة منها فتقسم مانعة الجمع
 على هذا التفسير الى حقيقة واي ما حكم فيها بمنع الجمع
 فقط ومانعة الخلو تنقسم الى حقيقة واي ما حكم
 فيها بمنع الخلو فقط وبين مانعة الجمع ومانعة الخلو
 على هذا التفسير عموم وحصوص من وجه يجتمعان
 في الحقيقة وتتفردا مانعة الجمع بان اكان بين طرفيها
 منع الخلو فقط وبين مانعة الجمع في هذا التفسير الثاني
 ومانعة الجمع في التفسير الاول عموم وحصوص باطلاق
 وكذا بين مانعتي الخلو في التفسيرين والتفسير الاول
 لكل واحدة منها هو الاخص مطلقا والثاني هو
 الاعم مطلقا **ص** والخصية الجملة لابد فيها من
 محكوم عليه ويسمى موصوعا ومن محكوم به ويسمى
 ميمولا ولا بد من نسبة بينهما ويسمى اللفظ الدال
 عليها رابطة **ش** يعني ان الخصية الجملة تتوكل من
 ثلاثة امور محكوم عليه ومحكوم به ونسبة بينهما ويسمى
 الاول في اصطلاح اهل المنطق موصوعا ويسمى الثاني
 ميمولا

الجمع في كل واحد من طرفيها

ميمولا ويسمى اللفظ الدال على النسبة بينهما رابطة فلو قلت
 زيد قائم او قلت قائم زيد فزيد هو الموصوع قدس
 او اخرته لانه المحكوم عليه وقائم هو الميمول تقدم او تاخر
 لانه المحكوم عليه به ولو قلت كل انسان حيوان او بعض
 الحيوان انسان فالانسان في المثال الاول والحيوان في
 المثال الثاني هما الموصوعان عليهما وقع الحكم اما لفظ
 كل ولفظ بعض ويا في معناهما فانما جيا لبيان الاثران
 المحكوم عليهما هل هي جميع افراد الموصوع او بعضها
 وان اقلت زيد هو قائم فلفظة هو يسمى رابطة لانه
 لا معنى لها الا الدلالة على نسبة الميمول الى الموصوع بالايضا
 او السلب الا ان تحت في اللغة العربية القفا عنها بالارباب
 والربط اللفظي ويسمى الجملة عند حذف الرابطة ثابته
 وعند التصريح بها ثلاثية وعند التصريح معها
 بالجمعة رباعية ولا يسمى عند التصريح مع ذلك بالسور
 خماسية ان ليس معنى السور لان ما في القضا يابده ليل
 ان الشخص لا تقتل معنى السور بخلاف معنى الجملة
 ومعنى الرابطة فانها لا زمان لكل خصية كوصوعها وجميع
 تنبيهات الاول انقلصوا في كيفية صدق الموصوع
 على افراد المحكوم عليها عند الاطلاق فقيل يميل على صدق
 عليها بالامكان صدق عليها بالفعل ام لا فقوله مثلا
 كل كاتب انسان معناه ان كلما صيدق عليه انه كاتب بالامكان
 كتب بالفعل ام لا فهو انسان وهذا القول مذهب الفارابي

الموضوع والميمول

هذه الرابطة كثير الاصح

وقيل يجمل عند إطلاق علي صدقه عليها بالفعل المطلق من
غير تفصيل بدوام ولا ضرورة ولا غيرهما من سائر الجهات
فقولنا كل كاتب متحرك الاصابع معناه علي هذا الكلام ثبتت
له الكتابة بالفعل لا بالامكان الذي هو اعم من الفعل فهو
متحرك الاصابع والي هذا القول ذهب ابن سينا وتبعه
عليه المتأخرون وعليه حمل الاسكندر خلال المعلم الاول
ارسطاطاليس وهو الذي يدل عليه القرآن كقوله
تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقوله
جل وعلا الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة
جلدة ويؤخذ لك في السنة كثير وقيل ان صدق الموضوع
علي افراده تابع لجهة صدق المجهول وهذا القول
للمفيد ان رشد زعمانه مراد المعلم الاول الثاني الموضوع
يحمل المراد منه اربع مفهومات الاول ثابته وحقيقته
الثاني افراده لا حقيقته الثالث الموصوف به الرابع
ما صدق عليه من غير الثقات الي كونه حقيقة له وافرادا
له وموصوقا به حتى يدخل تحت الحكم عليه حقيقته
وافراده وموصوقاته ان هو صادق علي جميعها وهذا
الاختلال الرابع هو المراد من الموضوع علي اصطلاح
عليه اهل المنطق وعلي هذا فلا يصح قولك كل انسان
شخصي جزئي لانه يدخل تحت هذا الحكم حقيقة الانسان
ولست شخصا بل هي كلي ولا يصدق عليه قولنا ايضا
كل انسان نوع لان الافراد داخله في هذا الحكم ولست
نوعا وهذا المثال في موجب الكذب عكس ما قبله
وانا

وان كذب الكليتان في هذين المثالين وجب صدق جزئيهما
وهما قولنا بعض الانسان شخصي جزئي وقولنا بعض
الانسان نوع وانما سنعوان يراد بالموضوع ذاته
وحقيقته لان ذلك يمنع في القياس اندراج الاصغر
تحت الاوسط فلا يتعدى الحكم منه اليه لجوانبات
تكون الحكم خاصا بالحد في الحقيقة دون الاخرى
فقولنا ما حقيقة الانسان حيوان وما حقيقة الحيوان
فربي وانما سنعوان يراد به موصوفه لانه يلزم عليه
ان يكون لكل موضوع موضوع الي غير فانه الثالث
قد يقصد في الجملة ان ما وجد من افراد الموضوع
او يوجد ثبت له المجهول كقولنا كل مومن فهو مملوك في
الجنة اى كل من وجد من المومنين او يوجد فهو مملوك
في الجنة وقد يقصد فيها ان الافراد التي لو قدر
وجودها فكانت من افراد الموضوع لكانت المجهول
ثالثا لها وان كانت تلك الافراد او بعضها لم يوجد
ولا توجد في نفس الامر كما ان اردنا في قولنا كل مومن
فهو مملوك في الجنة كل من لو قدر وجوده فكان مومنا
جزئي في علم الله تعالى وايضا انه ان يوجد او لا يوجد
فهو مملوك في الجنة وتسمى القضية الاولى في اصطلاحهم خارجية
والثانية حقيقة وقد اوضح الخويزي في كتاب
الكشف الفرق بينهما بان الوفر صناعته لم يوجد ولا يوجد
من الالوان الا السواد لصدق بالا اعتبار الخارج كالون سواد ولم
كل بياض لون وان تكس الصدق والكذب بالا اعتبار الحقيقة
باعتبار الصدق والصدق بالاعتبار الخارج

وذلك ظاهر وبالله التوفيق وتسمى كقيته السنية بالضرورة
 والدوام مطلقين او مقيد بن غير المحمول او بقايلها
 كذلك مائة وليس اللفظ الدال عليها جهة ويدخل
 فيما ذكر الضرورية المطلقة وهي ما يجب محمولها
 لموضوعها مادام ان ذاته كقولك كل انسان حيوان
 بالضرورة والمشرطة العامة وهي ما يجب
 محمولها لموضوعها مادام ان امتدادها موصوفها فاقول
 الذي عبر به عنه من غير تقييد يبقى الدوام كقولك
 كل كاتب متحرك الاصلح بالضرورة مادام كاتب
 والمشرطة الخاصة وهي مثل المشرطة العامة
 لكن مع التقييد يبقى الدوام بحسب ذات الموضوع عند
 تحركه من الوصف الذي قيدت به الضرورية كقولك
 كل كاتب متحرك الاصلح بالضرورة مادام كاتب لادايما
 والوقفية المطلقة وهي ما يجب محمولها لموضوعها
 في وقت معين من غير تقييد بعدم الدوام كقولنا
 كل كاتب متحرك الاصلح بالضرورة وقت الكتابة
 فان قيدت بعدم الدوام باعتبار ذات الموضوع عند
 مفارقة الوقت المعين لميت وقية غير موصوفة
 بالاطلاق والمنشئة موصوفة بالاطلاق وغير
 موصوفة به وهي كالوقية الان الوقت فيها غير
 معين كقولك كل ممكن معدوم بالضرورة وقتا ما او
 وقتا ما لادايما والداية المطلقة وهي ما يدوم محمولها
 لموضوعها بحسب ذاته كقولك من حريتي بدخل
 الجنة

الجنة فهو منعدوم ايا فان دوام المحمول بدوام الوصف
 الذي عبر به عن الموضوع من غير تقييد يبقى الدوام
 بحسب الذات سميت عرفية عامة وان قيدت به سميت عرفية
 خاصة ومثالها انسا كالمشرطتين لكن بالضرورة
 والمطلقة العامة وهي ما يجب محمولها لموضوعها
 او يبقى عنه من غير تعرض فيها لاكثر من ذلك كقولك
 كل انسان ميت بالاطلاق العام فان قيد فيها الشئ
 الفعلي يبقى الدوام سميت وجودية لادايما وان قيدت يبقى
 في هذا المثال كل انسان ميت لادايما وان قيدت يبقى
 بالضرورة سميت وجودية بالضرورة وقولنا كل
 انسان ميت لا بالضرورة والمحسنة المطلقة وهي التي
 قيدت لسميتها الفعلية بميت ووصف الموضوع بقولنا
 كل كاتب متحرك الاصلح بالاطلاق حين هو كاتب وحين
 العامة وهي التي لسميتها ليست مستحيلة سوا كانت واجبة
 او جارية كقولنا كل انسان حيوان بالامكان العام وكقولنا
 كل انسان كاتب بالامكان العام والممكنة الخاصة
 وهي التي لسميتها جارية لا واجبة ولا مستحيلة كقولنا كل
 انسان مكاف بالامكان الخاص وهناك موجهات مزينة
 تظهر في فصل التناقض وهذه الموجهات تنقسم
 الى بسيطة وهي ما ليس في آخرها التقييد يبقى الدوام
 او بقي الضرورية او خصوص الامكان والي مركبة
 وهي ما فيها التقييد باحد الثلاثه وبقي الدوام يدل
 على مطلقة عامة وبقي الضرورية يدل على ممكنة عامة

والامكان الخاص يدل على ممكنين عامين فكل مركبة فيها
موجّهتان متفقّتان في الكلم مختلفتان في الكيف قد
عرفت ان القضية الجزئية تتركب من موضوع ومحمول ونسبة
بينهما الجارية او سلبية وانها لا تتم قضية الا بذكر
فنيين ههنا ان النسبة لابد لها في نفس الامر من كيفية
تتكيف بها اما ضرورة اي وجوب بحيث يحيل العقل
خلالها كثبوت الزوجية وسلب الفردية عنها مثلا
واما غير ضرورة اي تكون النسبة غير واجبة بتجاوز العقل
خلالها كما ثبتت الكتابة للانسان ولقيتها عنه مثلا وهذه
النسبة انما تعتبر عند الجمهور في نسبة المحمول الى الموضوع
لا في عكسه وعكس الامام في المخصوص ونهت في شرح
الاشارات الى ما عليه الجمهور وهو الحق فان نفس الحكم
في الغالب ذاهلة عن نسبة الموضوع الى المحمول فضلا
عن كيفيةها ولا شك ان بين الكيفيين اعني كيفية نسبة
المحمول الى الموضوع وكيفية نسبة الموضوع الى المحمول
عروبا وخصوصا من وجه فتشقى فيما اذا قلنا الكاتب
صالح فان نسبة الصفة الى ما صدق الكاتب امر
ممكن غير ضروري كما ان نسبة الكتابة الى ما صدق عليه
الصالح كذلك وكقولنا الانسان ناطق فان نسبة
متفقّة ايضا بالضرورة وفيها ومثله الانسان حيوان
وقد تختلف الكيفيات كقولنا الانسان كاتب فان نسبة
الكتابة الى الانسان امر ممكن غير ضروري ونسبة الانسان
الى الكاتب امر ضروري وعكسه الكاتب انسان فنسبة
المحمول

للاربعة

المحمول الى الموضوع امر ضروري ونسبة الموضوع الى
الموضوع المحمول امر غير ضروري بعكس الذي قبله واما
في السلب فقد يكون السلب ممكنا في نسبة المحمول الى الموضوع
ممسحا في نسبة الموضوع الى المحمول كقولنا الانسان ليس
بكاتب بالامكان ويمتنع ان تقول الكاتب ليس بالانسان واعلم
ان انواع كيفية النسبة كلها منحصرة في الضرورة ومقابلها
او العدم ومقابلها فاحدهما يلغى في الحصر ان كل محمول
فهو منحصر بين الشئ ومقابلها ان لا واسطة بين القيصين
وانما لم نستغن في الاصل باحدهما عن الاخر لما ناردنا
الشخص على جميع انواع الكيفيات لتعرف ممّا جميع
القضايا الموجهات قد ذكرنا الضروريات والعدميات
والمطلقات فالضروريات والممكنات متقابلة والعدم
والممكنات والمطلقات متقابلة وذكرنا انها
تكون مطلقة ومقيدة بغير المحمول فدخل في ذلك جميع
القضايا الموجهات اما الضروريات المطلقة والمقيدة
بغير المحمول فيدخل فيها سبع قضايا الاولى الضرورية
التي لو تقيد ضرورتها بقيد زائد على ذات الموضوع
كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وشبه هذه في الاصطلاح
الضرورية المطلقة الثانية ان تقيد بوصف الموضوع
من غير تعرض لبقى الدوام عند مفارقة ذلك الوصف
كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتب
ولسمى هذه في الاصطلاح مشروطة عامة الثالثة
مثلا لكن مع الترخّص فيها لبقى الدوام عند مفارقة الوصف

ويستلزم ذلك انه لابد من مفارقة الوصف للموضوع كقولنا
 كل كاتب متحرك الاصاب بالضرورة مادام كاتباً لا دأماً
 ولسمى هذه في الاصطلاح مشروطة خاصة الرابعة
 تعيين ضرورتها بوقت معين من غير تعرض لبقى
 دأماً المحمول للموضوع في غير ذلك الوقت كقولنا كل
 انسان متحرك الاصاب بالضرورة وقت الكتابة ولسمى
 هذه في الاصطلاح وقتية مطلقة الخامسة مثلها لكن
 مع التعرض لبقى الدأماً عند مفارقة ذلك الوقت المعين
 كقولنا كل انسان متحرك الاصاب بالضرورة وقت
 الكتابة لا دأماً ولسمى هذه في الاصطلاح وقتية من
 غير ان توصف بالاطلاق السادسة والسابعة مثل
 هاتين الا ان الوقت فيها غير معين كقولنا كل انسان
 ميت بالضرورة وقتاً ما لا دأماً ولسمى الاولى من هاتين
 في الاصطلاح منسشرة مطلقة والثانية منسشرة
 ومحددة منها الوصف بالاصطلاح واما
 الدأماً مطلقاً ومقيداً فندخل فيها ثلاث قضايا
 الاولى الدأمية التي لم يعقد دأماًها بقيد زائد على
 ذات الموضوع كقولنا كل كافر فهو معذب في الآخرة
 لا دأماً وكقولنا كل فلان فهو متحرك دأماً ولسمى هذه في
 الاصطلاح دأمية مطلقة الثانية ان يعقد دأماًها
 بوصف الموضوع من غير تعرض فيها لبقى دأماً المحمول
 عند مفارقة الوصف كقولنا كل اكل فهو متحرك القم

مادام

مادام اكلًا ولسمى هذه في الاصطلاح عرفية عامة الثالثة
 مثلها لكن مع التعرض لبقى دأماً المحمول للموضوع عند
 مفارقة الوصف له كقولنا كل اكل فهو متحرك القم
 دأماً اكلًا لا دأماً ولسمى هذه في الاصطلاح عرفية
 خاصة واما الممكنات التي هي مقابلة للضروريات
 فيدخل فيها مطلقة ومقيدة خمس قضايا الممكنة
 التي اريد بها ان لستها غير متممة اعم من ان تكون لستها
 ممكنًا او دأماً او مستحًا ولا يكون ضروريًا الا كانت
 لستها هي متممة فلا تكون ممكنة فبقي الضرورية ان افي
 لفتيض لستها لانها كقولنا كل انسان كاتب بالامكان العام
 او لاشي من الانسان بكاتب بالامكان العام ولسمى هذه
 في الاصطلاح ممكنة عامة الثانية الممكنة التي اريد بها ان
 لستها غير متممة ونقص لستها ايضا غير متمم فلا
 ضرورية فيها معاملة كلتا الشئين امر يمكن ثبوته ونفيه
 كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولسمى هذه في
 الاصطلاح ممكنة خاصة الثالثة الممكنة التي
 قيد امكانها بوقت معين كقولنا كل انسان فهو حي بالامكان
 العام وقت مفارقة الروح له اي لا يمنع عقلا ان يده
 الله تعالى بالحياة وان ذهبت عنه الروح ان ليس لمشاكلة
 الروح اشرف حياة وانما حوت عادة المولي جل وعلا
 يخلق الحياة في الجسم عند مفارقة مشاكلة الارواح لها
 ويخلق الموت فيها عند مفارقة الارواح ولو اراد الله
 جل وعلا خلاف ذلك لكان وقد امدت بارك وتعالى الارواح

في الاصطلاح
 دأماً
 في الاصطلاح
 دأماً

بالحياة بعد مفارقة الدنيا من غير مشاكلة ارواح لها خلق
 بل وعلا الحياة في كثير من الجادات معجزة او كرامة من غير
 ثبوت ارواح لها وتسمى هذه القضية في الاصطلاح
 ممكنة وقيمتها الرابع **الممكنة** التي فيها امكانها
 بحين وصف الموضوع لقولنا كل اكل للمقات له عادة
 فهو جايح بالامكان حين هو اكل وتسمى هذه في الاصطلاح
 حينية مطلقة ممكنة واما المطلقات التي هي مقابلة
 الدوايم فيد حل فيها اربع قضايا الاولى المطلقة التي
 اريد بها محذور كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة
 ولالك وام والسلبها لقولك كل انسان فهو ميت بالاطلاق
 العام الثانية مثلها في ارادة ان النسبة فعلية مع
 التعرض لبقية دوايمها لقولنا في هذا المثال بعينه كل
 انسان فهو ميت لاداما وتسمى هذه في الاصطلاح
 وجودية لاداية الثالثة مثلها ايضا مع التعرض
 لكون النسبة غير ضرورية اي غير واجبة عقلا لقولنا
 في هذا المثال ايضا كل انسان فهو ميت لا بالضرورة
 وتسمى هذه في الاصطلاح وجودية بالضرورة
 الرابع **المطلقة** التي فيها اطلاقها اي نسبتها
 الفعلية بحين وصف الموضوع لقولنا كل كاتب فهو متمكن
 الاصابع بالاطلاق حين هو كاتب وتسمى هذه في
 الاصطلاح حينية مطلقة فيجوز القضايا الموجهة
 تسعة عشر وكلها مستحيلة محتاج اليها الا ان لا يسمى
 في الاصطلاح موجهة الا عند التصريح باللفظ الدال

الممكنة التي فيها امكانها بالادوام لقولنا كل جرم فهو معدوم بالامكان دائما وتسمى هذه في الاصطلاح ممكنة دائمة الخامسة

في الاصطلاح ممكنة دائمة الخامسة

علي

واللفظ الدال
 على كيفية النسبة
 ممكنة

على كيفية النسبة جهة وهو قد يكون موافقا لمادة القضية
 وهي كيفية نسبتها في نفس الامر فتكون القضية الموجهة
 صانقة لقولنا الله تعالى عالم بالضرورة وقد يكون
 مخالفا لمادتها فتكون القضية كاذبة لقولنا المؤمن
 مخلد في الجنة بالضرورة فان مادة هذه القضية
 الامكان الخاص لان تخليد المؤمن وعدم تخليده
 كل واحد منها بالضرورة فيه ولا امتناع ان للمؤمن لاحد
 بايمانه وطاعته على المولى العتي تبارك وتعالى وانما التخليد
 للمؤمن من الجائزات الممكنة التي تفضل بها المولى الكريم
 حل وعلا بل استحقاق عليه ولا وجوب وانما يقول
 بصدق هذه الموجهة المختزلة ان له امر الله تعالى
 لا اعتقاد هم للاستحقاق العقلي بالايان والطاعة
 على المولى تبارك وتعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا
 وقولنا في الاصلان البهية لا تقيد بالمجهول اشارة الى ان
 الضرورة اللاحقة من جهة المجهول غير محتملة له
 لقولنا العالم موجود بالضرورة مادام موجودا
 لان هذه اوان كان حقا الا انه معلوم ان الشيء لا يتجمع
 مع نقيضه وايضا فهو هم هذه القيدان **الموجود**
 الذاتي قد يفارق الممكن في بعض الاحوال كيف وجوز
 العدم مثلا لا يفارق الممكنات ولو في ازمته وجودها
 بمعنى انه لو قدر عدمها بدلا عن وجودها لم يلزم منه
 محال وهذا معنى الجواز العقلي وانما يقابل بالوجوب
 الذاتي وهو ان يكون الشيء بحيث لو قدر عدمه بدلا عن

وجوده لزم المحال عقلا لذاته وذلك لو جرد مولانا
جل وعز وحضائه ويقابله ايضا الامتناع الذي
وهو ان يكون الامر بحيث لو قدر وجوده بدلا عن
عدمه لزم منه المحال عقلا لذاته كوجود الشريك
لمولانا جل وعلا في الوهية وانما يعتبر هذه الوجوب
العرضي والاستحالة العرضية السوفسطائية الموهون
بتلك عتلى العوالم عن لفاعل المختار لها عند تهمام
مستحيلة الوجود حال عدمها او واجبة الوجود حال
وجودها والمستحيل والواجب كلاهما لا يتخلق بهما
القدرة وجوابهم ان يقال لهم كذا يتم فيما اشتمل من
الاستحالة والوجوب للعالم لانه ممكن الوجود في حال
عدمه يعني انه لو زال عدمه وانصف بالوجود لم يكن
في ذلك امتناع عقلي وهو ايضا ممكن لعدم في حال
وجوده ان لو قدر عدمه بدلا عن وجوده لم يكن فيه
ايضا امتناع عقلي وليس الجواز العقلي ما توهمتم
وهو ما لو قدر اجتماع وجوده مع عدمه ان اكان
معه وما او اجتماع عدمه مع وجوده ان اكان متوقفا
كان ممكنا فقد قلتم معني الجواز والوجوب والاستحالة
وفسرتموها بخبر مدلولاتها وعلى تقدير ان يسلم
لكم صحة اطلاق الوجوب والاستحالة على ما ذكرتم
فهو لا ينافي الافتقار الى الفاعل وتحقيقه الامكان لانه
عوضي لاحق مقيد وانما ينافي فيه الوجوب الذاتي المطلق
والاستحالة الذاتية المطلقة وتحقيقه الامكان الذاتي
ولا

اي الامتناع

ولا شك ان هذا المثال هو المحقق للعوالم والوجوب
والاستحالة الذاتيات سقيات عنه فوجب افتقاره الى
الفاعل افتقار اضروري ايا وبالله تعالى التوفيق
فائدة اعلم ان مواد المضافا كلها تنخص في
ثلاثة انواع وجوب وجود وامتناعه وهو الاستحالة
وامكان خاص وهو الجواز العقلي وهذه الثلاثة هي
اقسام الحكم العقلي والمواد كلها والجهات متفرعة
عن هذه الثلاثة اما وجوب الوجود فيلزم امتناع
العدم لزم ما متعاكسا ويلزم ايضا كل واحد منهما لزم ما
متعاكسا سلب الامكان العام عن عدم اي لا يمكن لعدم
فيهما بوجه فقد صار في طبقة وجوب الوجود ثلاث
مفاهيم متخايمة متعاكسة الثلاثة وجوب الوجود
وامتناع عدم وسلب الامكان العام عن العلم وافهم
مثل ذلك ايضا في طبقة عدم فانها امتناع وجود وجود
عدم وسلب الامكان العام عن الوجود واما طبقة الامكان
الخاص فليس فيها الاممويان مثلا زمان متعاكسان
وهما كونه ممكنا وجوده وممكن عدمه فقد صار لهذه
الطبقات الثلاثة ثمان مفاهيم ولكل واحد منها
مفهوم يناقضه فمجموعها ستة عشر مفهوما وقد
وضعوها لوجها شكلا كما ترى

طبقة ص

وهذه صورته لوح طبقات المواد

يماينه يياريه يماسيه يساريه

صفة الوجوب	صفة نقيض الوجوب	طبقة الانتفاع	طبقة نقيض الانتفاع
واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد	واجب ان يوجد	ليس بواجب ان يوجد
ممنوع ان يوجد	ليس بممنوع ان يوجد	ممنوع ان لا يوجد	ليس بممنوع ان لا يوجد
ليس بممكن عام ان	ممكن عام ان لا يوجد	ليس بممكن عام ان	ممكن عام ان يوجد
		طبقة المكان الخاص	طبقة نقيض المكان الخاص
		يمكن خاص ان يوجد	ليس بممكن خاص ان يوجد
		ممكن خاص ان لا يوجد	ليس بممكن خاص ان لا يوجد

يساريه يماسيه

واعلم انك مهما اخذت مفهوما من طبقة من الطبقات
اليمانية وتأخذ مفهوما اخر من طبقة اخري من الطبقات
اليمانية وجد لها لا يجتمعان على الصدق وقد تجتمعان
على الكذب وذلك لصدق الطبقة الاخرى التي لم تأخذ
منها شيئا اعني الطبقة الباقية من الطبقات اليمانية واذا
لزم هذا في الطبقات اليمانية لزم عكسه في اليسارية ان
هي نقا ايضا فمما اخذت من طبقتين مفهوميين واحد
من كل واحدة الفتيهما لا يجتمعان على الكذب البتة وقد
تجتمعان على الصدق وذلك بكون الطبقة الباقية اليسارية
ومما اخذت ايضا مفهوما من طبقة يمانية وعرضته مع
مفهوم من طبقة يسارية ليست نقيضا للطبقة التي اخذت

منها

منها فانك تجد المفهوم اليمايني احصى من المفهوم اليساري
وبالله تعالى التوفيق ثم الفضيحة الخلية ان كان موضوعها
جزيا سميت شخصية ومخصوصة موحية كانت او سالبة
كقولك زيد قائم وعمو وليس بذا حك وان كان موضوعها
كلية وقرن بما يدل على التحميم الحكم او بتعريضه سميت مسورة
ومخصوصة موحية كانت فيها او سالبة وان لم يقرن موضوعها
بما يدل على التحميم او المستعريض سميت مبهمة وهي ايضا
موحية وسالبة حاصلة ان الفضيحة الخلية ان لم
يختبر فيها عدول ولا تحصيل ولا جهة عدد هاتية
لانها اما شخضية وهي ما كان موضوعها جزيا واما كلية
وهي ما موضوعها كل وحكم فيها بالتحميم واما جزئية وهي
ما موضوعها كلي وحكم فيها على البعض واما مبهمة وهي
ما موضوعها كلي ولم يحكم فيها بالتحميم ولا بتعريض
فهذه اربعة وكل واحدة منها اما موحية واما سالبة
فالمجموع ثمانية وان قرن السور بالمحمول او بالجزئي
سميت متخرقة وتكذب مهما ثبت الجزئي او حكمت باجتماع
افراد في فرد واحد والافكار فيها اعلم ان السور
لما كان هو اللفظ الدال على كمية الافراد وكان المقصود
من الفضيحة الخلية ان يحكم بحقيقة ممولها على ما صدق
عليه موضوعها من متعدد او متحد لان يحكم بافراد
المحمول على الموضوع كان الواجب في السور ان يخل
على ماله افراد يصح ان تكون مقصودة بالحكم وهو
الموضوع الكلي فان ادخل السور على ماله افراد الا انها

غير مقصودة في الحكم وهو المجهول الكلي او دخل عليها الا
افراد له اصلا وهو الجزئي موضوعا كان او مجهولا فقد
انخرط السور عن موضعه اللابقي به ووجب ان يسمى
المقصية التي انخرط السور فيها عن محله متخرقة وكذلك
ما يتصور في ذلك من القضاء بامايه واثنني عشرة
قضية لان القضية المتخرقة ان دخل السور على
مجهولها فقد يكون المجهول كليا او جزئيا والسور ايضا اما
كلي او جزئي فهذه اربعة احوال في المجهول والموضوع
مع كل واحد منها اما كلي او جزئي وكل واحد منها اما
مسور بالسور الكلي او الجزئي او مهمل من السور فهذه
ستة اقسام في الموضوع اضربها في اربعة احوال المجهول
يخرج اربعة وعشرون ثم الطرفان في جميعها اما ان
يقتصرنا معا بحرف السلب او لا يقتصرنا او يقتصرنا الموضوع
فقط او المجهول فقط فهذه اربع حالات مضافة في
الاربعة والعشرين ليست وستعين وهذه هي التي انظر
عليها صاحب الجمل وغيره اربعة وعشرون منها في حمل الجزئي على
الجزئي واربعة وعشرون منها في حمل الكل على الكل
واربعة وعشرون منها في حمل الكل على الجزئي واربعة
وعشرون منها في حمل الجزئي على الكل ويجب ان يراى
عليها ستة عشر اخرى من اجل ان الاخراف قد يكون
لبيد خوله السور على الموضوع الجزئي فقط ولا يدخل
على المجهول اصلا فحينئذ اما ان يكون السور الداخلى على
الموضوع الجزئي كليا او جزئيا فهذه حالتان في الموضوع
والمجهول

والمجهول مع كل واحدة منها اما كلي او جزئي فهذه اربع
ضرب اثنني في اثنني وكل واحدة من هذه الاربع
اما ان يقتصر الطرفان فيها بحرف السلب او لا يقتصرنا
او يقتصرنا الموضوع فقط او المجهول فقط فهذه
ستة عشر من ضرب اربعة في اربعة منها اثنني عشرة
ولستعين فيجمع مائة واثنني عشر مجموع المتخرقات
علي ما مرنا عليه في الاصل مائة واثنني عشرة
قضية ولما كان الخراف السور عن موضعه او حجب
الكذب في بعض هذه العدد ولم يوجبه في بعضه
ذكرنا في الاصل ضابطا للحرف به الكاذب من هذه
العدد بسبب الاخراف والصادق الذي لم يضره
الاخراف وتوكلنا التخليط به كرموجب الكذب غير
الاخراف كما ذكرنا الخوارج في الجمل فتراكون المائة
مستعدة وما يوافقها من الممكنات في عدم الوقوع وذلك
تخليط على التعليل لا شك فيه ان كل نظرية موحية
تكتب بوجود هذه الاسباب متخرقة كانت او غير متخرقة
ان لو قلت في المادة الممتنعة من غير تحريف السور
زيد حمارا وبعض الحمار زيد لكات كاذبة كما لو قلت
مع تحريفه زيد بعض الحمار وكذلك ان اقلت في زيد
الا ي من غير تحريف للسور زيد كات بالفعل لاه
بالامكان او الكات زيد او بعض الكات زيد لكات
كاذبة كما لو قلت مع التحريف للسور زيد بعض الكات
بالفعل وهذه من الممكنات التي توافق المادة الممتنعة

فقد خرجت
منها
وتبين
سلوك
الفرد

منه وان كان في الواقع
او بالامكان او في الواقع

في علم الوقوع فقد ظهر لك ان ما طول به صاحب الجمل عليه
 من ذكر هذه الاسباب في المتخرفات يخلط موهب لا فائدة
 له بل هو مضر للمتعلم لما يوهبه ان الكذب انما جاء من
 هذه الاسباب لا لجل انصافها الي الخراف المفضية
 وهذه الخراف ان صاحب الجمل ومن تبعه قد زانوا
 في المتخرفات ما لا حاجة اليه ونقصوا ما به الحاجة
 وهو انقسام ما ان ادخل السور على الموضوع الجزئي
 ولم يدخل على المحمول اصلا فان هذه الخراف بلا شك
 للسور عن موضعها اللاتي به ان موضعها اللاتي به
 انما هو الموضوع الكلي لا مطلق الموضوع فقد اخلوا
 بسبب انهم هذه القسم ستة عشر قضية من
 المتخرفات فلاجل هذه الخلل والتخليط اللاتي رانها
 في الجمل ويحويه ذكرنا في الاصل ما اذ خلنا به في المتخرفات
 هذه الستة عشر قضية وتوكلنا التخليط بذكر ما لم يكن
 موجب الكذب فيه الخراف السور والخاص ان صابط
 معرفة الكاذب من هذه المتخرفات بسبب الخراف السور
 عن موضعها ان كل قضية اثبتت افراد الجزئي موضوعا
 كان او محمولا فهي كاذبة كقولنا كل زيد عمرو او زيد كل عمرو
 او كل زيد انسان ويخوها فان هذه القضايا تدل على ان
 زيد الجزئي او عمرو الجزئي هما افراد وقد عرفت ان الجزئي
 لا يحدد فيه وكذا كالكذب المتخرفة ههنا لت على اجتماع
 افراد في قول واحد كقولك زيد كل انسان وانما كانت
 كاذبة للاستحالة اجتماع الجزئيات في جزئي واحد واعلم
 ان

ان هذه في السنين الموحين لكذب القضية المتخرفة انما
 يكونان حيث تكون المتخرفة موجهة كذه الائمة السابقة

حمل بمولها
 لا تكون
 بجهة ان
 الي الموجهة
 من كل عمرو
 زو هو
 ليس زيد
 ن فلو
 عادية
 عرف
 ل انسان
 اما
 استحال
 بالمسألة
 جوف
 بخوها
 قوت
 بخوها
 نوع

زيدو

مستحيلة بطل الانصاف الذي اثبتته فكانت كاذبة

في علم الدقوع فقد ظهر لك ان ما طول به صاحب الجمل عليه

ط موه لا فائدة

منفصل كبر ما نفعه جميع او ما نفعه ظو	ليس البتة اما اب واماه	ليس البتة اذا كان اب فليس هز	ليس البتة اذا كان هز فليس اب	ليس البتة اذا كان ليس اب فلهز
منفصلان صغيران	كلما كان اب فح د	ليس البتة اذا كان ان فح د	ليس البتة اذا كان اب فليس ح د	كلما كان اب فليس ح د

افراد في قول واحد كقولك زيد كل انسان وانما كانت
كانة لا استحالة اجتماع الجزيات في جزئي واحد واعلم
ان

ان هذا في السنين الموحية كذب القضية المنزفة انما
يكونان حيث تكون المنزفة موحية كقوله الامة السابقة
لاقتضا الموحية وجود موضوعها وصحة حمل محمولها
عليه والسيان المذكوران يمتحان من ذلك فلا تكون
الموحية مع واحد منها صادقة وفي علم الموحية ان
يقترب السلب بكل واحد من الطرفين فتخرج الي الموحية
لان سلب السلب ايجاب كقولك ليس كل زيد ليس كل عمرو
مثلا لانه يرجع في المعنى الي قولك كل زيد كل عمرو وهو
كاذب قطعا فكذا اما في قوة وكذا كقولك ليس زيد
ليس كل انسان لكان كان بالانه في قوة قولك كل انسان فلو
لم تكن المنزفة موحية ولا في قوة الموحية لكانت صادقة
وذلك حيث تكون سالبة لمظا ومعني بان يقترب عرف
السلب باحد طرفيها كما ان اقلت مثلا ليس كل زيد انسان
او تقول ليس زيد كل انسان او زيد ليس كل انسان اما
وجه صدق السالبة في المثالين الاولين فلانه لما استحال
ان يكون لزيد الجزئي افراد صدق ان تلك الافراد المستحالة
ليست باسنان اذ لا يكون انسانا الا الفرد الممكن الموحى
في الخارج وان كانت السالبة صدق عند عدم موضوعها
الممكن مع عدم موضوعها المستحيل الجزئي ولهذا افرقت
السالبة من الموحية فان الموحية تقتضي وجود موضوعها
ليصح انضافه محمولها لانها ثبت انضاف الموضوع
بالمحمول بحيث كان الموضوع معدوما وجزئي اذا كان
مستحيلا نطيل الانصاف الذي اثبتته فكانت كاذبة

زيد

عدد المتفرقات وبالله تعالى التوفيق وما اعتبرت في صدق
عنوانها وجود موضوعها في احد الازمنة الثلاثة فهي
خصية خارجية وما اعتبر فيها تقدير وجوده وان لم
يوجد في زمن من الازمنة الثلاثة فهي خصية حقيقية
يجب ان قولنا مثلا كل ج ب قد يعتبر بحسب الوجود
ثاني وقد يعتبر بحسب الحقيقة اخرى اما الاول فعناء كلما صدق
عليه انه ج في الخارج فهو ب وليس شرط فيه صدق الجسمية والباية
على تلك الافراد المصدق عليها في الخارج سواء كان في الحال
او في الماضي او في المستقبل واما الثاني فليس المراد منه كل ما
له دلالة في الوجود في الخارج بل المراد كل ما لو وجد كان ج
فهو بحيث لو وجد كان ب سواء كان موجودا في الخارج او لم
يكن وسواء كان واجبا او ممكنا او متنعنا والفرق بين الاعتبارين بحسب الوجود
ظاهر فاننا لو قدرنا انحصار الالوان الخارجية في السواد ووجد شرط
صدق بالاعتبار الثاني كل بياض لون لما ن معناه كل ما لو
وجد كان بياضا فهو بحيث ان اوجد كان لونا فهو صادق
وان لم يكن للبياض وجود في الخارج وكذب بهذه الاعتبار جوابا
كل لون سواد لما ن معناه كل ما لو وجد كان لونا فهو بحيث
لو وجد كان سوادا وذلك باطل واما بالاعتبار الاول
فبالعكس من ذلك لانه يكذب قولنا كل بياض لون لما ن
معناه كل ما هو بياض في الخارج فهو لونا في الخارج واذا
لم يكن للبياض وجود في الخارج كان كل ما بياضا وصدق قولنا
كل لون سواد لما ن معناه كل لون في الخارج فهو سواد
في الخارج وصدق ظاهر وقد يجمع صدق الحقيقة

والخارجية

والخارجية كما في قولنا كل انسان حيوان فظهر بهذا ان بين
الموجبتين الكليتين اذا كانت احدهما حقيقة والاخرى
خارجية فهو ما وخصوصا من وجه والي هذا الشرح
بقولنا وبينها وبين الخارجية عموم وخصوص من وجه
ان كانتا موجبتين كليتين او جزئيتين سالتين اما
وجه العموم والخصوص من وجه في الكليتين الموجبتين
فهو ان الكلية الحقيقية الموجبة تصدق بدون الخارجية
حيث لا يكون الموضوع موجولا اصلا كقولنا كل عنقا
طائر وقولنا كل عنقا طائر وقولنا كل بياض لون في المثال
السابق وصدق الخارجية دون الحقيقة حيث يكون
الموضوع موجودا او يصدق الحكم على جميع الافراد
الموجودة منه دون المقدرة كما لو لم يوجد مثلا من الاشكال
الا المثلث فانه يصدق على كل شكل مثلث باعتبار الخارج
دون اعتبار الحقيقة ومنه كل لون سواد في المثال
السابق ونصدق الحقيقة والخارجية معا حيث يكون
الموضوع موجودا والحكم صادق على جميع افراد الموجود
والمقدرة كقولنا كل انسان حيوان واما وجه العموم
والخصوص من وجه في الجزئيتين الساليتين فلا فها يقتضا
الكليتين الموجبتين الساليتين اللتين ثبت بينهما العموم
من وجه ونقتضا الا عين من وجه لا يكونان الامتباينين
او بينهما عموم من وجه وهاتان الساليتان متباينتين
فتعين ان بينهما عموم من وجه فنصدق ان معا
في قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بفرس ونصدق

ليست

الحقيقية دون الخارجية في قولنا في المثال السابق حيث تقدم
 انحصار الالوان الخارجية في السواد بعض اللون ليس
 لسواد ويصدق الخارجية دون الحقيقية ان اقلنا
 على تقدم برهان الانحصار السابق بعض البياض ليس يكون
 وبالله تعالى التوفيق فان كانتا موجبتين جزئيتين
 فالحقيقية مطلقا من الخارجية انما كانت الحقيقية
 في هاتين الجزئيتين اعم مطلقا من الخارجية لانه متى
 صدق الحكم على بعض الافراد الخارجية صدق على بعض
 الافراد المقدرة من غير عكس وبالله تعالى التوفيق
 وان كانتا سالبتين كليتين فالخارجية اعم مطلقا من
 الحقيقية انما كانت الخارجية هنا اعم مطلقا من
 الحقيقية لما ثبت ان نقض الخاص اعم مطلقا من
 نقض الاعم والسالبة الكلية الخارجية هي نقض الجزئية
 الموجبة الخارجية التي هي احض من الجزئية الحقيقية
 فتكون اعم من السالبة الكلية الحقيقية التي هي نقض
 الموجبة الجزئية الحقيقية ولانه متى صدق السلب عن
 جميع الافراد الخارجية ولا يتعكس لان صدق السلب
 الحقيقي اما لا تنفك الموضوع متحققا كان او مقدرا واما
 لعدم ثبوت المحمول للموضوع فانها لو ارتفعا معا صدق
 الايجاب واياما كان يلزم صدق السلب الخارجي بخلافه
 هو فان صدقه ربما كان لا تنفك الموضوع متحققا ولا
 يلزم منه صدق السلب الحقيقي اي بحسب تقدم برهان
 الموضوع وبالله تعالى التوفيق هذا حكم الاتحاد

اعم

الموجبة

المقدرة ضرورة السلب في جميع الافراد

بينهما

او جزئيتين موجبتين او سالبتين

بينهما في الكيف والكم يعني هذا الذي تقدم عرف مثله
 ما بين القضية الحقيقية والقضية الخارجية انما كانتا
 متحدتين في الكيف وهو السلب والايجاب وفي الكم والكلية
 والجزئية بان تكونا كليتين موجبتين او سالبتين وهي
 المحصورات الاربع من الحقيقية مع المحصورات الاربع
 اما لها من الخارجية هذه اربعة انظار فان اختلفا في
 الكيف والكم معا وفي احدهما ففي ذلك اثني عشر من ضرب
 المحصورات الاربع الحقيقية فيما لا يات لها من المحصورات
 الخارجية وهي ثلاث والى هذا النظم مع الاختلاف
 اشترنا بقولنا فان اختلفا فيها وفي احدهما فالكلية
 الموجبة الحقيقية اعم من وجه من ساير المحصورات الخارجية
 ومثلها الجزئية السالبة الحقيقية فها ان اعم من جميع
 المحصورات الخارجية من وجه اما وجه كون الكلية
 الموجبة الحقيقية اعم من وجه من الموجبة الجزئية
 الخارجية فهو ما مر في الكليتين الموجبتين واما كونها
 اعم من وجه من السالبتين الخارجية فمتصادق الجميع
 عند انقضاء الموضوع في الخارج مع صحة ثبوت المحمول
 له بتقدير الوجود وصدقها بدون السالبتين عند
 وجود الموضوع وثبوت الحكم لجميع الافراد الموجبة
 والمقدرة وبالعكس حيث لا يكون للموضوع فرد
 لا متحقق ولا مقدرا لقولنا لا شيء من الممتنع موجود
 او حيث لم يثبت المحمول للموضوع في نفس الامر فقولنا
 لا شيء من الحيوان محبذ واما كون السالبة الجزئية الحقيقية

هو

أعم من وجه من كل واحد من الخارجين المخالفة لها فلنحقق
 العموم من وجه بين تقاضيهما فإذا أخذنا السالبة الجزئية
 الحقيقية مع الموجبة الكلية الخارجية فالنسبة بينهما العموم
 من وجه لأن بين تقاضيهما وهما الموجبة الكلية الحقيقية
 والسالبة الجزئية الخارجية فالنسبة أيضا بينهما كذلك لأن
 بين تقاضيهما وهما الموجبة الكلية الحقيقية والسالبة
 الكلية الخارجية عموما من وجه كما مر وكذا إذا أخذناها
 مع السالبة الكلية الخارجية فبينهما أيضا عموم من وجه
 لأن بين تقاضيهما وهما الموجبة الكلية الحقيقية والموجبة
 الجزئية الخارجية عموما من وجه كما مر وإذا كانت
 الموجبة الحقيقية والجزئية السالبة الحقيقية كل واحدة
 منهما أعم من وجه من كل ما يخالفها من الخارجيات وقد
 سبق أيضا أنها أعم من وجه ما يماثلها من الخارجيات
 لزم أن يكونا أعم من وجه من المحصور الخارجية
 وبالله تعالى التوفيق والسالبة الكلية الحقيقية
 أحضرت السالبة الجزئية الخارجية لأنها أحضرت سالبتها
 الكلية وهي مباينة للموجبتين الخارجيتين يعني أن
 السالبة الكلية الحقيقية لما كانت أحضرت السالبة الكلية
 الخارجية التي هي أحضرت سالبتها الجزئية لزم أن تكون
 السالبة الكلية الحقيقية أحضرت السالبة الجزئية هـ
 الخارجية لأن الأخص من الأخص من شيء أحضرت
 ذلك الشيء ضرورة وأيضا فلأن الموجبة الجزئية الحقيقية
 على ما يأتي أعم مطلقا من الموجبة الكلية الخارجية

ونقيض

لعموم من وجه وكذا إذا أخذنا
 الموجبة الجزئية الخارجية

الكلية

ونقيض إلا أعم أحضرت نقيض الأخص وأما وجه كوز السالبة
 الكلية الحقيقية مباينة للموجبتين الخارجيتين فلأن صدق
 كل واحدة منهما يستلزم صدق الموجبة الجزئية الحقيقية فيكون
 نقيضها مباينا للموجبتين الخارجيتين لأن نقيض اللان
 صدق مباين للملزم ضرورة وبالله التوفيق والجزئية
 الموجبة الحقيقية أعم من مخالفتها الخارجية من وجه إلا
 الموجبة الخارجية فهي أعم منها مطلقا أما كون الجزئية
 الموجبة الحقيقية أعم مطلقا من الموجبة الكلية الخارجية
 فلأن الحكم على جميع الافراد الخارجية حكم على بعض
 الافراد المقدرة بخلاف العكس وأما كونها أعم من وجه من
 السالبتين الخارجيتين فلما سبق تقريره في الكلية الموجبة
 الحقيقية معها وبالله تعالى التوفيق وقد توخى القصة
 باعتبار الوجود الذهني كقولنا شريك الاله ممنوع فهي قسم
 ثالث ليست بحقيقة ولا خارجية هذه القضية
 زادها الاثير لان صياغة الخارجية لا يتناولها لعدم وجود
 افراد هذه في الخارج وصياغة الحقيقية لا يتناولها أيضا
 لان الافراد المقدرة في موضوع الحقيقة لا بد أن تكون
 افراد امكنة الحصول بالامكان العام وافراد هذه الحقيقة
 المزيدة مستحيلة الحصول في الخارج فوجب أن تزداد في
 تقسيم القضايا الى الخارجية والحقيقية غير حاصر
 وإنما قيد الاثير الحقيقية بان تكون افرادها امكنة الحصول
 لانه لو لا ذلك لما صدقت كلية حقيقة سالبة كانت او موجبة
 اما السالبة فاذ قلنا بالاعتبار الحقيقي مثلا لا شيء من الحيوان

لان تقسيم القضايا

الحجر وفرضنا انه يدخل في افراد الحيوان المقدسة المستحيل وهو
 الذي يكون منها حجرا مثلاً فانه يلزم ان تكون هذه الكلية
 السالبة كاذبة لان هذا الفرد المستحيل ان اصح تقديره
 في موضوع هذه السالبة الكلية فانه يلزم ان لو وجد
 لكان حيوانا حجرا فيصدق اذا بالاعتبار الحقيقي بعض
 الحيوان حجر ونريد بالمعنى ذلك الفرد المستحيل وهو
 الذي يكون من افراد الحيوان حجرا وذلك نفرض الكلية
 السالبة واما الموجبة فاذ قلنا بالاعتبار الحقيقي مثلاً
 كل اشياء حيوان وفرضنا انه يدخل في افراد الاشياء
 المقدسة الفرد المستحيل ولنقرضه الفرد الذي يكون
 اسنانا وليس لحيوان فيلزم ان يصدق بالاعتبار الحقيقي
 بعض الاشياء ليس لحيوان ونريد بالمعنى ذلك
 الفرد المستحيل وهو الذي ليس لحيوان وان اصدق
 هذه الجزئية السالبة لزم كذب نفقضاها وهو الكلية الموجبة
 فالحق ان ان يزداد في التقسيم حقيقة اخرى تؤخذ باعتبار
 الذهن لا باعتبار الخارج ولا باعتبار التقدير الممكن كقولنا
 مثلا شريك الاله الحق متمتع وقولنا مثلا كل متمتع معدوم
 والمعنى في ذلك ان كل ما صدق عليه في الذهن انه
 شريك الاله الحق صدق عليه في الذهن انه متمتع وقس
 عليه وبالله تعالى التوفيق وسور الكلية الموجبة في
 الجميع كل وجميع وما في معناها كقولك كل جرم متغير
 وجميع المتغير حادث وسور السلب الكلي لا شيء ولا
 واحد وما في معناها كقولك لا شيء من الجرم بقدر
 ولا

اي اجزاء
 والكنى
 التقدير
 في حقيقة
 القضية
 الحقيقية

ولا واحد من الجواهر يعني عن الفاعل ونحوه ما في الحديث
 لما سئلت عن غير من الله وسور الايجاب الجزئي بعض واحد
 كقولك بعض الذات جرم وواحد من الصفات عرض
 وسور السلب الجزئي ليس كل وبعض ليس وليس لبعض
 كقولك ليس كل حيوان اسنانا او بعض الحيوان ليس اسنانا
 وليس لبعض الحيوان اسنانا وقد يستعمل هذا الاخير
 للسلب الكلي كقولك ليس لبعض الحيوان حجرا اي لا شيء من
 العاقله الحجر هذه قضايا ثمانية موادها بالجميع
 القضية الخارجية والقضية الحقيقية والقضية الذهنية
 وانما سمي اللفظ الدال على التخييم والتبعض سور الاضافة
 بجميع الافراد وبعضها كاحاطة السور الحسني بكل المدينة
 او بعضها فانه ايضا يسمى سوراً وان لم يحيط بجميعها فهو
 مجاز لغوي والعلاقة الاضافة وحقيقة عرفية واعلم
 ان الكلا المستعمل في اسوار القضايا يطلق عند فهم بحسب
 الاشتراك على مفهومات ثلاثة الكلي وهو بالامتنع
 نفس تصور من وقوع الشركة فيه والكلي المجموعي
 والكلي والمعتبر من هذه المعاني الثلاثة في معنى كل
 المستعمل في سور القضايا المعنى الثالث وهو الكلية
 دون المعنيين الاولين وهما الكلي والمجموعي والمعنى
 في ذلك ان المعنى في القياسات والعلوم هو المعنى
 الثالث لانه لو كانت المعنى احد المعنيين الاولين لزم ان
 لا ينتج الشك الاول الذي هو اثنى الاشكال فضلا عن
 غيره لانه لا يتعدي الحكم من الاوسط الى الاصح

مطلق

اما اذا اعتينا به الكل فللتباين بين الكليين الا صغروا والاوسط
والحكم علي احد المتباينين لا يمكن الحكم علي الاخر كقولنا
الانسان حيوان والحيوان جسم طبيعي او عقلي ولا نلزم
النتيجة واما اذا اعتينا به الكل المجموعي فلجواز ان يكون
الاوسط اعم من الاصغر والحكم علي مجموع افراد الاعر
لا يجب ان يكون حكما علي مجموع افراد الاخص فانك اذا
قلت مجموع الانسان حيوان ومجموع الحيوان فرس
وحمار وغيرهما لم يصح ان يكون مجموع الانسان كذلك
واما لو اعتبرنا في معناه المعنى الثالث لم يصح ان يكون
مجموع الانسان كذلك واما لو اعتبرنا في معناه المعنى
الثالث لزم ان يتعدي الحكم من الاوسط الي الاصغر
لكون الاصغر من افراد الاوسط ويا في كلامنا
واضح لك ~~الا صغر~~ لا يحتاج الي شرح سوى التطوع
بالشبه علي بعض ما ذكرناه من الامثلة بما هو اجنبى
عن فن المنطق لكنه مما تحببه المتعلم فقولنا في مثال
الموجبة الكلية كل جرم متخيري ماله مقد ارشغل
فراغا فهو متخيري يعني اما بالتحصيل والمشاهدة
كتغير بعض الاجرام من نقطة الي علقه ومن علقه
الي مصغرة ثم كذلك وتغيرها من حركة الي سكوت
وعكسه ومن علم الي جهل وعكسه الي غير ذلك من التغيرات
التي لا تنحصر واما بالتحصيل من غير مشاهدة كبعض
الجيال والارضين والافلاك فان التغير حاصل فيها
علي القطع لا غدام ما قام بها من اعراض الاجتماع والالوان
وعبرها

٢٤
وعبرها في كل لحظة لما قام عليه البرهان من عدم بقا الاعراض
الا اننا لا نشاهد ذلك باصبارنا وايضا فهي تقبل من التغيرات
الحسية ما شوهدها في امثالها فكل جرم ان افهم متغير بالتحصيل
او بالتبوي وقولنا جميع المتغير حادث هذا المثال
مع ما قبله قد انتظم بينهما قياس من الضرب الاول من
الشكل الاول فنتجان كل جرم فهو حادث ودليل الكبري
ان كل جرم لما كان ملازما للصفات التي تقبل الوجود
والعدم بدليل مشاهدة ذلك فيها وكل ما يقبل الوجود
والعدم فهو حادث فنتقرر في وجوده الي مزيج يوجب
علي ما يساويه في التبول فلا يكون الا حادثا فتلك
الصفات التي لازمت الاجرام لا يمكن ان انا تكون
قد بمة فتعين ان انا تكون حادثا والاجرام ملازمة
لها لا تقارنها فتعين ان تكون حادثا مثلها وان اعم
المحدوث جميعها ويجب افتقارها الي من يحدثها ويخرج
ما شافنها من التجاوزات علي ما يقابله ويجب ان يكون تعالى
واجب الوجود متا لفا لجميع الحوادث عام القدر
والارادة والعلم واحد اعتنا مترها عن جميع الباقي
والا لزم عجزه وعدم صلاحته للالوهية وقولنا في
مثال السالبة الكلية لاشي من الجرم بقدر يعني لو كان
قد يملك جرم اعم من كل ما يقع في الفاعل وهو
المقدار المخصوص والجزء المخصوص والصفة المخصوص
من حركة وسكوت وتغيرها وذلك لا يعقل وقولنا
في مثال السالبة الكلية لاشي من الجرم بقدر يعني لو كان

قد بالكان مجردا عن كل ما يقتضي الفاعل وهو المقدار المنصوص
 والخبر المنصوص والصفة المنصوصة من حركة وسكون
 وغيرها وذلك لا يعقل وقولنا ولا واحد من الجائز
 يعني عن الفاعل لانه لو استعني بجائز من الجائزات عن
 الفاعل لزم ترجيح احد الجائزين اللذين يقبلان من غير
 تفاوت على مساوية بلا مرجح وذلك لا يعقل وقولنا
 ونحوه ما في الحديث لا يستخص غير من الله لا شك ان هذه
 سائلة كلية والمراد بالعبارة التي اقتضت هذه السائلة
 ثبوتها للمولى تبارك وتعالى لا زهانا من ثبوتها لغيره على
 المحام غير ان من المولى تبارك وتعالى وتكده العقوبة
 دينا واخرى لمن اتهمها بخير ان واما الحق بعيني
 اللبقة والاحواف والتغير في الذات بسبب انها
 امر غير انها على الغاي مستحيلة على المولى تبارك
 وتعالى ولا يوجد من هذا الحديث اطلاق الشخص على
 الله تعالى كما اخذه الزركشي رحمه الله تعالى وهي
 عقلة سبها الا غترار بقول المتوهم ان الموصوف
 بالفعل التفضيل لا بد وان يكون بعض ما يضاف اليه
 وذلك خاص بالفعل التفضيل حيث يكون مضافا اما اذا
 لم يكن مضافا ولا كونه المفضل عليه مجررا بمن لم يلزم حينئذ
 ان يكون المفضل من حيث المفضل عليه ولهذا نقول زيد
 احري من الخيل ولا يتجوز ان يقول زيد احري الخيل
 وتقول يوسف احسن من اخوته لان اضافة اخوته
 اليه تسلزم خروجه منهم فليس هو بعضهم ولو قلت
 يوسف

وايجوز ان يكون احد من اخوته

يوسف احسن الاخوة من غير اضافة الاخوة اليه لانه
 بعض الاخوة والحديث وقع فيه افعل التفضيل غير
 مضاف فلا يقتضي المجازة بين موصوفه وبين المجرور
 وقولنا في مثال الموصوفة الجزئية بعض الذات جرم يعني
 ان الذات عند اهل الحق اعم من الجرم لانها صادقة
 على الذات الحادثة وهي الاجرام وعلى الذات العلية
 المقدسية وهي ذات مولا تبارك وتعالى فانها ذات
 موصوفة بالصفات وليست جرمنا والالزم ان تكون ذات
 ولا صفة والالزم ان لا تصنف بصفات المعاني من
 القدرة والادالة والعلم والحياة والسمع والبصر
 والكلام لاستحالة قيام الصفة بالصفة وفيه تبين على
 فساد مذهب المشوية القائلين بمرادفة الذات
 للجرم فكل ذات عندهم جرم وبالعكس فلكل جرم
 بالتجسيم في ذات الذات العلية تعالى الله عن قولهم
 وفساد مذهب الباطنية والضراري القائلين بمثل قول
 المشوية في مرادفة الذات للجرم الا أنهم ظهروا جرد
 جميع الاجرام فحكموا على الذات العلية بانها صفة
 من الصفات تعالى عن قولهم علوا كبيرا وقولنا واحد
 من الصفات عرض يعني لان الصفة صادقة على
 الصفة القدسية وهي صفات مولا تبارك وتعالى
 وتعالى وعلى الصفة الحادثة التي تستعمل عليها القاء
 وهي العرض فسميت عرضا لانه لا تقاها فتعرض للجرم
 ثم تتقدم اثر وجودها ولقرب انصرام الدنيا وسرعة

زوالها ما هو لانا جل وعز عرضا فقال تبارك وتعالى تريد
عن الدنيا والله يريد الآخرة والله التوفيق وكل
واحدة منها اما محصلة او معدولة فالجميع ست عشرة
مقصية وحقيقة التحصيل ان يكون المحمول وهو ما بعد
الرابطة ليس سلبيا والعدد ان يكون سلبيا يعني
ان كل واحدة من المقضيات الثمانية ان يكون فيها سلب
علم بسببه مع ما اضيف اليه ايجابا او سلبا الى الموضوع
كقولك زيد هو لا قائم وزيد ليس هو لا قائم ونسبي
هذه في الاصطلاح معدولة واما ان لا يكون فيها ذلك
كقولك زيد هو عالم وزيد ليس هو عالم ونسبي
هذه في الاصطلاح محصلة فتراجع المقضيات الثمانية
باعتبار العدد والتحصيل في محمولاتها الى ستة عشر
من ضرب ثمانية في اثنين والجمهور ان كل مقضية كانت
السلب جزا من محمولها فمن معدولة سواء كان موضوعها
ومحمولها مشتركين في جنس ام لا فعلى هذا يصح قولك
الموجود هو ليس تعرضي فتكون معدولة وان لم يشترك
الموجود والعرض في جنس قريب ولا بعيد ومنهم من
شروط في العدد ان يكون الموضوع والمحمول اذ
لحق جنس ولو كانت اعلى الاختصاص ومنهم من شرط
فيه ان يكون لهما تحت الجنس السافل القريب ومنهم من
شروط فيه ان يضاف الموضوع بالمحمول المعدول
ساو ومنهم من قال لا يصح المعدول الا حيث يكون
الموضوع قابلا للاضافة بالمحمول المتيقن وهذا
الخلاف

الخلاف في هذه الاقوال خلاف في الاصطلاح وليناطب
مع كل باصطلاحهم وبالله التوفيق والموجبة سواء
كانت محصلة او معدولة تقتضي وجود الموضوع والسالبة
فيها لا تقتضيه ومن ثم كانت الشخصيات اذا اختلفت
في الكيف وتوافقت في التحصيل والعدد ولنا قضا
وبالعكس لعائدنا في الصدق موجبين وفي الكذب
سالبين وان اختلفت فيها كانت الموجبة احضرت
السالبة لا شك ان الذي استأثر به من المتأخرين
على سبيل الاطلاق من غير تفيد ان الموجبة محصلة كانت
او معدولة تقتضي وجود الموضوع وان ارادوا في
مجانس الاقوال ان يفرقوا بين الموجبة المعدولة والسالبة
المحصلة في قولنا زيد هو لا عالم وقولنا زيد ليس هو
لعالم يقولون معنى الاول التي هي موجبة معدولة زيد
وجد بصفة غير العلم ومعنى الثانية التي هي سالبة
محصلة زيد لم يوجد بصفة العلم ولا شك ان
هذا التفسير يقتضي وجود الموضوع في الموجبة
المعدولة وعمومه للموجود والمعدول في السالبة
المحصلة وهذا التفسير ان فهو من الاقدمين
ويحصل به اجماع فالسمع والطاعة والافالذي يشار
الي الذهن ان معنى العدد في قولنا زيد هو لا عالم
مثلا ان زيد ايتصف بكونه لا عالم ومعنى السلب في
قولنا زيد ليس بعالم ان زيد لا ايتصف بكونه عالما
فان كان هذا معنى المعدولة والسالبة فليس قولنا في

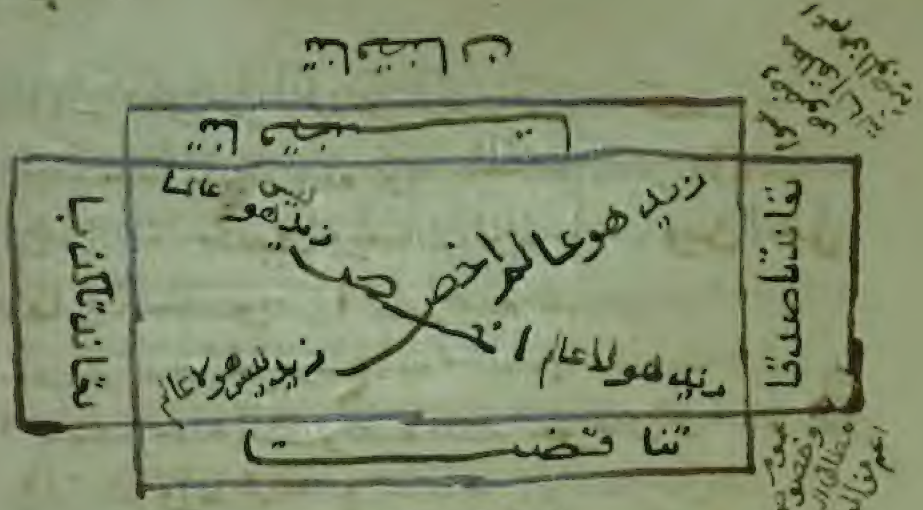
المعدولة ان زيد استصف بكونه لا عالما ما يقتضي ان زيد الا
 بل ان يكون موجودا فان المجهول اذا كان عدما او مستورا
 بين الموجود والمعدوم صح ان يستصف به الموجود والمعدوم
 ولهذا انصح ان يستصف المعدوم بانه ممكن ومفهوم ومذكور
 ويخوها من الصفات العددية والمعلقة التي لا تكون
 فيها الموجود والمعدوم بل قد يكون المجهول في بعض
 القضايا الموجبة لاستصف به الا المعدوم نحو قولنا المستحيل
 معدوم وعينه موجود وقولنا غير ممكن زيد ممكن
 معدوم وهذا كله مما يدل على خلاف ما ذكرناه وان الموجبة
 لا تقتضي وجود الموضوع كالمسألة والمحقق التفصيل في
 القضايا بان يقال على قضية انصت قيام صفة وجودية
 بالموضوع وحيث ان يكون موضوعها موجودا الاستحالة
 قيام الصفة الوجودية بالمعدوم كقولنا زيد قاسم
 او جالس او عالم او ابيض او اسود او مشرك او سائر
 وكل قضية لا تقتضي ذلك لم يجب لموضوعها ان
 يكون موجودا كقولك زيد ممكن او معلوم او مذكور
 او زيد غير واجب الوجود او غير ممكن او غير هذا
 مما هو كثير فقولنا ومن ثم اي ومن اجل انصت
 الموجبة مطلقا وجود الموضوع والمسألة لا تقتضي
 كانت الشخصيات اي القضايا اللتان موضوعهما
 جزئي اذا اختلفا في الكيف اي في الاحباب والسلب
 وتوافقا في التخصيص اي كون ممولها ليس سلبيا والعدول
 في كون ممولها سلبيا تناقضنا اي لا يجتمعان على صفة
 ولا

ولا كذب مثال المتفقين في التخصيص المختلفين في الكيف
 قولنا زيد عالم زيد ليس هو عالم ومثال المتفقين
 في العدول المختلفين في الكيف قولنا زيد هو لا عالم
 وزيد ليس هو لا عالما ولا يحق عليك التناقض في
 هذين المثالين ان صح ما ذكرناه من انصت الموجبة
 وجود الموضوع وعدم انصت المسألة لوجوده
 وقولنا وبالعكس وهوان تنفق الشخصيات في الكيف
 ويختلفا في التخصيص والعدول وقولنا نغاند ثاني
 المصدق موجبين مثالها الشخصيات الاوليات
 من المثالين السابقين وهما زيد عالم زيد هو لا عالم
 وانما نغاند في التصديق لانه ان وجد زيد فما لا يجتمع
 في الصدق وان كان معدوما فصدق كذلك بل هما
 حسيه كان ثبات معالفا لما كانتا موجبتين فما لا
 يصيد فان الا عند وجود موضوعهما فان افرض
 عدمه كذبنا معا وقولنا وفي الكذب سالتين اي ونغاند
 في الكذب اي لا يجتمعان على الكذب في حال كونهما
 سالتين ومثالها الشخصيات الاخيرات من المثالين
 السابقين وهما قولنا زيد ليس هو عالما زيد ليس
 هو لا عالما وانما نغاند ثاني الكذب لان زيد ان
 كان موجودا فما لا يجتمعان على الكذب بل لا بد من
 صدق احدهما وان كان معدوما فلم يجتمعا ايضا
 على الكذب بل هما حسيه صادقتان لان العالمة لما
 كانت لا تقتضي وجود الموضوع صح صدقهما عند

عدم موضوعها وانما صدقنا عند علم زيد لان معنى السالبة
المحصلة ان زيد لم يوجد بصفة العلم ومعنى السالبة
المعدولة ان زيد لم يوجد بصفة غير العلم ولا شك
ان زيد المعدوم لم يوجد منصفاً بالعلم ولا منصفاً
بعدمه وقولي وان اختلفت ابي الشخصيات فيها اي
في الكيف وفي التخصيص والعدول وثانها الشخصيات
الاولى مع الشخصيات الاخيرة من المثالين السابقين
وهما قولنا زيد عالم مع قولنا زيد ليس هو لا عالماً
وقولنا زيد هو لا عالم مع قولنا زيد ليس هو لا عالم
وقولنا كانت الموجبة انحص من السالبة يعني كانت
الموجبة المحصلة انحص من السالبة المعدولة والموجبة
المعدولة انحص من السالبة المحصلة وانما كانت
انحص من السالبة لانها كلما صدقت صدقت معها
السالبة ولا تصدق الموجبة الاولي الا حيث وجد زيد
عالم ولا شك في وجوب صدق السالبة الاولي عند وجود
زيد غير عالم وتزيد السالتيان على الموجبتين بصدقهما
حال عدم زيد لما سبق بيانه ونحو ان عاد لهما موضع
هذه الشخصيات في لوح مشكل علي بسبيل التقريب
وهي التي شرحناها الان وهذه صورته
ليظهر فيه طولاً وعرضاً وقطراً كل واحد فيه قسمان
فمجموع الانظار فيه ستة

والثانية الاحيى وهو زيد غير عالم

تناقضات



تناقضات

واما الشرطيات فهي كالمجليات تكون مخصوصة وهي
ان ينحصر فيها اللزوم او العناد بحالة معينة او زمن
معين كقولنا ان جيتي اليوم او اياك اكرمك وكقولنا
اما ان تكون ان كنت حياً عالماً او جاهلاً وغير
مخصوصة وهي ما لم ينحصر فيها اللزوم ولا العناد
بذلك وتكون مبهمة ومسوقة كلية وجزئية موجبات
بانيات اللزوم او العناد وساليات برفقها يعني
ان الشرطية انما كاقسام الجملة فتكون مخصوصة
كما تكون الجملة مخصوصة الا ان خصوص الجملة
تكون موضوعها جزئياً وخصوص الشرطية بان
ينحصر اللزوم في المضلة او العناد في المفصلة بحالة
معينة او زمن معين مثال المفصلة المخصوصة قولنا
كلما مات شخص وهو كافر فهو مخلد في النار ومثله ان
يقول كلما مات شخص وهو مؤمن فاسق لم يرب من
فسقه فهو في مسية الله فيسحق العقوبة شرعاً

الا ان يحضروا المولى الكريم تبارك وتعالى عنه بفضلته ومثال
 المنفصلة المخصوصة قولنا مثلا اما ان يكون الانسان
 وهو مكلف مطيعا واما ان يكون عاصيا ومن اجل
 مفارقة مخصوص الشرطية لمخصوص الجملة في ان
 خصوصها لا يرجع الي تشخيص مقدمها قبلت
 المخصوصة الشرطية ستة احوال وهي الكلية
 والجزئية والاهمال مع الالجاب في واحدة من هذه
 الثلاث او السلب فقولنا في الاصل وتكون مهمل الخ
 راجع الي الشرطية كانت مخصوصة او غير مخصوصة
 فتكون ستة اشياء في كل واحدة من المخصوصة وغير
 المخصوصة فالجميع اثني عشر شيئا ومعنى كلمة الشرطية
 تعميم لزومها او عكسها في جميع الاحوال الممكنة
 ان كانت موجبة وتعميم سلب لزومها او عكسها في
 جميع تلك الاحوال ان كانت سالبة ومعنى جزئيتها
 اثبات لزومها او عكسها او سلبها في بعض الاحوال
 من غير تعيين اصلا ومعنى اهلها اثبات لزومها
 او عكسها او سلبها علي وجه يحتمل التعميم في جميع
 الاحوال الممكنة والمخصص ببعضها ومعنى اهلها
 اثبات اللزوم او العناد ومعنى سلبها رفع اللزوم او
 العناد ولا عيب بطري الشرطية موجبة كانت او سالبة
 او مختلفين وكذلك صدق الشرطية انما هو صدق
 المعنى الذي دللت عليه من اثبات لزوم او عناد او
 نقيها علي التعميم او المخصوص ولا عيب في ذلك بصدق
 اجزاها

اجزاها او كذلك ولها كانت الشرطية في قوله تبارك وتعالى
 لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا قطعية الصدق لان
 الذي دللت عليه من لزوم العناد في السموات والارضين
 عند لقاد الاله حق وقول صدق وطرفا هذه
 الشرطية وهما لقاد الاله وفساد السموات والارضين
 ليسا ثابتن وبالله تعالى التوفيق وسور الایجاب
 الكلي في المنفصلة كلما ومهما وفي المنفصلة داما
 وسور السلب الكلي فيهما ليس السنة وسور الایجاب الجزئي قد يكون
 الجزئي ليس كلما وليس داما وقد لا يكون والاهمال
 باطلا في ان ولو وان اي المنفصلة ولقطة اما في المنفصلة
 تفوتك في الموجبة المنفصلة ان اكان الشيء حيوانا كان
 انسانا وفي السالبة ليس ان اكان الشيء حيوانا كان
 انسانا وفوتك في الموجبة المنفصلة اما ان يكون الشيء
 حيوانا واما ان لا يكون انسانا وفي سالبتها ليس اما ان
 يكون الشيء حيوانا واما ان لا يكون انسانا مثال
 الموجبة الكلية المنفصلة قولنا مثلا كلما او مهما كان الموجود
 حايضا كان حاد ثا مقتضرا الي الفاعل المختار ومثال الموجبة
 الكلية المنفصلة قولنا مثلا داما اما ان يكون الموجود
 قد يها واما ان يكون حاد ثا ومثال الكلية سالبة فيها
 قولنا مثلا في المنفصلة ليس السنة كلما كان الموجود حايضا
 كان غيبا عن الفاعل المختار وفي المنفصلة ليس السنة اما
 ان يكون الموجود حايضا واما ان يكون مقتضرا الي الفاعل
 المختار ومثال الموجبة الجزئية قولنا في المنفصلة قد يكون

الجزئي قد يكون

اذامات المؤمنين بخاتم عذاب القبر وقتنته وفي المفصلة
 قد يكون لا يخلوا اما ان يكون الانسان مطيحا واما ان
 يكون عاصيا ومثال الجزية السالبة قولنا مثلا في المفصلة
 ليس كلما مات المؤمن بخاتم عذاب الله تعالى او قد لا
 يكون اذامات المؤمنين بخاتم عذاب الله وفي المفصلة
 ليس دايما اما ان يكون الانسان مطيحا واما ان يكون
 عاصيا وقد لا يكون اما ان يكون الانسان الخ فقولنا في
 الاصل وسور السلب الجزية ليس كلما يعني في المفصلة
 ويظهره ليس معها وقولنا وليس دايما يعني في المفصلة
 وقولنا وقد لا يكون يعني في المفصلة والمفصلة ولا ليس
 في كلامنا لما سبق ان كلما ومما انما هو من اسوار الالجاب
 الكلية المفصلة لا في المفصلة ود ايا سور الالجاب الكلية
 في المفصلة لا في المفصلة ومن المعلوم ان السلب ان دخل
 على سور الالجاب الكلية صير جزيا لانه سلب عموم
 وسلب الجوع جزية واما قد لا يكون فالدال على
 اشتراكه بين المفصلة والمفصلة ان اصله الذي هو قد
 يكون سور الالجاب الجزية مشترك بين المفصلة والمفصلة
 فان ادخل فيه اليقين صار السلب الجزية مشترك بينهما
 كما صله وقولي في تمثيل المهلة المفصلة موحدة ان كان
 الشيء حيوانا كان انسانا وسالبة ليس اذا كان الشيء
 حيوانا كان انسانا لان المهلة لما كانت في قوة الجزية فلهذا
 مثلت لها في مادة الجزية لان الحيوان لما كان اعم من
 الانسان فيكون ثبوت لزوم الانسان للحيوان وثبوت لزوم

جزيا

جزيا لا كليا وهذه الحرف ايضا ثبوت العناد بين
 الحيوان وسلب الانسان انما يكون جزيا في بعض مواد
 انواعه وهو مادة الحيوان الناطق فقط وسلب
 العناد بين الحيوان وسلب الانسان سلبا جزيا ايضا
 وذلك في مادة سائر انواع الحيوان غير الانسان فانه
 لا عناد فيها بين الحيوان وسلب الانسان بل هما متلازمان
 وبالله تعالى التوفيق فصل الثنا فخص في القضايا هو
 اختلاف خصين بالالجاب والسلب على وجه يقتضي
 لمجرد ذلك الاختلاف لزوم صدق احدهما وكذب
 الاخرى لا قوله اختلاف خصين في الحد وقوله خصين
 يخرج اختلاف المفردات كقولك حيوان لا حيوان
 ويخرج اختلاف غير القضايا من المركبات الانشائية
 وغيرها وقوله بالالجاب والسلب يخرج كثيرا من انواع
 الاختلاف كالاختلاف بكون المفصلة جملة وشرطية
 او نحوها وكالاختلاف بالعدول والتخصيص وكالاختلاف
 باطراف القضايا من موضوع ومحمول اليها لا يتصور
 احاده من انواع الاختلاف وقوله على وجه يقتضي
 لمجرد ذلك الاختلاف لزوم صدق احدهما وكذب
 الاخرى يعني ان الاختلاف المذكور ليس المراد به
 كل اختلاف بالالجاب والسلب بل اختلاف يوجب
 للخصين المتخالفين لمجرد ان يكون احدهما صادقا
 والاخرى كاذبة واختار زيدك من الاختلاف بالالجاب
 والسلب الذي لا ينح اجتماع الخصين لالعلي الصدق

فضل

ولا على الكذب فلا يوجب صدق أحدهما ولا كذب الآخر
 ومثال ذلك قولك زيد قايماً وليس بقاعد فهاتان المقضات
 يصح صدقهما معاً وكذا معاً وصدق أحدهما وكذب
 الآخر معهما قد اختلفا بالالتجاف والسلب واختلفا
 أيضاً بذلك القيد من الاختلاف الذي يمنع اجتماع
 المقضيين على الصدق ولا يمنع اجتماعهما على الكذب
 فيقتضي حينئذ كذب أحدهما ولا يقتضي صدق الآخر
 لأنه إما أن يصدق المجهول على فرد من أفراد الموضوع
 فتصدق الكلية الموجبة أو لا يصدق على شيء من أفراد
 الموضوع فتصدق السالبة الكلية وإن صدق المجهول
 على بعض أفراد الموضوع وأنتفاع بعضه كذا معاً
 ومثاله كل قضية موجبة كلية مع سالتها الكلية كقولك
 كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوانات انسان وقولك كل
 انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان واختلفا
 أيضاً من الاختلاف الذي يمنع اجتماعهما على الكذب
 ولا يمنع اجتماعهما على الصدق فيقتضي حينئذ صدق أحدهما
 ولا يقتضي كذب الآخر ومثال ذلك الجزئية الموجبة
 وسالبتها فهما لا تكذباً معاً لأنه إما أن يصدق
 المجهول على شيء من أفراد الموضوع فتصدق الموجبة أو لا
 فتصدق صدق السالبة وتجاوز صدق أحدهما فقط وذلك
 حيث يكون الموضوع اخص من المجهول فيكذب بقى المجهول
 الأعم عن أفراد الموضوع الاخص ويصدق إثباته لكلا
 أو لبعضهما كقولك بعض الانسان حيوان بعض الانسان

غيره ليس بقائم

ليس

ليس بحيوان وتجاوز صدقهما معاً وذلك حيث يكون الموضوع
 اعم من المجهول فيثبت المجهول لبعض أفرادهم ويستفي عن
 بعضها كقولك بعض الحيوانات انسان بعض الحيوانات ليس
 بالانسان فهذه اربع اختلافات بالالتجاف والسلب لا يقتضي
 الأول منها في التناقض سوى وهو الاختلاف بالالتجاف
 والسلب لا يقتضي منها في التناقض سوى الأول وهو
 الاختلاف بالالتجاف والسلب المقضي لزوم صدق
 أحدهما والقضيين وكذب الآخر والثلاثة الباقية
 غير معتبرة وإنما قلنا لم يصدق أحدهما وكذب الآخر
 اختلفا إنما إذا وجد معه صدق أحدهما وكذب
 الآخر اتفاقاً من غير لزوم كما يصح ذلك في الأمثلة
 الثلاثة المعتبرة عنهما وقوله لم يصدق ذلك الاختلاف
 أشار بهذا إلى ان المقضيات المتضمنة للصدق والكذب
 بسبب اختلافهما بالالتجاف والسلب في حكم العقل بوجوب
 صدق أحدهما وكذب الآخر كقولك زيد قايماً زيد
 ليس بقايماً زيد انسان زيد ليس بالانسان ومنهما ما لا
 يكفي مجرد تعاقبهما في الحكم بذلك بل لابد من استدلال
 زائد على تعاقبهما مثال ذلك قولك زيد انسان زيد ليس
 بناطق فهاتان المقضيتان تقتضيان الصدق والكذب
 لكن لا يعلم ذلك بعبود اختلفا فهما بالالتجاف والسلب بل
 حتى يعلم تساوي محموليهما وهما الانسان والناطق والالا
 فالتميز بينهما من عند اختلافهما فهما كقولك زيد
 قايماً زيد ليس بضاحك لا يلزم من بقاء أحدهما

منها ما يكفي
 مجرد تعاقب
 التجاف والسلب

بقي الآخر ولا بثبوته حتى ان حصل العلم بشاؤيهما في
 المصدوقية تحييد الحكم العقل بان ثبوت احد هما يبطل
 بقي الآخر وبالعكس واقصر مثل هذا ان اتحد المحمول في
 في القضيتين واختلف الموضوعان فيهما مع تساويهما
 كقولك مثلا كل انسان زيد بعض الناطق ليس بزيد او
 بخلاف المحمولان والموضوعان لكن المحمولان متساويان
 والموضوعان كذلك كقولك كل انسان حيوان بعض الناطق
 ليس متساوي وحكم المترادفين من هذه الواجهة الثلاثة
 في المتساويين والمترادفين اختوز وايقوله يجوز ذلك
 الاختلاف وبالله تعالى التوفيق فان كانت القضية
 مخصوصة كان مقتضاها القضية التي تخالفها في كنهها
 من ايجاب او سلب وتحدد معها في سوي ذلك من الطرفين
 والزمان والمكان والشرط والكل والجز والقوة والفعل
 والاصناف يعني ان القضية المخصوصة الخلية وهي
 ماموضوعها جزئي لشرط ان يخالفها مقتضاها في امر
 واحد وهو الايجاب والسلب المعبر عنها بالكيف ويجب
 ان يوافقها فيما سوي ذلك وهو ثابته امور الاول الموضوع
 الثاني المحمول وهما المراد بالطرفين الثالث الزمان لانه
 ان اختلف جاز صدق القضيتين وكذلك مثال صدقها
 قولنا مثلا بينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم صلى
 الى بيت المقدس وزيد قبل ان يومر بالتوجه الى الكعبة
 بينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم لم يصل الى بيت
 المقدس وزيد في الزمان التي نسخ فيه التوجه بالصلوات

الي

لا
 يجوز
 ان
 يكون
 المحمول
 في
 القضية
 متساويا
 للموضوع

الى بيت المقدس وامر بالتوجه الى الكعبة ومثال كذا لهما لو
 عكست الارادة في هذين المثالين الرابع المكان لانه ان اختلف
 جاز صدقها معار كذا لهما مثال صدقها قولنا مثلا بينا ومولانا
 محمد صلى الله عليه وسلم فرض عليه الجهاد وزيد في المدينة
 بينا محمد صلى الله عليه وسلم لم يفرض عليه وزيد في مكة
 وكقولنا زيد جالس اي في الدار زيد ليس بجالس اي في
 السوق فيجوز صدقها وكذلك المثال الخامس الشرط فلو اختلف
 لجاز صدقها ايضا وكذلك ونمثلةون ذلك بقولهم اللون
 مفروق للبصري لشرط كونه بياضا اللون ليس مفروق
 للبصري لشرط كونه سوادا فقد صدقنا لا اختلاف
 الشرط فيها ولو عكس الشرط فيها لكانت السادسة
 العقل والجز فلو اختلفا فيها لم يحصل تناقض كقولنا
 الثلاثة عدد فرد وزيد المجموع الثلاثة ليست بعدد
 فرد وزيد بعضها وهو الاثنان مثلا فقد صدقنا
 ولو عكس في الابداء لكانت ثابته فلا تناقض حتى يتحد في الكل
 او لبعض ويكون البعض في الثابته عين لا بعضا
 فيهما والا جاز صدقها كالجزيئين السابع القوة والفعل
 فلو اختلفا فيها لم يحصل تناقض ومثلا ذلك
 بقولهم المجري الدت مسكراي بالقوة المجري الدت
 ليس مسكراي بالفعل فها صادقتان ولو عكست فردت
 الفعل في الاول والقوة في الثانية لكانت الثامن
 الا صافه فلو اختلفا فيها لم يحصل تناقض كالحو
 قلت زيد ابن وزيد لحو وزيد ليس ابنا وزيد لخالد

البعض في الاول

فان كان ابنا لعم وصديقا والاكد بيا ومنهم من انحصر هذه
 الثانية فردها الجزائي ثلاث اتحاد الموضوع والاتحاد
 المجهول واتحاد الزمان ومنهم من ردّها الى اثنين وهما
 اتحاد الموضوع واتحاد المجهول ومنهم من ردّها الى واحد
 وهو اتحاد السبب والامر في ذلك قريب فلا يظلم به
 وان كانت مسورة او ماتي فوفقا شرط مع ذلك في نقضها
 ان يخالفها في كمالها فان كانت احدها كلية كانت الاخرى
 جزئية يعني ان القضية اذا كانت مسورة بالسور
 الكلية والجزئية او كانت في حكم المسورة وهي ان تكون مهلة
 فانها في قوة الجزئية موجبة كانت او سالبة شرط مع ما
 تقدم في المخصوصة من وجوب الاختلاف في الكيف ووجوب
 الاتفاق في الثانية الامور ان يختلف في السور فان كانت
 احدها كلية وجب ان تكون الاخرى جزئية لانها ان
 كانتا كليتين جازكدهما معا وذلك حيث يكون المجهول
 احص من الموضوع وان كانتا جزئيتين جاز صدقهما
 معا وذلك في الموضوع الذي تكذب فيه اللسان فاذا
 عرفت هذا فنقيض الكلية الموجبة سالبة وبالعكس
 ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس
 فاذا قلنا في الكلية الموجبة كل حادث فهو خلق لله
 تبارك وتعالى اي مخلوق له كانت كلية صادقة ونقضها
 الكاذب بعض الحادث ليس فخلاله تبارك وتعالى
 واذا قلنا في الكلية السالبة لاشي من الممكن بواجب على
 مولانا تبارك وتعالى كان ذلك الممكن صلاحا للعبيد

او اصلح

قد رفقنا بل الغزوة اي التي وجبها هو وجوب المجهول للموضوع او وجوب سلب الامكان العام الذي
 هو عديم الاستتالة فاذا كان شئ المجهول واجبا كان سلبه محالا وان امكن سلبه كان شئ غير ممكن
 واجب وكذا يقال في جانب السلب وقوله والروايات المتضلة الاطلاق قال ابن يقطين اي ويقال في الروايات
 الذي هو اتفاق الاتصاف بالمجهول سلب ذلك الاتصاف بالفعل من غير تقديره لاشي من ذلك كما تقدم
 او اصلح لهما ولا كانت كلية صادقة ونقضها الكاذب كلية كلفان في الروايات
 بعض الممكن واجب على مولانا تبارك وتعالى وهو ما كان
 صلاحا او اصلح للعبيد كما يقول به المختلة ان لهما الله
 تعالى وان كانت موجهة شرط مع ذلك في نقضها
 ان يخالفها في جهتها فيقال بالضرورة الامكان والادام
 الاطلاق بحسب الوصف التخصيص بخين من احيائه له
 فنقيض المخصوصة الموجبة مخصص سالبة وبالعكس
 ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس ونقيض
 الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس ونقيض المهلة
 موجبة وسالبة نقيض جزئيتين ونقيض الضرورية
 المطلقة ممكنة عامة ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة
 عامة ونقيض المسرورة العامة ممكنة حينية ونقيض
 العرفية العامة مطلقة حينية ونقيض الوقتية
 المطلقة ممكنة وقتية ونقيض المنشئة المطلقة
 ممكنة دائمية وبارك من موتهين فنقيضها مفضلة
 مانعة خلو مركبة من نقضها بشرط تقييد موضوع
 الثانية من المركبة الجزئية بحكم مجهولها من الاول وبالعكس
 في جميع هذه الوجهات يعني ان القضية المسورة
 ان كانت موجهة اي ذكر فيها اللفظ الذي يدل على مادتها
 فانه يشترط في نقضها زيادته على ما سبق في شروط
 نقض المسورة ان يخالفها هذا النقيض في الجهة
 لانها لو اتحدت في الجهة لجاز صدقهما معا وكذلك
 معا مثال الصادقين معا ان تقول مثلا كل حادث

قد رفقنا بل الغزوة اي التي وجبها هو وجوب المجهول للموضوع او وجوب سلب الامكان العام الذي هو عديم الاستتالة
 فاذا كان شئ المجهول واجبا كان سلبه محالا وان امكن سلبه كان شئ غير ممكن واجب وكذا يقال في جانب السلب
 وقوله والروايات المتضلة الاطلاق قال ابن يقطين اي ويقال في الروايات الذي هو اتفاق الاتصاف بالمجهول
 سلب ذلك الاتصاف بالفعل من غير تقديره لاشي من ذلك كما تقدم او اصلح لهما ولا كانت كلية صادقة
 ونقضها الكاذب كلية كلفان في الروايات بعض الممكن واجب على مولانا تبارك وتعالى وهو ما كان
 صلاحا او اصلح للعبيد كما يقول به المختلة ان لهما الله تعالى وان كانت موجهة شرط مع ذلك في نقضها
 ان يخالفها في جهتها فيقال بالضرورة الامكان والادام الاطلاق بحسب الوصف التخصيص بخين من احيائه له
 فنقيض المخصوصة الموجبة مخصص سالبة وبالعكس ونقيض الكلية الموجبة جزئية سالبة وبالعكس
 ونقيض الكلية السالبة جزئية موجبة وبالعكس ونقيض المهلة موجبة وسالبة نقيض جزئيتين ونقيض الضرورية
 المطلقة ممكنة عامة ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة ونقيض المسرورة العامة ممكنة حينية
 ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة وقتية ونقيض المنشئة المطلقة
 ممكنة دائمية وبارك من موتهين فنقيضها مفضلة مانعة خلو مركبة من نقضها بشرط تقييد موضوع
 الثانية من المركبة الجزئية بحكم مجهولها من الاول وبالعكس في جميع هذه الوجهات يعني ان القضية
 المسورة ان كانت موجهة اي ذكر فيها اللفظ الذي يدل على مادتها فانه يشترط في نقضها زيادته
 على ما سبق في شروط نقض المسورة ان يخالفها هذا النقيض في الجهة لانها لو اتحدت في الجهة
 لجاز صدقهما معا وكذلك معا مثال الصادقين معا ان تقول مثلا كل حادث

فهو معلوم بالامكان العام بعض الحاد ث ليس معدوما
بالامكان العام ومثال الكاذبين معان تقول مثلا كل
مومن يدخل الجنة بالضرورة وبعض المومن ليس يدخل
الجنة بالضرورة وقوله فنقيض المخصوصة الموحية
مخصوصة سالبة هذا التفصيل منه لذكر نقايض القضايا
كلها بعد ان ذكر احكامها وبين شروطها وهذا الذي
بالا المودن يحتاج معرفة هذه النقايض عما سبق
ذلك من الشروط والاحكام مثال المخصوصة الموحية
قولك مثلا زيد انسان فنقيضها مخصوصة سالبة
وهي قولك زيد ليس بالانسان وان كان نقض المخصوصة
الوحية مخصوصة سالبة لزم ان نقض المخصوصة
السالبة مخصوصة موحية اذ الشاقص لا يكون الا
مشارك بين اثنين فلا يفرق بعينه احدهما دون
الاخر وهذا معنى قولي وبالعكس حيث ما ذكرته في
هذه النقايض قوله ونقيض الكلية الموحية قد
تقدم تبيننا هذه المسورات وقوله فنقيض المهمل موحية
وسالبة فنقيض جزئيهما يعني لان المهمل في قوة
الجزئية فتلك المهملة الموحية قولك مثلا الانسان
حيوان وتريد بالالف واللام الحقيقة لا الاستغراق
هذه في قوة موحية جزئية موحية وهي قولك بعض
الانسان حيوان فنقيضها نقض هذه الجزئية
الوحية وهي قولك لا شيء من الانسان حيوان ومثال
المهمل السالبة قولك مثلا الحيوان ليس بالانسان وتريد

ايضا

ايضا بالالف واللام الحقيقة دون الاستغراق وهذه
ايضا في قوة جزئية سالبة وهي قولك بعض الحيوان
ليس بالانسان فنقيضها نقض هذه الجزئية سالبة وهي
الكلية الموحية وهي قولنا كل حيوان انسان قوله
ونقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة مثاله قولنا
مثلا كل ممكن فهو مقترن وجوده الى الفاعل المختار
تبارك وتعالى بالضرورة وهذه كلية موحية ضرورية
صادقة فنقيضها الكاذب قولنا ليس كل ممكن مقترنا
في وجوده الى الفاعل المختار رجل وعلا بالامكان العام
هذه جزئية سالبة ممكنة عامة قابلنا كلية الافراد بجزئها
والضرورة بالامكان العام وخالفنا كيف لا يجاب
بكيف السلب ويبان اقلسامها بين النقيضين للصدق
والكذب ان المحمول اما ان يجوز العقل سلبه عن شيء
افراد الموضوع او لا فان جوز ذلك صدقت الجزئية
السالبة لانها لما حكمت بان المحمول يجوز في العقل سلبه
عن بعض افراد الموضوع وكذب الموحية لانها حكمت
بوجوب ثبوت المحمول عقلا لكل فرد من افراد الموضوع
ودلك لستلزم استحالة سلبه عن فرد من افراد الموضوع
وان لم يجوز العقل السلب في شيء من الافراد فقد صدقت
الوحية السالبة هذا هو التحقيق في هذا المثال الخاص
وان افهمت هذا في الكلية الموحية مع الجزئية السالبة
فانهمر منه الوجه في شاقص الكلية السالبة مع الجزئية
الوحية قوله ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة

وكذلك

عامة مثاله قولنا مثلا كل د اخل الحبة لجد البعث فهو
 منعز فيها د ايا هذه كلية موجبة دائمة صادقة
 فنقيضها الكاذب جزئية سالبة مطلقة عامة وهي
 قولنا ليس كل د اخل الحبة لجد البعث منجما فيها بالاطلاق
 العام وانما احيى الى الاطلاق المودن بالصدق الفعلي
 في النقيض لان الدوام لا يستلزم الضرورة بل قد يحدث
 مع الامكان الخاص فلو قيل بالامكان لجاز صدق
 النقيضين معا وبيان اقتسامها بين القضييتين للصدق
 والكذب ان المحمول ان اد ام ثبوته لجميع افراد الموضوع
 صدقت الموجبة وكذبت السالبة وان لم يدع جميعها فهو
 اما ينسلب اما عن جميعها او عن بعضها وكيف ما كان فهو
 ينسلب عن بعضها ولو في وقت ما فتصدق السالبة
 وتكذب الموجبة قوله ونقيض الشرطية العامة
 ممكنة حينئذ مثال ذلك قولنا مثلا كل مختار فهو متصف
 بالحركة او السكون بالضرورة مادام مختارا هذه موجبة
 كلية شرطية عامة صادقة فنقيضها الكاذب
 جزئية سالبة ممكنة حينئذ وهي قولنا ليس كل مختار
 متصفا بالحركة او السكون بالامكان العام حينئذ هو
 مختار فقد اختلفا في الكيف وقابلنا الكلية بالجزئية
 والضرورة بالامكان العام وعموم وقت الوصف
 بخين من احيائه وبيان اقتسامها للصدق والكذب
 ان المحمول انما يجب ثبوته لجميع افراد الموضوع
 طول انصافها بالوصف الذي عبر به عنها وهو المختار

في

جامعة الزيتونة
 المكتبة المركزية
 رقم المخطوطات

في مثالنا اولافان كان الاول صدقت الشرطية الموجبة وكذبت
 الحينية الممكنة والا فالعكس قوله ونقيض العرفية
 العامة مطلقة حينئذ مثاله كل فاقد للسائر جاز ان
 يصلي عريا فاما د ام فاقد السائر هذه كلية موجبة عرفية
 عامة صادقة فنقيضها الكاذب جزئية سالبة مطلقة
 حينئذ وهي قولنا ليس كل فاقد للسائر جاز ان يصلي
 عريا بالاطلاق العام حين هو فاقد للسائر ولا يحقق
 وجه تناقضها قوله ونقيض الوقتية المطلقة ممكنة
 وقتية مثاله كل ممكن فهو فخل لله تعالى بالضرورة وقت
 حدوثه فنقيضها ليس كل ممكن فخل لله تعالى بالامكان
 العام وقت حدوثه ولا يحقق عليه وجه تناقضها ويجب
 ان كان الوقت متسحا ان يقابل بخين من احيائه لانه
 يدكر بعينه في النقيض واللا جاز كن بها مع الاحتمال ان يكون
 المحمول ضروريا في بعض الوقت وغيرو ضروري في
 البعض الاخر قوله ونقيض المتشبهة المطلقة
 ممكنة دائمة مثال ذلك قولنا كل ممكن معدوم بالضرورة
 وقتا ما فنقيضها ليس كل ممكن معدوم بالامكان العام
 د ايا وبيان اقتسامها للصدق والكذب ان المحمول
 اما ان يكون واجبا الثبوت لكل فرد من افراد الموضوع
 وقتا بحيث لا يتصور في المحفل بقية او لا بحيث يتصور
 في المحفل بقية د ايا اي في جميع الاوقات عن جميع الازداد
 او لبعضها وفي كليهما صدق امكان بقية د ايا عن بعض
 فان كان الاول صدقت المتشبهة المطلقة وان كان

ما

الثاني صدق نقضها الذي هو الممكنة الدائمة قوله
 وما تركب من وجهين فنقضها مفصلة ما لغة خلون
 نقضها ينبغي ان تحرف اولان كل محمول فله نسبتان
 للموضوع نسبة ثبوته له ونسبة بغيره عنه فكل موضوع له
 صرح فيها الا ببيان جهة اخدي النسبتين فهي بسيطة
 كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة او لا شيء من الانساق
 نفرض بالضرورة فالاولى بينت ان ثبوت الحيوان
 للانسان ضرورة ولم تتعرض بالمفقط لجهة نسبه
 بغيره عنه وان كان يوجد بدلالة الا لتزام انها نسبة متمسكة
 والنقض الثانية بينت ان نسبة بغيره عن الانسان
 ضرورة ولم تتعرض بالمفقط لنسبة الثبوت وكل
 موضوع صرح فيها بجهتي النسبتين معا فهي مركبة
 سميت بذلك لدلالتهما على جهتين في الثبوت والبقاء
 كقولنا في المشروطة الخاصة مثلا كل كاتب متمرك الا كما
 بالضرورة مادام كاتب لا اذ اما فصدق هذه القضية
 دل على ان جهة نسبة ثبوت محمولها الى موضوعها جهة
 المشروطة العامة وعجزها وهو قولنا لا اذ ايا دل على
 صحة بغير محمولها عن موضوعها وان جهة نسبة هذا البقي
 اطلاق لان مقابل الدوام اطلاق ويوجد منه ان ذلك
 الوصف الذي اوجب ثبوت المحمول للموضوع ليس بلان
 له بل لا بد ان يفارقه وعند مفارقة لا بد ان ينتهي
 المحمول عن الموضوع على سبيل الاطلاق فقولنا ان في
 هذه القضية لا اذ ايا في قوة قضية قابلية لا شيء من
 الكاتب

نسبة

الكاتب متمرك الا صابح بالاطلاق العام وهذا التعريفان
 كل قضية مركبة ففيها قضيتان مختلفتان في الكيف
 والجهة متفقتان في الكم الا الممكنة الخاصة ففيها
 قضيتان مختلفتان في الكيف خاصة متوافقتان في
 الكم والجهة ومثلها في ذلك الوجودية اللادائمة
 فالمركب سبب عليهن اسبع وهي الخاصتان اي
 المشروطة الخاصة والعربية الخاصة والوقتية اي
 الوقتية والمستترة والوجودية اي الوجودية
 اللادائمة والوجودية الملاصورية والممكنة
 الخاصة وانما كانت الممكنة الخاصة مركبة لانها دل على
 ان نسبة ثبوت محمولها لموضوعها ممكن ونسبة بغيره عنه
 ممكن ففيها اذ امكنتان عامتان واما السابطين فما بقي من
 الموضوعات وهي اثنتي عشرة وهي التي ذكرنا التناقض
 بينها فيما سبق وكل واحدة منها لا تتعرض الا لبيان
 جهة نسبتها الموافقة فقط بخلاف المركبات فانها
 تتعرض لجهة نسبتها الموافقة ووجه نسبتها المخالفة
 وفي كل موضوع مركبة موضوعتان موجبة وسالبة احدهما
 موافقة لكيفيتها المصرح به فيها والاخرى مخالفة
 للكيف المصرح به فيها وقد ضبط الامام العلامة
 علم الاعلام سيدي ابو عبد الله محمد بن مرزوق رحمه
 الله القضايا المركبة والبسيطة في بيئتين من الرجز فقال
 وبالحوي من القضايا الاكدا او خاص امكان مركبا هذا
 وما عري عن دين فالبسيط فادع لمن قرب بالاشتراط

بالضرورة ما دام كاتب الادايا فقد تركبت هذه المشروطة
 الخاصة من مشروطة عامة موافقة وهي قولنا كل كاتب
 يتحرك الا صابغ بالضرورة ما دام كاتب الادايا ففرض
 تركب هذه المشروطة الخاصة من مشروطة عامة موافقة
 وهي قول من مطلقة عامة مخالفة وهي قولنا لا شيء من
 الكاتب يتحرك الا صابغ بالاطلاق العام ونقيض
 المشروطة العامة قولنا بعض الكاتب ليس هو متحرك
 الا صابغ بالامكان العام حتى هو كاتب ونقيض المطلقة
 العامة قولنا بعض الكاتب متحرك الا صابغ دايما
 تركب مانعة الخلو من هذه النقيضين وهي قولنا دايما
 اما ان يكون بعض الكاتب ليس هو متحرك الا صابغ
 بالامكان العام حتى هو كاتب واما ان يكون بعض
 الكاتب متحرك الا صابغ دايما ولا يجزئ عليك مما قررناه
 فيما سبق وجه اقسام هذه المفصلة الصدق والكذب
 مع المشروطة الخاصة واعرف من هذه وجه احد
 نقابض ساير المركبات فنقيض العرفية الخاصة مانعة
 خلو مركبتين حينئذ مطلقة ودائمة مطلقة ونقيض
 الوقفية مانعة خلو مركبة من حينئذ مطلقة ودائمة
 مطلقة ونقيض الوقفية مانعة خلو مركبة من
 ممكنة وقتية ودائمة مطلقة ونقيض المستقيم مانعة
 خلو مركبة من ممكنة دائمة ودائمة مطلقة ونقيض
 الوجودية الا ضرورية مانعة خلو مركبة من دائمة
 مطلقة وضرورية مطلقة ونقيض الممكنة الخاصة

مانعة

والمفصلة
 والاشياء
 والاشياء
 والاشياء

الخاصة مانعة خلو مركبة من ضرورية مطلقتين واعلم
 ان الجزء الثاني من هذه المركبات لا يكون الا بقدر وام
 او بقي ضرورية فان كان بقي دوام فنقيضه الدوام
 لان بقي الدوام اطلاقا وقد علمت ان نقيض المطلقة
 هي الدائمة وان كان بقى ضرورية فنقيضه الضرورية
 لان بقي الضرورية امكان وقد علمت ان نقيض
 الممكنة هي الضرورية قوله بشرط تفصيل موضوع
 الثانية من المركبة الجزئية يحكم بمحوها من الاولى وبالعكس
 يعني ان الفضية المركبة ان كانت كلية كان نقيضها على
 ما سبق مانعة خلو مركبة من نقيض جزئها من غير
 زيادة في جزئها عند التحليل لانها انما تتحلل الى
 وجهتين متساويتين لها في المعنى فان احدهما
 نقيضها مما مجموعه على سبيل منع الخلو كان ذلك مساويا
 لنقيض المركبة لان نقيض المساوي ليس نقيض
 لتلك الشيء واما المركبة الجزئية فانها قد تتحلل الى
 وجهتين بسيطتين مجموعهما اعبر بها بدليل انه قد
 يصيد ما تتحلل اليه الجزئية وتكون تلك الجزئية
 كانت مثال ذلك قولنا بعض الحيوان انسان لانها

كان عليه ان يقول بعض
 الحيوان استلزام بالاطلاق
 لا سيما لان بعض
 القضية الاولى لا يجوز
 ولا تعليلها ان يقول
 وجودية لا ضرورية

فان هذه الجزئية كانت لا فستلزامها عدم دوام
 الانسانية لما شئت له وذلك ككاتب ان كل ما شئت له
 الانسانية فهو انسان دايما بالضرورة وانما اخلت
 هذه الجزئية الى سبيلها اخلت الى قولنا بعض الحيوان
 انسان بالاطلاق اعم واي قولنا بعض الحيوان

قوله اي
 استعمل المص
 المجموع ما
 قول الواحد

ليس بالسان بالاطلاق العام ولا شك في صدق هاتين
المطلقتين وان كانتا في مادة الضرورة لوجوب
صدق المطلقة في جميع المواد الفعلية وان السنان
ان الجزئية قد تمثل الاعم لم يصح في معرفة نقض
القضايا الجزئية المركبة الطريق السابق في معرفة نقض
القضايا المركبة الكلية لانا ان الحد في نقض الجزئية
المركبة الموزون المردد بين نقض بسيطها لم يصح ان
يكون مساويا لنقض الجزئية المركبة لانه نقض للازمها
الاعم ونقض الاعم لا يكون مساويا لنقض الاخص
بل يخص منه فإذ ان يكون مع كذب الاصل وغرضنا
انما هو التوصل الى ما يناقض الاصل ولهذا ان الحد
في نقض هذه الجزئية التي مثلناها وهي قولنا بعض
الحيوانات انسان لاداي مانعة الخلو المركبة من نقض
ما انحلت اليه وهي قولنا داياما لا شيء من الحيوانات
بالسان داياما ~~الكل المركبة من نقض ما انحلت~~
اليه وهي قولنا داياما لا شيء من الحيوانات بالسان داياما
واما كل حيوان انسان داياما كانت كاذبة لكذب جزئها
معا والجزئية الاصلية كاذبة ايضا ولا تناقض بين
كاذبتين وسر الفرق بين الجزئية المركبة والكلمة المركبة
ان الموضوع في القضييتين اللتين تمثل ليهما المركبة
الكلمة لما كانت عاما صار واحدا نوارد عليه ثبوت المجهول
ونقيه كما كان ذلك في اصل القضية المركبة فقد انحلت
معناها مع معني ما انحلت اليه واما الموضوع في القضييتين

بعضها جزئية وبعضها كلية
فان كانا كليتين لم يصح نقضهما
فان كانا جزئيتين لم يصح نقضهما

الحيوان
كقوله المفقود
المردد مع
كذب الاصل

اللتين

الكل المركبة الكلية
الجزئية المركبة
الجزئية الجزئية

اللتين تمثل ليهما الجزئية المركبة لما لم يكن عالما فلم يلزم
اتحاده حتى نوارد ثبوت المجهول فيهما هو الذي دل
على اتحاد الموضوع في حكمها فنحن الانحلالات ونزوال
التوكيد صار جزئيتين مستقلتين لا ارتباط لموضوع
احدهما بوضع الاخرى فامكن ان يمثل احدهما
على خلاف ما يمثل عليه الاخر فلم يلزم ان في الجزئية
المركبة مساوات معناه بمعنى ما انحلت اليه فاذ اعرفت
هذا كله عرفت ان مانعة الخلو المركبة من نقض ما
تمثل اليه الجزئية المركبة لا تصلح وحدها ان تكون
نقضها لتلك الجزئية بل لابد من زيادة عند المحققين
كما اختلفت طرق فهمهم من لحيود شيئا في القضييتين
اللتين تمثل ليهما الجزئية و زاد في اجزا مانعة الخلو
التي تناقض الجزئية المركبة جزائيا لثا فجعلها مركبة من
ثلاثة اجزا الاول منها والثاني في نقض جزئي المركبة
الجزئية على الطريق المألوف في المركبة الكلية وهذه ان
القضيضات كلييات ابدالها نقض جزئيتين والجز
الثالث منها مجموع جزئيتين كل من الكلمتين الاوليتين
موجبتين يمثل جملة واحدة ومتكفية بكنهها احدهما
موجبة والاخرى سالبة وتكون هاتان الجزئيات
مستغزيتين افراد كل من الكلمتين بان اتيت المجهول
لبعضها ونقته عن البعض الاخر فتقول مثلا في
نقض قولنا بعض العدد زوج لاداياما هكذا اذا
اما ان يكون كل عدد زوج داياما واما لا شيء من

ونفيه على شيء
واخذ كما لا يري
في اصل الجزئية
المركبة لان التركيب
فيها

فان صار
اي المركبة
المركبة وكان
عليه ان يقول
صارت اي
المركبة الجزئية

العدد زوج دايما واما ان يكون بعض العدد زوج دايما
ولخصه الباقي ليس بزوج دايما ومنهم من جعل
نقيض الجزئية المركبة محلا للمفهوم المرددين المجهول
ونقيضه على جميع افراد الموضوع فتقول في نقيض
قولنا بعض العدد زوج العدد زوج دايما
هكذا اكل عدد دايما زوج دايما او ليس بزوج دايما
ومنهم من زاد قيد ان الجزئية المخالفة من الجزئيتين
اللتين تتخلل اليها الجزئية المركبة فيقيد موضوعها بحكم
المجهول من الجزئية الموافقة من ثبوت او نفي ويوجد
نقيض الجزئيتين على ما في المخالفة منها من القيد
المتكور فان اقلت مثلا في الموحية بعض الحيوان
السنان لا دايما حلقها الي قولنا بعض الحيوان سنان
بالاطلاق العام واي قولنا بعض الحيوان الذي
هو السنان ليس بالسنان بالاطلاق العام ونقيض
تلك الجزئية المركبة ما لفته خلو مركبة من نقيض هذين
الجزئين على ما في الثاني منها من التقييد فتكون
نقيضها هكذا دايما لاشي من الحيوان بالاسنان دايما
واما كل حيوان الذي هو السنان فهو السنان دايما
ولاشك ان احد النقيض على هذا الوجه يقتضي الصدق
والكذب مع الجزئية المركبة ضرورة لا يتخللها الي
ما ليسا وبها في المعنى لا اتحاد الموضوع فيها الخلت اليه
من القضييتين بسبب ذلك القيد الذي قيد به موضوع
الثانية واد اقلت مثلا في السالبة بعض الحيوان
ليس

قولنا عدد المفهوم
اي قضية ذات محمل
المفهوم والمراد
بالعريضة هنا اعم
من تكون ما نفي القيد
مع غيرها او غير ما نفي
القيد

اي الاقضية
اي مفهومة
يا وهو القيد

ليس بالسنان لا دايما الخلت الي قولنا بعض الحيوان
ليس بالسنان بالاطلاق العام واي قولنا بعض الحيوان
الذي ليس بالسنان بالسنان بالاطلاق العام فنقيض
تلك الجزئية المركبة ما لفته الخلو المركبة من نقيض
هذين الجزئيتين على ما في الثاني من التقييد وهو
قولنا دايما اما كل حيوان السنان دايما واما لاشي من
الحيوان الذي ليس بالسنان بالسنان دايما ولا شك ان
هذا النقيض صادق احد جزئيه والجزئية المركبة
كانت لكذب احد جزئيه وهو الثاني ولو اخذت
النقيض غير مقيد بالقيد المذكور فقلت دايما اما
كل حيوان السنان دايما واما لاشي من الحيوان الذي
ليس بالسنان بالسنان دايما ولا شك ان هذا النقيض
صادق لصدق احد جزئيه والجزئية المركبة كانت
لكذب احد جزئيه وهو الثاني ولو اخذت النقيض
غير مقيد بالقيد المذكور فقلت دايما اما كل حيوان
السنان دايما واما لاشي من الحيوان بالسنان دايما كان
هو والجزئية المركبة كان بين معا وهذا الطريق لاني
واصل وهو اسهل الطرق واسنها واحسنها لانه
حلق الجزئية المركبة الي ما ليسا وبها في المعنى واخذ
النقيض على مقتضى ذلك كما في المركبة الخلية سواء
سواء ولقرب هذا الطريق وتضمنه مررتا عليه في
الاصل قوله وبالعكس في جميع هذه الموجهات
بحيث ان كلما ذكر من نقيض الموجهة بسيطة كانت او

مشملة

مركبة فتلك الوجهة بعينها نقض لذلك التقيض لا
 التناقض بين امرين لا يمكن ان يتقيض به احدهما دون
 الاخر كما تقدم ذلك في غير الوجهات وبالله تعالى
 التوفيق واما العكس فتلاثة اقسام عكس
 مستوي وعكس نقض موافق وعكس نقض مخالف
 فالعكس المستوي هو تبدل كل واحد من طرفي
 القضية ذات الترتيب الطبيعي بعين الاخر مع ثبات
 الكيف والصدق على وجه اللزوم وعكس النقض
 الموافق تبدل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب
 الطبيعي بنقيض الاخر مع ثبات الكيف والصدق
 على وجه اللزوم وعكس النقض المخالف تبدل الطرفين
 الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض
 الثاني والثاني بعين الاول مع ثبات الصدق دون
 الكيف على وجه اللزوم العكس في اللغة مطلق
 التحويل وفي الاصطلاح يطلق باننا محيين المصدر
 والقضية التي وقع التحويل اليها وكل منهما ينقسم
 الى ثلاثة اقسام عكس مستوي وعكس نقض موافق
 وعكس نقض مخالف اما العكس المستوي
 فحقيقته على المصدر تبدل كل واحد من طرفي القضية
 ذات الترتيب الطبيعي بعين الاخر مع ثبات الكيف
 والصدق على وجه اللزوم فقولنا تبدل كل واحد من
 كل واحد من طرفي القضية اخترازا من تبدل احدهما
 فقط فلا يسمى عكسا مستويا ودخل في طرفي القضية

طرفا

طرفا الخلية والمشرطية المقولة والمقصولة وقولنا ان
 الترتيب الطبيعي يخرج تبدل كل واحد من طرفي المقصولة
 كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار
 مشهودا فان احدى لانا طرفيها وقولنا اما ان يكون النهار
 مقفورا واما ان تكون الشمس طالعة لم يسم هذا التبدل
 عكسا فان الترتيب بين طرفيها ليس طبيعيا اي يتقضي
 المعنى بحيث لو اردت تغير المعنى بل الترتيب في ذلك
 موكولا الى اختيار الحكم ان المعنى فيه متحد قدم او
 اخر وقولنا يخرج الاخر يخرج عكس النقض لان التبدل
 فيها ليس في عين الطرفين كما ستراه وقولنا مع ثبات
 الكيف يخرج لتبدل كل واحد من الطرفين بعين الاخر
 مع الاختلاف في الكيفيات يكون اصل القضية موحدة
 وعكسها سالبة او بالبعكس وقولنا والصدق يخرج للتبدل
 المذكور مع عدم ثبات الصدق كقولنا مثلا في عكس كل
 انسان حيوان كل حيوان انسان فالصدق الذي كان
 في الاصل قد استغنى في العكس ان هو كان بلا شئ
 هذا عكسا ولا يشترط موافقة العكس للاصل في
 الكذب ايضا عند الجمهور وشروطه ان يستغنى
 كونه فلا يسمى عكسا في هذه القول عكسا اما وافق
 في الصدق والكذب معا وافق في كتابه السفا الجمهور
 وقولنا على وجه اللزوم يخرج للتبدل المذكور
 ان مقتضى الموافقة في الصدق اقتضاها اتفاقا
 من غير لزوم كقولنا مثلا في عكس كل انسان ناطق كل

كل ناطق انسان فعكسنا في هذا المثال الكلية التي مثلها انما
اقتضي الموافقة في الصدق لا اجل ما اتفق في هذه القضية
من كون موضوعها مجهولاً ومشاورين فلو عكسنا غير ما
مما لم يكن المجهول فيها مساوياً للموضوع نحو هذا العكس
لكان العكس كان با مع صدق الاصل لقولك مثلاً في
عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فلا يسمي التبدل
الذي يكون الصدق فيه اتفاقاً غير لازم لصورة القضية
عكساً في اصطلاحهم وانما يسمي عكساً عند هو التبدل
الذي يكون الصدق معه لازماً لصورتها في اي مادة
فرضنا عكسنا مثلاً الكلية الموحية الى جزئية موحية
فهذا العكس لان الصدق للاصل ابداء واما عكس
النقيض الموافق فتحقيقته بتبدل كل واحد من طرفي القضية
ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الاخر مع بقا الكيف
والصدق على وجه اللزوم وقيوده موافقة لقيد
العكس المستوي لان التبدل لها هنا بالنقيض والمراد
منه ان يجعل نقيض المجهول موضوعاً ونقيض الموضوع
مجهولاً في الجمليات فتجعل نقيض التالي مقدماً ونقيض
المقدم تالياً في الشرطيات المتصلات مثاله في الجمليات
كل انسان حيوان فعكس نقيضه الموافق كل ما ليس حيواناً
ليس انساناً وفي الشرطيات ان اقلنا مثلاً كلما كانت
هذه انساناً كانت حيواناً فعكس نقيضه كلما لم يكن هذا
حيواناً لم يكن انساناً وقولنا مع بقا الكيف والصدق
على وجه اللزوم كما لو قيل مثلاً في عكس قولنا لاشي
من

وجه الصدق في
اللفظ واللفظ

من العدد الزوج يعكس النقيض الموافق لاشي من غير
الفرد غير عدد زوج فهذه العكس في الكلية السالبة كقفسها
اتفق صدق في هذه القضية لما اتفق فيها من مساوات
طوفاً في النقيض فيلزم من بقا احد طرفي التبدل لاشي
يكن الطرفان كذلك لم يكن الصدق كما ان اقلت في عكس
قولنا لاشي من الانسان يعكس النقيض الموافق
لاشي من غير الفرس غير انسان فهذه العكس كان ب
والاصل صادق ولو عكس السالبة لعكس النقيض
الموافق الي سالبة جزئية لا طرد بقا الصدق فيها في كل
مادة واما عكس النقيض المخالف فتحقيقته بتبدل
الطرف الاول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض
الثاني والثاني بعينه الاول مع بقا الصدق ولو
الكيف على وجه اللزوم فقد خالف هذا العكس للعكس
السابق في امرين احدهما ان الكيف فيه مخالف لكيف الاصل
الثاني ان التبدل فيه ليس بعينه الطرفين ولا بنقيضهما
بل بعينه احدهما بنقيض الاخر ومثاله في الجمليات ان اقلنا
قلنا مثلاً كل انسان حيوان فعكس نقيضه المخالف لاشي
من غير الحيوان انسان ومثاله في الشرطيات ان اقلنا
مثلاً كلما كانت الشئ انساناً كانت حيواناً فعكس نقيضه
المخالف ليس الشئ ان لم يكن الشئ حيواناً كانت انساناً
وبقي القيود حكمها فيها اخرجت واضحاً مما سبق وبالله
تعالى التوفيق ويطلق العكس امضياً بالاشتراك
الحرفي على نفس القضية المنعكس اليها تقدم ان

العكس مشترك في الاصطلاح بين المصدر وبين القضية
 المنعكس اليها والحد السابق للعكس انما هو على المصدر
 واما حده على انه اسم للقضية المنعكس اليها والحد
 السابق للعكس انما هو على المصدر واما حده على انه اسم
 للقضية المنعكس اليها ففان يقال العكس المستوي قضية
 تركيبية يتبدل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب
 الطبيعي بعين الاخر مع بقا التلبيف والصدق على
 وجه اللزوم واخر على هذا في عكس النقيض الموافق
 والمخالف واما اخر هذا التفسير الثاني للعكس لانه عليه
 يترتب ما يذكر بعده من اطلاق العكس ولهذا ذكر
 ما بعده بالافاقالة فعكس القضايا الموجبات وهي
 اربعة بالعكس المستوي حملية كانت او شرطية متصلة بترتبة
 موجبة بداءا بالموجبات الشرطية ولو صرح ما ذكر
 من العكس لها وقد عرفت ان القضايا المجردة عن اعتبار
 الجهة فيها ثابتة وهي المخصوصة موجبة وسالبة
 والكلية موجبة وسالبة والخزبة موجبة وسالبة
 والمهملة موجبة وسالبة فنصفها وهي اربعة موجبات
 ونصفها وهو الاربعة الباقية سوابق فذكر ان الاربعة
 الموجبات تنعكس كلها بالعكس المستوي الي خزبة
 موجبة فان اقلت في المخصوصة الموجبة مثلا زيد
 حيوان فعكسه بالمستوي بعض الحيوان زيد
 وان اقلت مثلا في الكلية الموجبة كل انسان حيوان
 فعكسه بالمستوي بعض الحيوان انسان وان اقلت

انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة
 انما هو في الحقيقة

مثلا

مثلا في الخزبة الموجبة بعض الحيوان اسبق العكس
 بالمستوي الي قولنا بعض الابيض حيوان وان اقلت
 مثلا في المهملة الموجبة الحيوان اسبق العكس بالمستوي
 الي قولنا الابيض حيوان ان هي في قوة الخزبة وانما لم
 تنعكس الموجبات الي كلية . وحيث لان المحمول فيها قد
 يكون اعم من الموضوع اما مطلقا او من وجه فلا يصح
 حمل الموضوع الاخص على جميع افراد المحمول الا اعم
 وبالله تعالى التوفيق . وعكس المخصوصة السالبة
 والكلية السالبة كالنفسها والخزبة السالبة والمهملة السالبة
 لانعكس لها . هذا حكم الاربعة الباقية من الثمانية وهي
 الاربعة السوابق فذكر ان اثنتين منها وهما المخصوصة
 السالبة والكلية السالبة تنعكسان كالنفسها والاثنتان
 الباقيتان وهما الخزبة السالبة والمهملة السالبة لانعكس
 لهما مثال المخصوصة السالبة قولك مثلا زيد ليس بعمرو
 تنعكس الي قولك عمرو ليس بزيد ولو قلت زيد ليس
 بفرس لانعكس الي قولك لا شيء من الفرس بزيد وهذا
 يخوف انه ليس معنى قولنا ان المخصوصة السالبة
 تنعكس كنفسها انها تنعكس الي مخصوصة سالبة وانما
 معناها انها كما دلت على سلب محمولها عما صدق عليه
 موضوعها فانها تنعكس الي ما يدل على سلب موضوعها
 عما صدق عليه محمولها فان كان محمولها جزيا فالذي
 صدق عليه ذاته المعينة وان كان محمولها كليا فالذي
 صدق عليه جميع افرادة فيحتاج ح في العكس الي

بعضه

وان شئت على
 الى مهملتها
 وهي الابيض حيوان

الى ان خال الكلي السلي عليه ليدل على سلب موضوع المخصوص
 السالبة عن جميع ما صدق عليه ممولها ومثال الكلية
 السالبة قولنا مثلا لاشي من القدر يجازي فانه تنعكس
 الى سالبة كلية مثلها وهي قولنا لاشي من الجايز يقدر
 وبرهان لزوم صدق العكس في هاتين القضيةين ان
 تنعكس القضيةين لما دلنا على مناقات موضوعهما الحقيقة
 ممولها لزم العكس ان لا يتصور المناقاة عن احدي الجهتين
 دون الاخرى ومثال الجزئية السالبة قولنا مثلا بعض
 الحيوان ليس بالسان ومثال المحملة السالبة قولنا مثلا
 الحيوان ليس بالسان وهي في قوة الجزئية التي قبلها وانما
 لم يجمع العكس في هاتين القضيةين لان موضوعهما
 قد يكون اعم من ممولها فنصدق في سلب الممول الاخص
 عن بعض افراد الموضوع الا اعم ولا يصدق عكسه
 وهو السلب الموضوع الا اعم عن بعض افراد الممول
 الاخص لوجوب صدق نقيضه وهو ثبوت الاعم
 لجميع افراد الاخص وبالله تعالى التوفيق هذا حكم
 العكس باعتبار الكم والكيف واما حكمه باعتبار الجهة في
 الحملات فالممكنات العامة والخاصة تنعكسان موقفي
 الى ممكنة عامة وموجيات عندها تنعكس الى مطلقة
 عامة يعني ان ما قدمه انما هو حكم العكس باعتبار
 الكم والكيف من غير مراعاة الجهة واما حكمه باعتبار الجهة
 وهي ان تكون في الحملات فالموجيات تنقسم الى قسمين
 احدهما الممكنات وهما الممكنة العامة والممكنة الخاصة

فحكمها

فحكمها انما ينعكسان الى ممكنة عامة الثاني الفعليات وهي
 ما عدا الممكنين وحكمها انما تنعكس الى مطلقة عامة
 وهذا الذي ذكره هو رأي الاقدمين وذهب المتأخرون
 الى ان الممكنين لا تنعكسان اصلا واحتجوا بانها ربما نسبت
 صفة لنوعين لاحدهما بالفعل وللآخر بالامكان فمطل
 من غير فعل كما ان افرضنا ان زيد الميركب عمر اللا
 الفرس ولم يركب قط فصار ركوبه ثابتا بالفعل
 للفرس وهو احد النوعين وثابتا بالامكان فقط من
 غير فعل للممار وهو النوع الثاني فنصدق في كل ممار
 مركوب زيد بالامكان ولا يصدق في عكسه بعض
 مركوب زيد اي بالفعل جاز بالامكان العام الذي هو
 اعم الجهات لصدق نقيضه وهو قولنا لاشي من
 مركوب زيد بالفعل فرس بالضرورة ولا شي من الفرس
 جاز بالضرورة ينتج من الاول لاشي من مركوب زيد
 بالفعل جاز بالضرورة واما الفعليات وهي ما عدا
 الممكنين فالدليل على صحة الحكمها الى مطلقة عامة
 انعكاسا عنهما الى ذلك لان كل لازم للاعم لازم
 للاخص وانما المطلقة فان اقلت مثلا كل ممكن فهو
 معدوم بالاطلاق العام انعكست الى جزئية مطلقة
 عامة وهي قولنا بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام
 والدليل على ذلك من ثلاثة اوجه الاول الافتراض
 وهو ان تقرض ذات الموضوع معينا فنصدق عليه
 الممول كليا بالفعل وكذلك يصدق عليه العنوان فيركب

وانما ضرورة ان كل مركوب ثابت بالفعل

من القضيّتين قياس من الضرب الاول من الشكل الثالث
 ينتج العكس المذكور فلنفرض مثلا في هذا المثال
 ان الذي صدق عليه العنوان الذي هو الممكن هو
 العالم وهو كل ما سوي الله تعالى فنصدق حينئذ في
 احد اهما العالم معدوم بالاطلاق العام والثانية
 العالم ممكن بالاطلاق العام بل وبالضرورة ينتج من
 الثالث بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام وهو المطلوب
 الثاني الخلف وهو ان يضم نقض العكس
 الى الاصل فينتج من الاول اتحاد وهو سلب الشئ
 عن نفسه ولا يخلل في صورة القياس فتبين ان يكون
 في مادته واحد مقدّم عليه وهي الاصل المعكوس
 مفروض الصدق فانخصر الكذب في المقدمة الاخرى
 وهي نقض العكس فوجب ان يكون العكس صادقا
 وهو المطلوب فان اصدق في مثالنا كل ممكن فهو معدوم
 بالاطلاق العام ووجب ان يصدق في عكس كل واحد
 منها بعض المعدوم ممكن بالاطلاق العام والاصدق
 نقضه وهو لا شئ من المعدوم ممكن دايما فنضمه
 كبري لاصل القضية كلية كانت او جزئية فينتج مع
 الكلية لا شئ من الممكن ممكن دايما ومع الجزئية بعض
 الممكن ليس هو ممكنا دايما وكلا التبيين مستحيلان
 ولا يخلل الا من نقض العكس فالعكس صادق
 الثالث طريق العكس وهو ان نعكس نقض
 العكس المدي لمزوم صدقه لصدق الاصل فيكون

او نقض العكس المدي لمزوم صدقه

عكسه

عكسه نقضا للاصل المفروض صدقه ان كان لا كمال لاصل
 جزيا او صدقه ان كان كليا وان ثبت قلت او اخفى من
 نقضه ان كان كليا والخاصة انه يكون لازم نقض العكس
 وهو عكسه في كلا الوجهين متافيا لاصل المفروض صدقه
 وبما في الصادق فهو كاذب ضرورة نقض العكس
 كاذب وان الكذب اللازم كذب المزمع ضرورة فنقض
 العكس المزمع ان الكاذب فيكون العكس صان قاره هو
 المطلوب فنقول في المثال السابق لو لم يصدق قولنا
 بعض المعدوم ممكن بالاطلاق عند صدق قولنا كل ممكن
 معدوم او بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لو حجب
 صدق نقضه وهو لا شئ من المعدوم ممكن دايما وان
 صدق هذا النقض صدق لازمه وهو لا شئ من
 الممكن معدوم دايما علي ما تبين في عكس السوالب الكلية
 وهذا اللبس متافيا لاصل القضية وهي قولنا كل ممكن
 معدوم او بعض الممكن معدوم بالاطلاق العام لانه
 نقض الجزئية واخفى من نقض الكلية فينتج كذبه
 لمناقضة ما فرض صدقه وان اوجب كذبه ووجب كذب
 لمزومه الذي هو نقض العكس لما علم من وجوب كذب
 المزمع عند وجوب كذب لازمه فيكون العكس لازم
 الصادق لما علم من وجوب صدق النقض عند كذب
 نقضه فقد استبان هذه الطرق الثلاثة صحة انقاس
 الفعليات الموجبات كلها الى مطلقة عامة فالقدمون
 انقصروا عليها في جميع الفعليات والمتأخرون

او لازم النقيض

اقصر واعليهما في الوجوديتين والوقيتين والمطلقة العا
 واما الدائيات وهما الضرورية المطلقة والدائرية
 المطلقة والعامة وهما المشروطة العامة والعرفية
 العامة فذهب كثير منهم الى انها تنعكس الى احض من
 المطلقة العامة وهي الحينية وتمسكهم في ذلك الاوجه
 الثلاثة السابقة ولينبها في حيزية العرفية العامة
 فانها اعلم اولها الافتراض كما اذا قلنا بعض الكتاب
 متحرك الا صابغ مادام كاتبه ان يصدق في عكسه بعض
 متحرك الا صابغ كاتبه حين هو متحرك الا صابغ لانا
 نفرض ذات الموضوع الشخص الجاري في كتبه على العادة
 فنصدق لانا حينئذ قضيتان وهما الشخص الجاري في
 كتبه على العادة متحرك الا صابغ الشخص الجاري في
 كتبه على العادة كاتبه حين هو متحرك الا صابغ واما
 لم نقل مادام متحرك الا صابغ لان تحريك الا صابغ
 اعم من الكتابة فالكتابة انما تكون في بعض احيات تحريك
 الا صابغ لاني جميعها في حيث صدق ذلك في المجهول
 المساوي فهو انما في لا يخبر فقد انقضى من هاتين
 القضيتين قياس من الشكل الثالث فينتج بعض متحرك
 الا صابغ كاتبه حين هو متحرك الا صابغ الذي ادعينا
 لزوم صدقه للاصل وثانيهما الخلف وهو انه لو لم
 يصدق العكس المذكور لصدق نقيضه وهو لا شيء
 متحرك الا صابغ بكاتب مادام متحرك الا صابغ فتجمله
 كروي للاصل القضية فينتج بعض الكاتب ليس بكاتب
 مادام متحرك الا صابغ

قولهم وانما
 نقل الى الجوانب
 عن سوال فتدبر
 لماذا قلنا في
 عكس قولهم
 بعض الكاتب
 متحرك الا صابغ
 مادام كاتبه متحرك
 بعض متحرك الا
 صابغ كاتبه حين
 هو متحرك الا صابغ
 في العكس بقول
 الا صابغ كاتبه
 حين هو متحرك الا
 صابغ

مادام كاتبه هو محال ولا خلل لانا نقيض العكس في العكس
 صادق وثالثها العكس وهو ان تعكس
 نقيض العكس الى قولنا لاني من الكاتب متحرك الا صابغ
 مادام كاتبه فيكون نقيضا للاصل القضية الصادقة
 فتبين ان يكون كان باقيليدس بلزومه وكفقيض العكس
 فيكون العكس صادقا وهو المطلوب فان التزم
 الحينية هذه العرفية العامة وحيث ان تلزم الهوائي
 اما لا تلزم هذه الا وجه فيها واما لان لا يلزم الا عبر
 لانم الاخص واما الخاصات وهما المشروطة الخاصة
 والعرفية الخاصة فالأقدمون على ما سبق من الحكام
 الى مطلقة عامة كسابير الفعليات وذهب الاثريون
 المتأخرون الى ان الحكام الى حينية كحائتها لانها اعم
 منها والعين فيها زيادة قيد لادايها لانها سالبة مطلقة
 وهي لا تنعكس فتلك الزيادة فيها كالعدم وذهب
 المؤرخين والسراج الى انها تنعكس كحائتها لكن زيادة
 قيد لادايها فيكون عكسها حينية لادايها فيكون
 عكسها حينية لادايها اما برهان الحكام عند هذا
 الى الحينية فاسبق في الحكام عامتها فلما برهان

قولهم وانما
 قولهم فاسبق في قولهم
 اما لا تلزم هذه
 الاوجه فيها واما
 لان لا يلزم الا عبر
 الاخص
 قولهم في حين من الزمان
 احيانا المحمول متعلق
 ببعض ان يصح الحكم
 بانهم موضوع فلا

وجوب زيادة لادايها في عكس الخاصتين فلات
 البعض من المجهول الذي حكم عليه في العكس بانه
 الموضوع في حين من احيان المجهول يجب ان يصح الحكم
 عليه بانه ليس ذلك الموضوع بالاطلاق العام وهو
 معني قولنا في العكس لادايها ان لو لم يصح هذا الحكم
 في حين من الزمان لادايها فيكون عكسها حينية لادايها

او النقيض
 او لا يصدق
 او لا يصدق
 او لا يصدق

لو حجب الحكم بنقيضه وهو انه نفس ذلك الموضوع
 ونكس سلفه ان يكون الموضوع في اصل القضية نفس
 المجهول دايما لاقتضاها وجوده واممجهولها بدوام
 موضوعها وقد كان في اصل القضية ان موضوعها
 يثبت له مجهولها لانها هذه الخلق فوجب ان اذا ان
 تصديق في عكس الخاصين بثبوت الموضوع للمجهول في
 حين من احيان المجهول لادايما فخرج من هذه الت
 الوجود بين والوقعتين والمطلقة العامة فيها
 قول واحد وهو ان عكاسها الى مطلقة عامة وان لمكان
 فيها قولان العكاسها الى ممكناتها عامة ومنع عكسها
 اصلا والدائتان والعامتان فيها قولان العكاسها
 الى مطلقة عامة وان عكاسها الى حسية والخاصات
 فيها ثلاثة اقوال القولان السابقان في عامتها والثالث
 العكاسها الى حسية لادائمة وبالله تعالى التوفيق
 وما السائلة فان كانت عامة بحسب الازمنة
 والاخراد العكس لنفسها والالتم يعكس اصلا الد
 المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة الجزئيين فانها
 تنعكسان كانهن كالكليتين مرادة بعمومها بحسب
 الازمنة ان تكون احدي القضايا الست الدائم حكما
 اما بحسب الدات وهي الضرورية المطلقة والدائمة
 المطلقة واما بحسب الوصف وهي المشروطة والعرفية
 العامتان والخاصتان ومرادة بالعموم في الاخراد
 ان تكون هذه الست كليات وقوله العكس تنقسمها يتحمل

ان

ان يكون المراد من التثنية ان عكس هذه الست كليات
 يحفظ كل ما كان فيها من كلية وجهه وقيد لادوام ويتحمل
 ان يكون المراد انها تنعكس بنفسها فيها وصفها به هذا وهو
 ثلاثة اشياء السلب والجهومات واما ما زاد على ذلك من
 قيد ضروري ولان واما فلا يلزم في العكس وسري ما
 في ذلك من الخلاف اما الدائمة المطلقة والعرفية العامة
 فتنعكسان كانهن فان اقلت في الدائمة لاشي من العالم
 بفتح اللام وهو كل ما سوي الله تعالى بقدير دايما
 فانه ينعكس الى دائمة مطلقة كاصل وهو قولنا لاشي
 من القدير لعالم دايما ولو لم يصدق هذه العكس
 عند صدق اصله لصدق نقيضه وهو بعض القدير
 عالم بالاطلاق العام فان اردت طريق الخلف فضم
 هذا النقيض صغيري لاصل القضية ينتج من الاول
 بعض القدير ليس بقدير دايما وهو محال لما فيه
 من سلب الشئ عن نفسه ولا يخلل الا من نقض
 العكس فالعكس صادق وان اردت طريق العكس
 فاعكس هذا النقيض الى بعض العالم قديم بالاطلاق
 العام وهو نقيض الاصل الصادق فيكون كان باقلاز
 وهو نقيض العكس كذلك فالعكس صادق وهو
 المطلوب واذ اصدق في العرفية العامة لاشي من
 فاقد العقل بكلف مادام فاقد العقل لزم صدق
 عكسه عرفية عامة مثلها وهو قولنا لاشي من المكلف
 بفاقد العقل مادام مكلفا والاصدق نقيضه وهو

بعض المكلف فاقل العقل بالاطلاق حين هو مكلف فان ضمه
الي الاصل انتج من الاول سلب الشيء عن نفسه وهو بعض
المكلف ليس بمكلف حين هو مكلف وهو محال ولا يخل
الا من نقيض العكس فالعكس صادق وان عكست
نقيض العكس العكس الي قولك بعض فاقل العقل
مكلف حين هو فاقل العقل وهو نقيض الاصل
الصادق فيكون كان بافلازمه وهو نقيض العكس
كذلك فالعكس صادق وهو المطلوب وامر
الضرورة المطلقة اذا كانت سالبة كلية فقد اختلف
فيما تنعكس اليه علي قولين فقل دأمة وهو قول المتأخرين
وقيل ضرورة وهو قول المتقدم مع ابن سينا والتحقيق
الاول دليل ان اذا فرضنا في زيد مثلاً انه يركب
الجمار ولم يركب في جميع عمره الفرس فانه يصدق
حينئذ ان يقال لا شيء من مركوب زيد بالفعل الذي
هو الجمار يفرس بالضرورة ولا يصدق عكسه
ضرورة يا وهو ان يقال لا شيء من الفرس يركوب زيد
بالضرورة ان كل فرس فهو مركوب بالامكان وان
كان سلبوا عنه دأمة او اما المشروطة العامة
ان كانت سالبة كلية فقد اختلف في عكسها علي قولين
الاول ان عكسها مشروطة عامة كنفسها وهو قول
السراج مع الخوارج والثاني ان عكسها عرفية
عامة وهو التحقيق ايضا بل انه يصدق في المثال
السابق لهي من مركوب زيد يفرس بالضرورة ما

قوله ان كل فرس علم
بقوله ولا يصدق
عكسه ضرورة

ما دام مركوب ولا يصدق عكسه مشروطة وهو لا شيء من الفرس يركوب بالضرورة
ما دام فرسا لوجب صدق نقيضه وهو قولنا بعض الفرس
مركوب زيد بالامكان العام حين هو فرس وامر
الخاصات وهما المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة
ان كانتا سالبتين كليتين فانهما تنعكسان كعامتيهما وهما
المشروطة العامة والعرفية العامة فيجري القولان
السابقان في ذكر الضرورة في عكس المشروطة
الخاصة كما جريا في ذكرها في عكس المشروطة العامة
ثم يزداد في عكس الخاصين قيد لادوام في الاصل لكن
ينوي رجوعه في العكس الي بعض افراد الموضوع لا الي
جميعها كما كان في الاصل لانه في الاصل مطلقة عامة
موجبة كلية وهي تنعكس الي مطلقة عامة جزئية موجبة
ولا تحققات لادوام في البعض عبارة عنها فعل هذا
لم تنعكس الخاصات كما نفسها في قيد لادوام وهو مذهب
المتأخرين لا فهم بنوعا علي ان قيد لادوام في الاصل راجع
الي كل فرد من افراد الموضوع فهو كلية موجبة فعكسها
جزئية ولا يذهب الا قد مون الي ان الخاصين تنعكسان
كما نفسها حتي في قيد لادوام بانها تنعكس علي ان هذا
الفيد راجع في الاصل الي كل افراد الموضوع من حيث
هي كل لا الي كل واحد واليقين الكل من حيث هو كل
جزئي وعكس الجزئية الموجبة جزئية موجبة مثلهما
فقد اختلف معنى هذا الفيد في الاصل والعكس فقد
انعكست الخاصتان علي قول الا قد بين هذا التأويل
الي انفسهما قوله والا لم تنعكس اصلا بل دخل فيه

المذكور

ثلاثة اقسام كلييات غير الست الدوايم وجرياتها وجزييات
الست الدوايم اما غير الدوايم الست فاختصاص الكلية
الوقتيّة وهي لا تنعكس فيما بقي وهو الا عمك ذلك لان كل
مالا ينعكس اليه الاخص لا ينعكس اليه الا اعم لان العكس
لانم الاصل فلو انعكس الا اعم لشيء لزم ان ينعكس اليه
الاخص لان لانم الا اعم لانم الاخص ان الا اعم
موجود في ضمن الاخص وموجود الملزوم في شيء
ليس في وجود لازم فيه وفي دليل عدم انعكاس
الوقتيّة الكلية السالبة انه يصيد في لا شيء من القهر
بمنعكس وقت الترتيب لا اياها وعكسه كان باعتراف
واما سوابب جزييات الست الدوايم غير الخاصة
فانما لم تنعكس لجواز ان يكون الموضوع فيها اعم من
المحول فلا يصيد في ح سلب الموضوع فيها اعم من
الا اعم في العكس عن المحول الاخص لا كلياً ولا جزئياً
لاستحالة وجود الاخص بدون الا اعم واما الخاصات
الجزئيات فاطلق الا قد يكون عليها عدم الانعكاس
كغيرها والحق الذي لا ريب فيه انها تنعكس ان كانت
ولهذا الشئها في الاصل مما لا ينعكس وقد نص
علي ذلك التوجيه في غير الجمل والستراج وغيرهما
وبرهان ذلك في الرقبة الخاصة لكونها اعم انه اذا
صدق بعض ج ليس هو ب مادام ج لا اياها فحكم هذه
الفقيّة بقولنا لا اياها هو حكم ثبوت المحول للموضوع
في وقت ما وهو معني المطلقة العامة وقد عرفت
ان

قولنا بقولنا ان
هذه الفقيّة بلقيس
بقولنا وانما
بها الى ان مراده
يتكلم على هذه ولم
يتكلم على الصدق للهوه

ان الحكم الالجابي يقتضي وجود الموضوع فاذا ج الذي
هو موضوع هذه الفقيّة له افراد موجودة وقد حكمت
الفقيّة على بعض تلك الافراد بكونه الحكمين فيكون
هذه البعض من افراد **ب** ومن افراد **ج** ان
قد صدقنا عليه بالفعل غير انها يتعاين بان عليه
لا تجمع صدقها عليه في وقت واحد بوجه لحكم الفقيّة
بانه يشطب عنه **ب** مادام متصفاً بـ **ج** فلو ان انشطب
عنه **ج** مادام متصفاً بـ **ب** فقد صدق ان البعض **ب**
ليس هو **ج** مادام **ب** ثم سلب **ج** لا يدوم له لكونه عنواناً
عليه يجب ان يصيد في عليه بالفعل فان اصدق بعض
ب ليس هو **ج** مادام **ب** لا اياها وهذه عرفة خاصة
هي عكس للرؤية الخاصة السابقة وقد صح عكس الرقبة
الخاصة الجزئية السالبة كنفسها وان انعكست الرقبة
الخاصة الي هذه الفقيّة لزم انعكاس المشروطة
الخاصة اليها لما عرفت من وجوب انعكاس الاخص
الي ما انعكس اليه الا اعم ومثال ذلك في المواد انه
ان اصدق قولنا بعض الكائنات ليس ساكن الاصابع
مادام كائناً لا اياها لزم ان يصيد في عكسه كنفسه وهو
قولنا بعض ساكن الاصابع ليس كائناً مادام ساكن
الاصابع لا اياها ولا يحق عليك اجزاء البرهان
السابق فيه فان قلت لم لم يقولوا بان انعكاس
العامة الجزئيتين السالبتين كالنفسها كما قالوا ذلك
خاصتها بل قالوا بعدم انعكاس العامة اصلها مع

قوله فهو اذا هذا
توطئة لصدق العكس
والعكس قول لم فقد صدق
ق الخ اي صدق الفقيّة
المركبة من
شروطها
يقولون في سلب الخ

انه قد يقال ان اصدق في العرفية العامة بعض ج كما دام ج
 لنم ان يكون وصفا ج وب متنايين فاهوب لا يكون
 ج مادام ب والالكان ج في بعض اوقات كونه ب فيكون
 الوصفان مجتمعين على ذات واحدة وقد كانتا متنايين
 هذا خلف وكون ما هوب لا يكون ج مادام ب
 هو محيى عكس العرفية العامة وان انعكست الي ذلك
 انعكست اليه المشروطة العامة لا بها احض منها فالحواب
 ان تقول التنا في الذي يسلم صدق العكس في العرفية
 العامة انما هو التنا في ذات واحدة مع صدقهما
 معا على تلك الذات وليس ذلك بلان هنا لان مفهوم
 الاصل انما هو تنافي الوصفين في ذات ج ومفهوم العامة
 العكس تنافيهما في ذات ب ولا يلزم من تنافيهما في
 ذات ج تنافيهما في ذات ب وانما يلزم ذلك لو كان
 ب صادقا على ذات ج حتى يكون ذات ج ذات
 ب وليس كذلك لجواز ان تكون الذاتان متغايرتين
 ويكون ج ثابتا لكل ما صدق عليه ب بالضرورة كما
 في قولنا بعض الحيوان ليس بالسان مادام حيوانا
 فان وصفي الحيوانية والالسانية متنافيان في
 ذات بعض الحيوان وهو الفرس مثلا ولا يلزم منه
 تنافيهما في ذات الاسنان بل الحيوان صادق على
 كل اسنان بالضرورة وهذا بخلاف الخاصتين لوتوب
 اتحاد الموضوع والمجول هنا بحكم لاد وام فتقولك
 في السبئية ان العرفية العامة يلزم فيها ان يكون وصفا
 ج وب

قول في ذات ج اي
 في بعض ذات الحيوان

ج وب متنايين ممنوع بل يحتمل ان يكون وصف ج ام
 من وصف ب ولا تنافي بين الاعم والاحض كما لا تنافي
 بينهما فيصع اثبات المتناقضات بينهما في بعض افراد الاعم
 ولا يصع اثباتها في شيء من افراد الاحض وبالله تعالى
 التوفيق **ص** وحكم الموحية في عكس النقيض الموافق
 والمخالف حكم المسالبة في العكس المستوي وحكم المسالبة
 فيما حكم الموحية فيه **ش** يعني ان الموحية في عكس
 النقيض الموافق والمخالف حكمها حكم المسالبة في
 العكس المستوي فتعكس في عكس النقيض كنفسها
 ان اكانت عامة بحسب الازمنة والافراد وهي ان
 تكون احدي كليات الست الدوايم والالام تنعكس
 اصلا والمسالبة في عكس النقيض حكم الموحية في
 العكس المستوي فتعكس بحسب الجهة الاطلاق
 في الفعليات وبجهة الامكان العام في الممكنين على قدر ما يرى في جميع
 راي وعلي راي جهة الامكان العام في الجميع هذا
 راي صاحب الجمل ولا بد من ذكر ما قيل في ذلك من الاقوال
 وتوجيهها لظهورك ما هو الحق منها فنقول امسا
 اليه اثبات والعامة الموحيات الكليات فقد اختلف
 في عكس نقيضها على ثلاثة اقوال الاول للموجز
 والجمل والكشي انها تنعكس بعكس النقيض كنفسها الثاني
 للمخرجي في غير الجمل والسراج انها تنعكس بالمخالف
 لا بالموافق فتعكس اليه امثالات دائمة والعامة
 كما نفسها الثالث لابن واصل كالثاني الا ان العاطين

قوله على راي راجع لجميع
 النقيضات الذي تقدم

تتضمن ^{عامتين} لا كانفهما واجتاج الاول بانه ان اصدق
قولنا في الدائبة المطلقة مثلا كل ج ب اي لازم صدق
عكس نقضها الموافق وهو قولنا كل ما ليس ب ج هو ليس
ج د اي والا لصدق نقضه وهو بعض ما ليس ب ليس
هو ليس ج لازم ان يكون ج لانه لما سلب عنه ليس ج
وجبان يثبت له ج لاستحالة سلب النقيض عن شيء
واحد فقد صدق ان بعض ما ليس ب ج بالاطلاق
فاما ان نعكسه بالمستوي فنعكسوا لي قولنا بعض
ج هو ليس ب بالاطلاق وذلك بنا في اصل القضية
لانه موحية معدولة واصل القضية موحية محصلة
وقد سبق في لوح القضايا ان القضية انما اتفقت
في الكيف واختلفت في العدول والتحصل لعائدتها
في الصدق حالة الاستجاب ولما ان تقول ان اتبين
صدق بعض ج هو ليس ب وذلك نقض اصل
القضية لانها سالبة محصلة والقضايا انما
اختلفت في الكيف واتفقت في العدول والتحصل
تتافقتا واما العرفية العامة فالصدق كل
ج ب ما دام ج انعكس في الموافق اي قولنا كل ما ليس
ب غير ج ما دام ليس ب والا لصدق نقضه وهو
بعض ما ليس ب ليس هو غير ج حين هو ليس
ب قالوا ايضا وانما كان ليس غير لازم ان يكون ج
فان البعض ما ليس ب ج حين ليس هو ب وحيد
اما ان تضم هذه الجزئية الموحية صغري الي

وهو بعض ما ليس ب بالاطلاق قالوا اذا كان هو

ج هو ليس ب لازم صدق ما هو لازم منه وهو بالتحصيل

اصل

اصل القضية كبري فينتج بعض ما ليس ب هو ب حين
هو ليس ب وهذه النتيجة باطلة واما ان نعكسها
كعكسها كما تقدم في عكس القضية فنصدق بعض ج
هو ليس ب حين هو ج وهذه تنا في اصل القضية لان
هذه موحية معدولة واصل القضية موحية محصلة
ولها متعاند ثان في اصل الصدق كما مر ولا يخفى عليك
اجرام مثل هذه البرهان في المشروطة العامة ورد القول
الثاني هذا الدليل الذي استدك به الاول بما علم في لوح
القضايا ان القضية انما اختلفت في الكيف واختلفت
ايضا في العدول والتحصل كانت الموحية احضرن
المسالمة فان قولنا بعض ما ليس ب ج احضرن قولنا
بعض ما ليس ب ليس غير ج فكيف يلزم من صدق
هذه القضية المسالمة التي هي اعم من صدق تلك الموحية
التي هي اخص وقد تقرر ان الاعمال يلزم من صدقه صدق
الاخص وقول الاول في بيان استلزام تلك المسالمة
لالموحية ان الشيء الواحد لا يبقى عنه النقيضات
مخالطة وذلك ان قولنا بعض ب غير ج ليس
سلبا ج بل انما تال غير ج كما علمت معنى العدول
وقولنا غير ج ليس هو نقض ج فان حقيقة نقض
الشيء هو سلب ذلك الشيء لا استلزام ما ينافيه وانما
تبين لك هذا عرفت ان قولنا ليس غير ج ليس نقضا
لنقض ج الذي هو سلب ج وانما هو نقي لثبوت غير
ج وهو اعم من ثبوت ج اذ لا يلزم ثبوت ج الاثر

ج

توجه النقيض نحو نقيضه فحينئذ يكون سلب السلب الجوابا
 ليلالزم من سلبنا نقيض ج ولم يثبت نفس ج سلب
 النقيضين وهو محال والحاصل ان سلب السلب مساو
 للاجاب بخلاف سلب العدو والقوتية بينهما
 مخالطة وما يوجب هذا الرد ثبوت النقيض بالمواد فانه
 يصدق في الدائمة المطلقة قولنا كل ما هو غير عالم
 فهو موجود اياي مادامت ذاته موجودة ولا
 يصدق عكس نقيضه الموافق وهو قولنا كل ما هو غير
 موجود فهو عالم ولما لاح هذا الاعتراض في عكس
 النقيض الموافق عدل عنه اصحاب القول الثاني
 الي عكس النقيض المخالف فانه سأل من هذه الاعتراض
 فانه اذا صدق قولنا كل ج ب وايضا صدق لا شيء
 ما ليس ب ج د ايا والاصدق نقيضه بعض ما
 ليس ب ج بالاطلاق نضجه صغري الي اصل القضية
 يتج بعض ما ليس ب ب د ايا وذلك مستحيل ولا
 خلل الا من نقيض العكس فالعكس حق ولا يحق
 عليه اجرا مثل هذه البرهان في بعية القضايا واما
 القول الثالث وهو قول ابن اصيل فوجهه كاللثاني
 الا انه منع ان تنعكس المشروطة العامة كنفسها بل عرفت
 عامة لما تقدم في عكس السالبة المشروطة بالعكس المشوي
 واما الخاصات فقد اختلف ايضا فيما تنعكسان
 اليه علي ثلاثة اقوال الاول الجهل انها تنعكسان في
 عكس النقيض كالنفسها الثاني للشرائح والمخوفتي

والموجود

والموجود والكشي انها تنعكسان الي ما تنعكس اليه عامتها
 تعكس النقيض المخالف مع قيد لاد وام في البعض الثالث
 لان اصل مثل الثاني الا انقال تنعكسان ايضا لعكس
 النقيض الموافق كما تنعكسان بالمخالف بخلاف عامتها
 فانها لا تنعكسان الا بالمخالف فقط وانما صرح عنده
 انعكاس الخاصتين بالموافق بخلاف العامتين لان
 البرهان هنا يتم بلاد ظل يرد عليه لان الاعتراض
 الوارد في العامتين الخامسية بخا ملهم علي السالبة
 المحدولة في انها تستلزم الموجبة المحصلة وقد عرفت ان
 الاولى اعبر عن الثانية والاعم لا يستلزم الاخص واما
 كانت الاولى اعبر عن الثانية لصدد ثباتها عند عدم
 الموضوع فلو دلل على ان السالبة المحدولة لموضوع
 افراد موجودة لتلازمت في ذلك هي والموجبة
 المحصلة ولا شك ان افراد الموضوع التي جعل عنوانها
 نقيض المحمول وذلك ان الموضوع اي تلك السالبة المحدولة
 هو قولنا ما ليس ب وهو موجود لان موضوع القضية
 المفروضة التي نحن نطلب عكسها هو موجود لانها
 موجبة وقد سلبت ب عن ذلك الموضوع لقولنا
 في ثبوت ب انه ليس بدايم فيصدق ان اعل
 افراد ذلك الموضوع كقولنا في ثبوت ب انه ليس
 ب فما ليس ب له افراد موجودة وهذه هي
 الذي جعل موضوع تلك السالبة المحدولة فتستلزم
 ان الموجبة المحصلة ويتم البرهان حينئذ بللا

البرهان في افراد الموضوع على وجود افراد الموضوع

اعتراض وبالله تعالى التوفيق واعلم ان هذه العكوس
لوانم للمعضنات كانت حلية او شرطية متصلة وللمعضلة
لوانم اخر غير العكس يعني ان الشرطية المتصلة
قد شاركت الحلية في ثبوت هذه اللوانم لها وهي العكوسات
وانفردت الشرطية بزيادة لوانم اخر والله اعلم
بقوله فتسلم المتصلة الموحدة للزمنية المتعددة
التالي متصلات بعدد اجزائها لان جزاها التالي
لانم له والتالي لانم للمقدم فلانم الملازم لانم ولا نقدر
لها بعدد اجزائها المقدم ان كانت كلية لان الجزية ليس لها
له وتتعدد الاتفاقية الموحدة بعدد اجزائها واحد من
طرفيها والمتصلة الموحدة مثلها باعتبار منع الخلول
باعتبار منع الجمع والسالبة على العكس في الجميع
يعني ان تعدد تالي المتصلة للزمنية سواء كانت
كلية او جزئية يقتضي تعدد اجزائها كذلك التالي
كقولنا مثلا في الكلية كلما كانت هذه الانسان كان حيوانا
ناطقا فتسلم متصليتين كليتين مثلها وهما قولنا كلما كان
هذه الانسان كان حيوانا وقولنا كلما كان هذه الانسان
كان ناطقا وجهه ما ان كوناه في الاصل ان جز
التالي لانم له لا استحالة وجود الكل بدون جزية
والتالي لانم للمقدم فيكون جزوه لانم للمقدم لان لانم
الملازم لانم ويستدل على ذلك بقياس من الشكل الاول
صغراه المتصلة الاصل وكبراه استلزام الكل لجزية
هكذا كلما كان هذه الانسان كان حيوانا ناطقا وكلما
كان

قوله والمعنى
والى الافراد
الماخوذ من
انفردت

كان حيوانا ناطقا كان حيوانا يتبع كلما كان هذا الانسان
كان حيوانا وهذه احدي المتصليتين اللزمتين للاصل
ولوقائت في البري وكلما كان حيوانا كان ناطقا لا يتبع
المتصلة اللازمة الاخرى وهي قولنا كلما كان هذا الانسان
كان ناطقا واما تعدد مقدمها فلا يقتضي تعدد لها
ان كانت كلية لجواز ان يكون الكل ملزوما لشيء ولا يكون
جزوه ملزوما له ولتبي الجزاء ايضا ملزوما للكل حتى يكون
ملزوما للملازمة لان ملزوم الملزوم لشيء ملزوم لذلك
الشيء مثال ذلك ان اقلنا مثلا كلما كان هذا حيوانا
ناطقا كان انسانا فهذه متصلة صادقة ولا يصدق
استلزام جز مقدمها لتاليها الكذب قولنا كلما كان هذا
حيوانا كان انسانا واستلزام الجز الاخر وهو الناطق
للتالي في هذا المثال اتفاني لا لطراذه وامان كانت
المتصلة جزئية فتعد مقدمها يقتضي تعدد لها
بعدد اجزائها كما يقتضي تعدد تاليها لتعددها
بعدد اجزائها كذلك التالي بيانه من الشكل الثالث
والوسط فيه الكل الذي هو المقدم فانه اصدق مثلا
قولنا قد يكون ان كان ا ب ج د فهو ا ب ج د
قولنا قد يكون ان كان ا ب ج د فهو ا ب ج د
ان كان ج د فهو ب ر هاته انا نضم كل واحد
من متصليتي قطعتي الصدق وهما قولنا كلما كان
ا ب ج د فهو ج د فاجعلها صغريين للمتصلة
الاصل فينتجان من الشكل الثالث المتصليتين المدميين

فان وجهه ان كلما كان ا ب ج د فهو ج د

لزومها للاصل وهذا يظهر لك ان المتصلة الكلية المتعددة
 المقدم يلزم تعدد لها بعدد اجزا مقدمها جزئية كما في
 المتصلة الجزئية لانها اخص من الجزئية ولازم الاخر
 لان الاخص وظاهر كلام الجدل والشيخ ابو عرفة وغيرهما
 ان المتصلة لا تتعدد بعدد اجزا مقدم مطلقا وليس
 كذلك والتحقيق ما قد مرنا ولهذا فثبت نافي الاصل
 عدم اقتضا تعدد المقدم بعدد المتصلة بما اذا كانت
 كلية وفيدنا المتصلة بالضرورة احترازا من الاتفاقية
 الموحية فانها تتعدد بعدد اجزا مقدمها واجزاء
 تاليها لقولنا مثلا كلما كان الانسان حيا وانا ناطقا كان
 الجمار جسما ناطقا لان الاتفاقية انما معناها التي اتفق
 ان صدق تاليها مع مقدمها فان اكانا مركبين واحدا
 فكما اتفق ان صدق الكل مع الكل كذلك اتفق ان صدق
 كل جز من احدهما مع الاخر والمفصلة مثل الاتفاقية
 تتعدد بعدد اجزا كل واحد من طرفيها باعتبار منع
 التخلو لان الجز لا يلزم لكه فامتناع التخلو عن الشيء والمزوم
 يقتضي امتناع التخلو عن الشيء ولازمه للاستحالة بقاء
 المزوم مع بقى لازمه واما تعدد اجزا مانعة الجمع
 فلا يقتضي تعدد لها بحسب الاجز لان منع الجمع بين
 الشيء والكل جزية لعدم استلزام انتفا الكل انتفا كل
 جز من اجزائه فيجوز ان لا يمتنع الكل الشيء والجزا
 بتامعه الا ترى ان مجموع الحيوان الناطق لا يمتنع
 الفرس وجزوه وهو الحيوان بتامعه اما الحقيقة فيحكمها

لا يلزم من منع الجمع بين الشيء

مانع

ما خوف من حكمي مانعني الجمع والتخلو اذ هي مركبة منهما
 فتتعدد باعتبار ما فيها من منع التخلو لا باعتبار ما
 فيها من منع الجمع لا باعتبار ما فيها من منع الجمع هذا حكم
 الموحيات واما السوالب فيحكمها على العكس في جميع ما
 سبق فتتعدد فيها السالبة للضرورة بعدد اجزائه
 المقدم لقولنا ليس السة ان اكان هذا حيوانا ناطقا كان
 ميادون التالي لقولنا ليس السة ان اكان هذا افرسا
 كان حيوانا ناطقا لان سلب ملزومية الكل لشيء يستلزم
 سلب ملزومية كل جز من اجزائه لذلك اذ لو استلزمه
 الجز لا يستلزمه الكل المتضمن للجز ان الكل اخص من جزية
 والفا عده ان كلما لا يلزم الاخص لا يلزم الاخر بخلاف
 سلب لان ملزومية الكل لشيء لا يلزم منه سلب لازمية جزية
 لذلك الشيء ان لا يلزم من بقى الاخص بقى الاخر واما
 السالبة للاتفاقية فلا تتعدد مطلقا اما باعتبار
 تعدد تاليها فلان عدم مصاحبة الكل لشيء حكما كان
 او جزيا لا يستلزم عدم مصاحبة جزية لذلك الشيء
 ان لا يلزم من بقى الاخص بقى الاخر كما عرفت وهذا
 يبين عدم تعدد لها باعتبار تعدد مقدمها كلية اما
 تعدد لها باعتبار تعدد جزئية فلا يلزم وبرهان
 من الشكل الثالث يجعل المقدمة القابلة لاستلزام الكل
 جزوه صغوي والاصل مقدمة كبرى فنقول الكل يستلزم
 الجز حكما والكل لا يستلزم الشيء جزيا واما مانعة
 الجمع السالبة فتتعدد بعدد اجزائها لاستلزام

لا يلزم من منع الجمع بين الشيء

ذلك

اللام
بدونه
ص

فلان نقيض المقدم وعين التالي لو ارتفع الموجد الملزوم ايضا
بدون لازمه ويجوز ان يجتمع الان خاصه وجود الملزوم
وهو غير مستغ وقولي وهما مستلزمتان لمصلتين
كذلك معناه ان كل واحدة من مانعتي الجمع والخلو تستلزم
متصلة كما استلزمتهما اما مانعة الجمع فتستلزم متصلة
مقدمها عين احد جزئها وتالياها نقيض الجزا الاخر
واما مانعة الخلو فتستلزم متصلة مقدمها نقيض واحد
جزئها وتالياها عين الاخر اما الاول فلان جزئي مانعة
الجمع لما استحال اجتماعها لزم انه مما صدق احدها
صدق نقيض الاخر واما الثاني فلان جزئي مانعة
الخلو لما استحال رفعها لزم انه كلما صدق نقيض احدها
صدق الاخر وبالله تعالى التوفيق وتستلزم النقطة
الحقيقية متصلات اربعاً تتوكل من عين احد طرفيها
ونقيض الاخر ومن نقيض احدها وعين الاخر
يعني ان المتصلة الحقيقية لما اشتركت على منع
الجمع ومنع الخلو استلزم اربع متصلات اثنتين
لاجل ما فيها من منع الجمع وهما اللتان من عين احد
جزئها ونقيض الاخر واثنين لاجل ما فيها من
منع الخلو وهما اللتان من نقيض احد جزئها وعين
الاخر وذلك ظاهر وبالله تعالى التوفيق وتستلزم
موجبة كل متصلة ومفصلة سوابب غيرها مركبة من
جزئها من غير عكس يعني ان المتصلة الموجبة
تستلزم سوابب غيرها وهي سالبة الحقيقية وسالبة
منع

منع الجمع وسالبة منع الخلو مركبات من جزئي المتصلة كقولنا
كلما كان هذا السنانا كان حيوانا يستلزم قولنا ليس السنان
اما ان يكون هذا السنانا واما ان يكون حيوانا سواء قد
العناد المستلزم جهرا او خلو او حقيقةا وكذا كل موجبة
منع الجمع تستلزم سوابب الباقي ومثلها موجبة منع الخلو
وموجبة الحقيقة ومواد ههنا مانعة الجمع والخلو
الاخصيات لا الاعمتيان ووجه هذا الاستلزام ان
هذه الموجبات الشرطية لما كانت متناقضة فيما بينها
استلزمت كل واحدة منها سلب معنى غيرها عن جزئها
وقوله من غير عكس يعني ان سالب كل واحدة من
هذه الشروطيات لا تستلزم موجبات غيرها ان لا
يلزم من سلب لزوم بين جزئين اثبات عناد بينهما ولا
من سلب عناد خاص بين جزئين اثبات عناد اخر
بينهما وبالله تعالى التوفيق وكل واحدة من مانعة
الجمع ومانعة الخلو تستلزم الاخرى مركبة من نقيض
جزئها اما وجه استلزام مانعة الجمع لمانعة الخلو
فلان جزئي مانعة الجمع لما استحال اجتماعها على الصدق
استحال اجتماع نقيضها على الكذب وجاز اجتماع فيك
وهما نقيض النقيضين على الصدق لجواز كذب نقيضها معا وهما
النقيضين معا مانعة الجمع وذلك معنى مانعة الخلو ومثل هذا
لجود وجه استلزام مانعة الخلو لمانعة الجمع المركبة
من نقيض جزئها وبالله تعالى التوفيق واعلم
ان الكلية الموجبة المتصلة متى صدقت ومقدمها

تقدم وذلك اي
من استحالة
اجتماع النقيضين
على الصدق وجواز
اجتماع النقيضين

ای

الخزائن

أي طرف كان صدقت وهو كلي ففوان السلب العام للمزور
في جميع الأحوال بين الأعم وبين أمر يستلزم سلب ذلك
المزور بين أخضه وبين ذلك الأمر من جملة الأحوال
الأعم وجوده في ضمن أخضه وإن شئت أخضه
إلى هذه السالبة المطلوب لازمها المتصلة الضرورية
الصدق فأن صحتها إلى السالبة الجزئية المقدم
جعلناها صغرى هكذا كلما كان أب مغطى وليس
النتيجة إذا كان بعض أب فنجب من الأول ليس
النتيجة إذا كان كل أب فنجب ج د وكل ما كان ج د
فنجب ج د فنتج من الثاني ليس النتيجة أن كان كل
أب فكل ج د وهو المطلوب **ص فصل القياس**
قول مولف من تصد يقين متى سلم المزم لك التماس صدق
آخر يسبق قبل الشروع في الاستدلال الدعوي وعنده
مطلوباً وبعد نتيجة من أعلمات الغرض من علم انطق
التوصل إلى المطالب المجهول وهي مختصة في التصور
والتصدق فلما قلنا من الكلام على ما يتوصل إلى التصور
المجهول وهي المعارف ومبادئها آلات التصور قبل
التصدق شرعنا هنا فيما يتوصل إلى التصديق
المجهول وهو القياس بعد أن ذكرنا مبادئه وما
يتكبد منه وهو القضايا وهذا هو المقصود الأعظم
من هذا الفن فند أنا ولا نجد القياس فقولنا في
حدة تصد يقان أي قضبان وهو حسن وإنما لم
نقل فالكثير لأن الصحيح أن القياس الموكب من الشر

خرج وهو المطلوب وان معناها التي
الساكنة الخيرية التي كان قبلها
في الصورة ليس البيت اذا كان طاب و

من مقدمتين يرجع الى اقيسة طويلة فيها نتائج اي لم
تذكر وهي صغريات لما بقي من المقدمات واستغنى عنها
للعلم بها وقولنا متى سلايد دخل فيه القياس الصادق
المقدمات كمقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم
والقياس الكان ب المقدمات كمقولنا القابل لكل انسان
فرس وكل فرس صهال لان القياس من حيث هو قياس
انما يجب ان يوجد بحيث يسئل البرهان والحد في
والخطابي والسوفسطاي والشعري وقولنا لنزوم
يخرج التمثل والاستقراء فان مقدمتها اذا سلمت لا
يلزم عنها شي لا مكان تخلف مدلوليها عنها وتبينوا
القياس الكامل وغير الكامل لان النزوم اعم من البين
وعنه وقولنا ان انتهما معناه ان يكون النزوم لذات
تأليف المصدق يقين اي لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية
اي غير لازمة لاحدي المقدمتين لزوم ماض وري
فيخرج على هذا قياس المساواة كمقولنا مثلا مساو
لب وب مساو ج فانه يلزم من هاتين المقدمتين
ا مساو ج لكن لا لذات هاتين التاليف والالكان منتجا
بحسب صورته د ايا وليس كذلك بل لانتقاضه في
المباينة كمقولنا الالكان مباين للفرس والفرس مباين للناطق
ولا يصح الالكان مباين للناطق ومتفق في انضا في
النصفية ونحوها كمقولنا مثلا الثلاثة نصف الستة
والستة نصف اثني عشر ولا يصح الثلاثة نصف
اثني عشر فاذ لم ينتج هذا التأليف في قياس
المساواة

قوله الكامل
وهو كناية
عن الشغل
الاول
والمراد بغير
الاشكال

المساواة بذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي قولنا كل
مساو لب فهو مساو لكل ما يساويه ب فانه ان انضم
الي المقدمة الاولى من مقدمتي قياس المساواة انتج من
الاول ا مساو لكل ما يساويه ب ويلزم هذه النتيجة باعتبار
مادة المساواة التي فيها كل ما يساويه ب فاما سار
له فاحفظ هذه القضية ثم تأت للمقدمة الثانية من
مقدمتي قياس المساواة فتجد هاتين هما من جهة
مادتها قولنا ج يساويه ب فاجعل هذه القضية صغري
للمقدمة المحفوظة ينتج ج مساو له ويلزم هذه
النتيجة بحسب مادتها مساو ج وهو المطلوب فقد بان
ان هذا النزوم الذي في قياس المساواة انما هو بواسطة
تلك المقدمة وهي غير لازمة لصوت احدي المقدمتين
فتكون اجنبية فحيث لم يصدق هذه المقدمة الا نتيجة
لم يستلزم القياس شيئا كما في قياس المباينة والصفة
الذين مثلنا لهما فيما سبق فانه لا يصدق في ذلك
المثال للمباينة قول القابل كل مباين للفرس فهو مباين
لما للفرس مباين له ولا في مثال النصفية كلما هو نصف
الستة فهو نصف لما الستة نصف له ومضى صدق
المقدمة الاجنبية وجد الاستلزام كما في قياس السابق
وقياس الملزومية كمقولنا الانسان ملزوم للجريمة
والجريمة ملزومة للاعراض فانه يلزمه الانسان ملزوم
للاعراض بواسطة مقدمة اجنبية وهي قولنا ملزوم
للجريمة فهو ملزوم لما الجريمة ملزومة له وقياس المقدمة

المساوية

كل

كقولنا مثلاً بينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم مقدم
 الفضيلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام والرسول
 عليهم الصلاة والسلام مقدمون في الفضيلة على
 الملائكة عليهم الصلاة والسلام على ما هو الصحيح
 عند أهل السنة فإنه يلزمه بينا ومولانا محمد صلى الله
 عليه وسلم مقدم في الفضيلة على الملائكة عليهم السلام
 بواسطة مقدمة اجنبية وهي قولنا وكل مقدم في
 الفضيلة على الرسل عليهم الصلاة والسلام فإنه مقدم
 على ما الرسل عليهم الصلاة والسلام مقدمون في الفضيلة
 عليه وقولنا في الحد تصدق آخر يقتضي وجوب بقاء
 النتيجة للمقدمات فلا يسمى المقدم متأت باعتبار استمرار
 مجموعها لا أحدها قياساً وقولنا يسمى قبل الشروع الخ
 ليس من الحد في شيء وإنما هو إفاضة لما يسمى به لزم
 القياس بقوله أنه يسمى قبل الشروع في الاستدلال
 دعوى وعند الاستدلال أي بعد الشروع فيه
 وقبل الشروع تكيله يسمى مطلوباً وليس يسمى بحد
 تمام الاستدلال نتيجة ولا يحق مناسبة هذه
 التسميات لمساها وبالله تعالى التوفيق وهو
 ينقسم إلى اقتراني واستثنائي والاستثنائي ما ذكرت فيه
 النتيجة بالفعل والاقتراني ما لم تذكر فيه كذلك
 يعني أن القياس الذي سبق تعريفه ينقسم إلى استثنائي
 استثنائي واقتراني فالاستثنائي ما استعمل بالفعل على
 النتيجة أو نقيضها مثال الأول قولنا مثلاً كلما كانت

الشمس

الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج
 النهار موجود ولا شك أن هذه النتيجة من كونه
 بالفعل في القياس لأنها عن تالي الشرطية ومثال
 الثاني قولنا مثلاً لو لم تكن الشمس طالعة لم يكن
 النهار موجود لكن النهار موجود ينتج الشمس
 طالعة فهذه النتيجة نقيضها قولنا لو لم تكن الشمس
 طالعة وهذا بعينه هو مقدم الشرطية واعتراض
 على الأول وهو قولهم ما استعمل على النتيجة فإنه
 يقتضي عدم مغايرة النتيجة للقياس وهو مناقض
 لما اقتضاه الحد القياس من وجوب المغايرة لقوله
 فيه لزم لك أيها تصدق بآخر واجب ما نالنا لنسلم
 عدم مغايرة النتيجة للمقدمتين في الضرب الأول من
 القياس الاستثنائي فإن مساها الحد في المقدمتين
 باعتبار كونه لازماً للملزم ولا يحتمل حينئذ صدقاً
 ولا كذباً لأنه عرضية لا قضية وأخذ في تسميته
 نتيجة باعتبار كونه قضية كاملة محتملة للصدق
 والكذب فلفظها واحد ومعناها مختلفة في الموضوع
 وبالله تعالى التوفيق وهو مركب من مقدمتين
 طرف أحدي مقدمتيه أصغر المطلوب وهو موضوعه
 أن كانت حلية ومقدمته أن كانت شرطية ويسمى
 هذه المقدمة صغرى وطرف المقدمة الأخرى
 أكبر المطلوب وهو محموله أن كانت حلية وتاليه
 أن كانت شرطية ويسمى هذه المقدمة كبرى وتعتبر

وَمَثَلِهَا

وَيُجْعَلُ الْاَوْثَانُ كَالْبَشَرِ اَمْ يَعْلَمُونَ
الْمَلَكُوتَ عَلَيْهِمْ صَعْفُورٌ وَزَيْفُورٌ

وتاليا شكلا ويسمى اقتران الصغري بالكبرى باعتبار الكيف
وهو الايجاب والسلب وباعتبار الكم وهو الكلية والجزئية
قريبة وضربا ثم الاشكال اربعة لان الوسط ان
كان مجهولا او تاليا في الصغري وموضوعا او مقدا
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الرابع
وان كان مجهولا او تاليا فيها فهو الثاني وان كان
موضوعا او مقدا ما فيها فهو الثالث وانما كان الاول
في الرتبة الاولى لانه يبين الانتاج لان الكبرى فيه
دالة على ثبوت حكمها من ايجاب او سلب لكل ما طلت
له الاوسط ومن جملة ذلك الاصغر فنبت حكم
الكبرى له ولا حاجة مع هذا الي فكر وروية ولانه
ايضا منتج للمطالب الاربعة ولاشرف المطالب الذي
هو الايجاب الكلي لاشتماله على الشرفين على الايجاب
الذي فهو اشرف من السلب فان الوجود خير من
العدم وعلى الكلية التي هي اشرف من الجزئية لانها
انفع في العلوم ولذخولها تحت الضبط بخلاف
الجزئية ولانها اخص والاخص اكمل من الاعم لاشتماله
على امر زائد ويملوه الثاني لانه يوافق الاول
في الصغري فهي اشرف المقدمتين لاشتمالها
على موضوع المطلوب او مقدمه وهما اشرف من
المجهول والتالي لان المجهول والتالي في الاغلب يكونان
عارضين تابعين والمتبوع المعروف واشرف من
التابع العارض ولان المجهول والتالي انما هما

مذكوران مطلوبان في القضية لاجل الموضوع والمقدم
 حتى يرتبطا عليه بالاجاب او السلب وانما تلاه ايضا لانه
 ينتج الكللي وهو اشرف من الجزئي فان قيل الثالث ايضا
 ينتج الاجاب وهو اشرف من السلب فالجواب ان الثالث لا
 ينتج الا الجزئي والكللي وان كان سلبا اشرف من الجزئي
 وان كان ايجابا لانه يقع في العلوم واضبط واكمل على ما
 سبق فنصار شرف الاجاب من جهة واحدة وشرف
 الكللي من جهات متعددة وايضا هذا الشكل الثاني
 قريب من الاول في بيان الانتاج فلهذا جعل موالياته
 وتلوه الثالث لموافقته الاول في الكبري ولانه في بيان
 الانتاج اقرب من الرابع وتلوه الرابع لمخالفته الاول
 في مقدميته معا وهو في غاية البعد من الطبع ولذلك
 اسقطه الفارابي وابن سينا والفرابي عن الاعتبار ولهذا
 كانت الثلاث وهي ما عدا الرابع كلها موجودة في القرآن
 اما الاول فهي احتجاج خليل الله تعالى ابراهيم علي نبينا
 وعليه الصلوة والسلام علي افراد مولانا جل وعلا
 بالربوبية وبقاها عن المنزلة الذي لها بالجهل والعتاد
 بقوله عليه السلام خطا به ان الله ياتي بالشمس من المشرق
 فأت بها من المغرب لان هذا الدليل في قوة قوله انت
 لا تقدر ان تأتي بالشمس من المغرب وكل من لا يقدر ان
 ياتي بالشمس من المغرب فليس برب فينتج من الاول انت
 لست برب واما الثاني ففي استدلال الخليل عليه السلام
 بالاقول علي عدم الوقوف النجم والعمر والشمس في قوله
 تعالى

مطلب

تعالى فلما جن عليه الليل راي كوكبا قال هذا انبي فلما اقل
 قال لا احب الاقلين الاية لانه في قوة قوله هذا اوهذه
 اقل او اقلت وزي جل وعلا ليس باقل ينتج من الثاني
 هذا اوهذه ليس او ليست برزي واما الثالث ففي رد الله
 تعالى علي اليهود القائلين ما انزل الله علي نبي من نبي
 بقوله جل وعلا قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى نورا
 وهدى للناس ونظمه من الثالث ان يقال موسى عليه
 الصلوة والسلام بشر موسى عليه الصلوة والسلام
 انزل عليه الكتاب ينتج لعجن الشرا انزل عليه الكتاب
 وهذه النتيجة جزئية موجبة تكتب الكلية السالبة في
 قول اليهود ما انزل الله علي نبي من نبي لا ينافيها
 وانما كان المقدر في كل شكل من الضروب ستة عشر
 ضربا لان المصغري اما كلية او جزئية وكل واحدة منها
 اما موجبة او سالبة فهذه اربعة اضرب مضروبة في مثلها
 في الكلبي المجموع ستة عشر ضربا منها المنتج ومنها
 الحقيم ومنها المنتج للايجاب والكلية ومنها
 المنتج للسلب والجزئية فاحتج الي معرفة ضوابط ذلك
 في كل شكل والي ذلك اشار بقوله اما الشكل الاول
 فنشرط انتاجه ايجاب صغرا لئلا يندرج الا صغري تحت
 حكم الاوسط وكلية كبراه والاما جازكون ما ثبت له الاكبر
 غير الا صغر فنضروبه المنتجة اربعة كلية موجبة
 مع مثلها ينتج كلية موجبة ومع سالبة كلية ينتج سالبة
 كلية وجزئية موجبة مع كلية موجبة ينتج جزئية

موجية ومع سالبة كلية ينتج سالبة جزئية يعني انه
 يشترط في انتاج القياس الذي على هيئة الشكل الاول
 ان تكون صغراه موجية سواء كانت كلية او جزئية ان يذكر
 بين راجع الاصغر تحت الاوسط بحيث يكون من افراد
 ذلك مستلزم لاندراج في الحكم الذي ثبت في الكبرى لكل
 ما صدق عليه الاوسط ويشترط ايضا ان تكون كبراه كلية
 سواء كانت موجية او سالبة ان يدرك بتعدي حكمها الى الاصغر
 لانها لما حكمت بالاكبر ايجابا او سلبا على كل ما صدق عليه
 الاوسط على ما دللت عليه الصغري الموجية ولو كانت
 الصغري سالبة لم يصدق في الاوسط على الاصغر
 فلا يتعدي حكم الكبرى اليه ولو كانت الكبرى جزئية لم
 كون البعض الذي ثبت له الاكبر غير الاصغر حين
 ذلك البعض فلم يلزم ايضا تعدي حكم الكبرى الى
 الاصغر مثال كون الصغري سالبة قولنا مثلا لا
 شيء من الانسان بفرس وكل فرس صمالي ومثال كون
 الكبرى جزئية قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان
 فرس فعلى هذا تكون المضروب المنتجة من الشكل
 الاول اربعة لان شرط ايجاب الصغري يثبت لها
 كلية وجزئية وكلية الكبرى يثبت لها موجية وسالبة
 فاضرب حالت الصغري في حالت الكبرى يخرج لك
 اربعة اضرب الضرب الاول من كليتين موجيتين مثاله
 كل ج ب وكل ب ا ينتج موجية كلية وهي كل ج ا الضرب
 الثاني من كليتين اكبري سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل

في غير ذلك من جملة ما صدق عليه الاوسط

ج ب

ج ب ولا شيء من ب ا ينتج لا شيء من ج ا الضرب الثالث من
 موجيتين الصغري جزئية ينتج جزئية موجية مثاله بعض
 ج ب وكل ب ا ينتج بعض ج ا الضرب الرابع من جزئية موجية
 صغري وسالبة كلية اكبري ينتج جزئية سالبة مثاله بعض
 ج ب ولا شيء من ب ا ينتج بعض ج ليس هو ا وبالله تعالي
 الموفق صواعق علمان ضابط ايجاب النتيجة في كل شكل ايجاب
 المقدمتين معا وضابط كليتها عموم الاصغر بالفعل او القوة
 اي في عكس الصغري **شر** ذكرها ضابطا بطين احدها يعرف به
 كون النتيجة موجية وفي ضمنه معرفة كونها سالبة وذلك بعدم
 وجود ضابط الايجاب الثاني يعرف به كون النتيجة كلية وفي
 ضمنه معرفة كونها جزئية ايضا بان لا يوجد ضابط كليتها
 اما ضابط الايجاب في النتيجة فهو ان تكون المقدمات
 معا موجيتين ومما كان في احدها سلب نتجتها النتيجة في
 ذلك واما ضابط كلية النتيجة فهو ان يكون الاصغر عام
 الوضع للاوسط اما بالفعل او بالقوة وفي معنى عموم
 الوضع ان يكون عام **الوضع المقدم** حيث يكون القياس
 شوطيا وعموم وضعه بالفعل يكون في الشكل الاول
 والثاني حيث تكون الصغري فيها كلية وعموم وضعه
 بالقوة يكون في بعض ضروب الشكل الرابع حيث تكون
 صغراه كلية سالبة لانها تنعكس كنفسها واما الشكل
 الثالث فلا يوجد فيه عموم الوضع لا بالفعل ولا بالقوة
 لانه لا ينتج الا حيث تكون صغراه موجية والاصغر

كل ج ب

فيها ميمول وانما يصير موضوعا في العكس وعكس الموجبة حزية
 ابدأ ومن ثم لم ينتج الثالث الاخرية وزاد الخوحي في
 الجمل الكلية المنتجة قيد اخر وهو كلية الكبري وهو حشو
 لانه لا يكون الا صغرا عام الوضع بحسب ما اقتضاه ضابط
 الانتاج الا والكبري كلية وبيان ذلك بالاستقرا ان الا صغرا
 لا يكون عام الوضع الا في الضربين اللذين الصغري
 فيها كلية من الشكل الرابع وما سوي ذلك وهو ما كانت
 صغراه حزية من الشكل الاول والثاني فعدم عموم
 الوضع فيه للاصغر ظاهرا وما الشكل الثالث كله وما
 بقي من الرابع فكل ذلك لان صغراهما موجبة والاصغر فيها
 ميمول فلا يصير موضوعا الا في عكسها وهي لا تتعكس الا
 حزية واما تلك المواضع السابقة التي وجد فيها عموم موضوعية
 الا صغرا بالفعل او بالقوة فلا تكون الكبري فيها الا كلية
 اما في الشكل الاول والثاني فشرط انتاجها من اصلها
 كلية الكبري واما في الرابع فاذا كانت الصغري معالمة لم
 تكن الكبري الا موجبة كلية لئلا يجمع فيها حستان على
 غير شرطها وبالله تعالى التوفيق واما الشكل
 الثاني فشرط انتاجه اختلاف كيف مقدمته وكلية
 كبراه لان وجه انتاجه ان الا صغرا والاكبر تباين في لازم
 واحد فيلزم تباين احدهما للاخر ولا يحصل هذا الا بجمع
 الشرطين اذ لو لم يختلفا في الكلي لما لزم تباين الا صغرا
 والاكبر ولا توافقهما لجواز اشتراك المتوافقين والمتباينين

الاول ومن الشكل الثاني وفي الضرب الذي صغراه سالبة

في لازم ايجابي او سلبي ولو لم تكن الكبري كلية لما لزم التباين في
 اللوازم يعني انه بشرط الانتاج الشكل الثاني بحسب كلية
 المقد مات وكيفية شرطان احدهما اختلاف كيف مقدمته
 اي كون احدهما موجبة والاخرى سالبة لانها لو اتفقتا
 في الكلي ففما اما موجبتان او سالبتان واما ما كان لزم
 الاختلاف الموجب للحق اما ان اكانتا موجبتين فليجوز
 اشتراك المتوافقين اي المتساويين في لازم واحد ايجابي
 لهما معا او سلبي عنهما لقولنا مثلا في المتوافقين كل السات
 حيوان وكل ناطق حيوان فقد اشترك الانسان والناطق
 المتوافقان اي المتساويان في لازم واحد ثابت لهما وهو
 الحيوانية وكقولنا في المتباينين كل السات حيوان وكل فرس
 حيوان فقد اشترك الانسان والفرس المتباينان في
 لازم واحد ايجابي لهما وهو الحيوان والحق في نتيجة الاول
 الايجاب وفي نتيجة الثاني السلب فقد صدقت صورة
 هذا القياس المتحددة مع كل واحد من النقيضين وكل قياس
 صدقت صورته مع النقيضين فليس يلزم وما لاحدهما
 علي السجين فيكون عقبا واما ان اكانتا سالبتين فليجوز
 اشتراك المتوافقين والمتباينين في لازم واحد سلبي كقولنا
 في المتوافقين لاشي من الانسان نحر ولاشي من الناطق نحر
 والحق الايجاب وهو كل السات ناطق وكقولنا في المتباينين
 لاشي من الانسان نحر ولاشي من الفرس نحر والحق هنا
 السلب وهو لاشي من الانسان ليس الشرط الثاني للانتاج
 هذا الشكل كلية كبراه لانها لو كانت حزية لكان المتباين

والمتباينين

حبيبت للصغير بعض افراد الكبر وذلك غير مستلزم لبيان
 حقيقة الاكبر للصغير ولذلك تصدق صورة القياس
 حبيبت مع الجواب النتيجة تامة ومع سلبها اخرى لانه
 تصدق قولنا مثلا لاشي من الانسان فرس وبعض
 الحيوان فرس والحق هنا الايجاب وهو كل انسان حيوان
 ولو قلت بدل الكبرى بعض الصاهل فرس لكان الحق
 السلب وهو لاشي من الانسان صاهل وكذلك تصدق قولنا
 كل انسان ناطق وليس بعض الحيوان او الفرس ناطق
 والحق ايضا في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وبالله
 تعالى التوفيق **ص** فضرر وبه النتيجة اربعة الصغرى
 كلية موحية مع كلية سالبة وعكسه ينتجان سالبة كلية
 والصغرى جزئية موحية مع سالبة كلية وجزئية
 سالبة مع موحية كلية ينتجان جزئية سالبة جزئية
 ان الضرر وب النتيجة باعتبار الشرطين اربعة اما
 بطريق الحدف فلان الشرط الاول اسقط ثمانية
 اضرب الموحيتين مع الموحيتين والسالبتين مع السالبتين
 والثاني اسقط اربعة اخرى الكبرى الموحية الجزئية
 مع السالبتين والسالبة الجزئية مع الموحيتين واما بطريق
 التحصيل فلان الكبرى كلية اما ان تكون موحية او سالبة
 والصغرى لابد ان تكون مخالفة لها فكبرى الموحية
 لانتج الامع الصغرى السالبة كلية او جزئية فالجمع
 اربعة الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة كلية
 كقولنا كل ج ب ولاشي من ا ب ينتج لا شي من ج الثاني

الامع الصغرى الموحية كلية او جزئية

من كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية مثلا الاول
 كقولنا لاشي من ج ب وكل ا ب ينتج لاشي من ج الثالث
 من موحية جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
 جزئية كقولنا بعض ج ب ولاشي من ا ب ينتج ليس بعض
 ج الرابع من سالبة جزئية صغرى وموحية كلية كبرى
 ينتج سالبة جزئية مثل الثالث كقولنا بعض ج ليس
 ب وكل ا ب ينتج بعض ج ليس ا ووجه وضع هذه
 الضرر وب على هذه الترتيب ان الصغرى الاول كبر اشرف
 من الاخيرين مقدمات ونتيجة لما عرفت ان الكلمة مطلقا
 اشرف من الجزئية وانما يبقى الاشكال في نقد يرا الاول
 على الثاني والثالث على الرابع مع اتحاد المقدمات
 والنتيجة في القسمين وجوابه انه انما قدم الاول على
 الثاني والثالث على الرابع لانها اشرف من كل واحد
 منها لاشتغالها على صغرى النظر الكامل بعينها
 لتبينه اختلفوا في الضرر وب النتيجة من الشكل الثاني
 والثالث فقبل ان يبين انتاجها موقوف على ردّها
 للضرر وب النتيجة من الشكل الاول لوضوح انتاج
 الاول بنفسه وهو قول الاكثر فبيان انتاجها يتبين
 بذاتها من غير رد للاول وقال به السهروردي والفخر
 ووجهه ان الاوسط في الشكل الثاني لما ثبت لاحد
 الطرفين وسلب عن الطرف الاخر لزمته البائية بين
 الطرفين ضرورية واما الثالث فلان صدق شيئين
 في شي واحد مع عموم صدق احدهما يقتضي لذاته

صدق احدها على بعض ما صدق عليه الآخر وهو ذلك
 الشيء الواحد الذي هو فرد من افرادهما معا هذا في الموهبتين
 واما في السالبة فلان ثبوت احد الشئيين ليس ثم سلب
 الاخر عنه بعينه مع عموم احد الحكمين في بعض ايضا
 لذاته سلب احدهما عن بعض ما صدق عليه الآخر
 ويحقق هذا البعض بالشيء الواحد الذي صدق عليه
 الاخر واعترض بان هذا البيان ليس بيانا بنفسه
 والحق ان انتاج الشكل الثاني لا يحتاج الى رد
 للاول ولا للمكلف اصلا لان حاصله راجع الى الاشكال
 ثنائي المتوازن علي ثنائي الملزومات فيكفي فيه ان يقال من
 لوازم احد الطرفين ثبوت الوسط ومن لوازم الآخر سلبه
 وهما متنافيان فتنافي الملزومات والا اجتماع المتنافيان
 لان اجتماع الملزومات يستلزم اجتماع لازميها ضرورة
 وجود كل لازم عنده وجود ملزومه وعلي قول الأكثر
 فالضرب الاول من الشكل الثاني يرجع الى الضرب
 الثاني من الشكل الاول بعكس كبراه ان هي المخالفة
 للنظم الكامل وينتج حينئذ المطلوب بعينه وبمثل
 هذا يتبين انتاج الضرب الثالث منه الذي هو من
 موجهة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو يرجع
 بعكس كبراه الى رابع الاول الذي هو من كليتين والصغرى
 سالبة فلا يمكن بيانه بعكس الكبرى والا كانت الكبرى الاولى
 جزئية وصغراه سالبة وذلك عقيم وانما يشين بعكس
 الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة لاجل ما
 وقع من

و اما في السالبة فلان ثبوت احد الشئيين ليس ثم سلب الاخر عنه بعينه مع عموم احد الحكمين في بعض ايضا لذاته سلب احدهما عن بعض ما صدق عليه الآخر ويحقق هذا البعض بالشيء الواحد الذي صدق عليه الاخر واعترض بان هذا البيان ليس بيانا بنفسه والحق ان انتاج الشكل الثاني لا يحتاج الى رد للاول ولا للمكلف اصلا لان حاصله راجع الى الاشكال ثنائي المتوازن علي ثنائي الملزومات فيكفي فيه ان يقال من لوازم احد الطرفين ثبوت الوسط ومن لوازم الآخر سلبه وهما متنافيان فتنافي الملزومات والا اجتماع المتنافيان لان اجتماع الملزومات يستلزم اجتماع لازميها ضرورة وجود كل لازم عنده وجود ملزومه وعلي قول الأكثر فالضرب الاول من الشكل الثاني يرجع الى الضرب الثاني من الشكل الاول بعكس كبراه ان هي المخالفة للنظم الكامل وينتج حينئذ المطلوب بعينه وبمثل هذا يتبين انتاج الضرب الثالث منه الذي هو من موجهة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى وهو يرجع بعكس كبراه الى رابع الاول الذي هو من كليتين والصغرى سالبة فلا يمكن بيانه بعكس الكبرى والا كانت الكبرى الاولى جزئية وصغراه سالبة وذلك عقيم وانما يشين بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة لاجل ما وقع من

لأن اجتماع الملزومات يستلزم اجتماع لازميها ضرورة وجود كل لازم عنده وجود ملزومه وعلي قول الأكثر

وقع من التبدل في طرفيها عند ما وقع التبدل في المقدسين
 واما الضرب الرابع فلا يمكن بيانه بطريق العكس وقد
 بينوه بالاقتراض وهو ان تفرض بعض ج الذي هو
 ليس بـ معيناً ولكن ك مثلاً يحصل لاجل ذلك قضيان
 كليتان صادقتان احدهما الاشئ من ك ب والاخرى
 كل د ج فنضم العكس الاول صغرى الى كبرى القياس
 هكذا الاشئ من ك ب وكلا ب ينتج من ثاني هذه الاشكال الثاني
 هو اي من الرابع لسهولة ركه هو اي الشكل الاول لا
 شئ من ك ا ثم لعكس المقدمه الثانيه من مقدمتي
 الاقتراض وهي قولنا كل د ج اي قولنا بعض ج د
 ونجعلها صغرى النتيجة السالفة وهي قولنا لا شئ من
 د ا ينتج من رابع الاول المطلوب وهو قولنا بعض
 ج ك عكس ا والاقتراض ابداً انما يكون من قياسين احدهما
 من الشكل الاول والاخر من ذلك الشكل بعينه لكن
 من ضرب احبلا لكونه من كليتين مثلاً او لكونه فرعاً
 من اقامة البرهان علي نتاجه واعترض الاثير علي
 برهات الاقتراض في هذه الضرب الرابع بان صغراه
 جزئية سالبة والسالبة لا تستلزم وجود الموضوع
 فكيف يمكن فرض موضوعها معيناً ويحكم عليه
 بالايجاب في احدي مقدمتي الاقتراض وهي قولنا
 كل د ج مع تجويز كونه معدوماً والموجهة لا تصدق
 حيث تكون الموضوع معدوماً واجاب اني واصل عن
 هذه الاعتراض بان الاصغر ان كان معدوماً فقد

و اما في السالبة فلان ثبوت احد الشئيين ليس ثم سلب الاخر عنه بعينه مع عموم احد الحكمين في بعض ايضا لذاته سلب احدهما عن بعض ما صدق عليه الآخر ويحقق هذا البعض بالشيء الواحد الذي صدق عليه الاخر واعترض بان هذا البيان ليس بيانا بنفسه والحق ان انتاج الشكل الثاني لا يحتاج الى رد للاول ولا للمكلف اصلا لان حاصله راجع الى الاشكال ثنائي المتوازن علي ثنائي الملزومات فيكفي فيه ان يقال من لوازم احد الطرفين ثبوت الوسط ومن لوازم الآخر سلبه وهما متنافيان فتنافي الملزومات والا اجتماع المتنافيان لان اجتماع الملزومات يستلزم اجتماع لازميها ضرورة وجود كل لازم عنده وجود ملزومه وعلي قول الأكثر

الصاحل بانسان

بعض الحيوان صاهل

فرد من ذلك الاشكال او البتة الذي عند فيه

ايضا صاهل حيوان

صعب السلب الأكبر عنه سلبا كليا لان الأكبر موجود ان هو موضوع
 الكبرى الموجبة والموجود لا يثبت لشي من المعدوم فيصدق
 ان ذلك لا شيء من ج ا ضرورية كذب نقيضه وهو بعض
ج ا ومثي صدقت الكلية السالبة صدقت النتيجة
 المدعاة وهي الجزئية السالبة وهي قولنا بعض ج
 ليس الا لافا اعم من الكلية وان كان الاصغر موجودا
 ثم برهان الافتراض على ما سبق وان شئت قلت
 ان المرصديق سلب الأكبر عن الاصغر السلب الكلي
 المستلزم صدق النتيجة المدعاة صدق نقيضه وهو
 الموجبة الجزئية وهي قولنا بعض ج فيكون موضوعها
 موجودا الاستلزام الموجبة وجود موضوعها فتسمى
 في ذلك البعض الموجود الافتراض ورد الشيخ اني
 عرفة جوابا ابني واصل بوجهين احدهما منع صدق
 سلب الأكبر عن الاصغر المعدوم لانه وان كان الأكبر موضوعا
 للمضنية الموجبة لا يلزم ان يكون وجوديا في الخارج
 لجوان ان يكون امرا اعتباريا في الازمان لا وجود
 لحقيقته في الاعيان كالامكان والوجوب والامتناع
 فنقول الممكن والواجب والممتنع معلومات للمولي تبارك
 وتعالى هذه فضية موجبة وموضوعها ليس
 موجودا في الخارج ولا يصح سلبها على الجرم عن
 المعدوم ان لا يصح ان يقال لا شيء من المعدوم يمتنع
 الاعادة او يمكن الاعادة الثاني ان غاية هذه الجواب
 ان الاصغر اذا كان معدوما لم يمتنع صدق النتيجة

المدعاة

المدعاة لصدق ما هو حاضر منها وهي الكلية السالبة لكن
 هذا اللزوم لامن جهة ذات مقد متى القياس وما
 فيه من نسبة الاوسط الى الطرفين على الوجه المخصوص
 بل امر خارج وهو ان الأكبر لما كان موجودا لم يمتنع سلبه
 عن كل معدوم وذلك احض من سلبه عن البعض الذي
 هو المطلوب فالمستلزم اذا صدق النتيجة على هذا انما
 هو السالبة المفروضة وهي جنبة عن مقد متى القياس
 ان ليست عكسا لواحدة منها بالمستوي ولا بعكس النقيض
 ومنهم من اجاب عن اعتراض الاثر بان ادعى
 ان كل قياس احدي مقد منه سالبة فانه يلزم ان يكون
 موضوع تلك السالبة موجودا فيلزم ان يصح فيه
 برهان الافتراض قال لانه لو كان معدوما لكان
 سلب الأكبر الوجودي عنه معلوما بالبداهة ان كل عاقل
 يحكم ضرورة بان المعدوم ليس عين الموجود ومن
 لان القياس الذي احدي مقد منه سالبة عدم
 بداهة نتيجة التي هي سلب الأكبر عن الاصغر لان
 الافتراض انما هي استلزام لا تحصل المطالب النظرية
 المجهولة فلا قياس ان المستحصل امر بداهي معلوم
 بالضرورة واعتراض الشيخ ابني عرفة ههنا الجواب
 بانه انما يتم لو لم يمتنع ان كل قياس احدي مقد منه سالبة
 لابد ان يكون فيه الأكبر وجود ياتلف وليس ذلك
 بل ان لجوان ان يكون الأكبر في نفسه غير وجودي بل
 امرا اعتباريا يصح ان يثبت للموجود والمعدوم

كالامكان ويحوى علي ما سبق في الرد علي ابن واصل وقد
بين الشيخ ابن الحاجب هذا الضرب الرابع من الشكل الثاني
بات عكس كبراه لعكس النقض الموافق واعتراض عليه
بوجه الاول انه بنا علي انعكاس الكلية الموجبة لعكس
النقض الموافق ونحن لا نسلمه بنا علي ما تقدم فيه
من المنع الثاني علي تقدير تسليم انعكاس الكري
بالموافق فان ذلك لا يستلزم صحة الانتاج لرجوعه
لحد ذلك الي ضرب عظيم من الاول لوجوب عظم كل
ضرب بصغره سائلة في الاول الثالث علي تقدير
ان لو قيل بصحة انتاج ما صغره سائلة في الاول
فلا يصح انتاج هذا المضرب بهذه البيان لان الوسيط
عليه لم يتحد وهذا لا اعتراض والذي قبله مبان
علي فهم كلهم ان الحاجب انه يقتصر في هذه البيان
علي عكس الكري لعكس النقض الموافق فقط ويتفق
الصغري علي ما هي عليه سائلة والحق ان ذلك ليس
مراد الله بل مراد ان الصغري لا بد ان ترد الي
الموجبة المعدولة لكن يرد عليه ان كان هذا مراده
اللاه اعتراض لمنع استلزام السالبة الموجبة المعدولة

لانها اعم منها واجاب الا يكره عن هذين الاعتراضين قوله عن
بان الصغري وان كانت سائلة فانها تستلزم وجود
الموضوع فهي في قوة الموجبة المعدولة بنا منه علي الاول ان
ما سبق ان كل سائلة تكون مقدمة في القياس فموضوعها يقول عن
وجود الرد عليه بما سبق واجاب الاصحاب بان الرد الذي
السالبة ضيق الاشارة

السالبة والمعدولة كلاهما لا يقتضيان وجود الموضوع
ولا فرق بينهما الا في النية والسمية فان نوي ان السلب
جزء من المحمول سميت معدولة وان نوي انه خارج
عن المحمول سميت سائلة وهما متساويان فالصغري
السالبة علي هذا في قوة الموجبة المعدولة واعتراض عليه
بما لعنته لنصوص اهل المنطق فانهم يفترون ان
سوط الموجبة علي الجموع محصلة كانت او معدولة
ووجود موضوعها ويجوز ان يبرهن علي انتاج ضرب

هذا الشكل يبرهان الخلف وهو ان يضم نقض
النتيجة الي المقدمة المخالفة للنظم الكامل فتنتج نقض
الآخر في الموافقة الصادقة فتكون هذه النتيجة كاذبة
ولا خلل فيها لان نقض نتيجة الاصل فيكون كاذبا
فنتيجة الاصل ان اصادقة وهو المطلوب وبالله
تعالى التوفيق واما الشكل الثالث فتمط انتاجه
اجاب صغره وكلية احدها والآخر عدم التقا
الاكبر بالاصغر ولا ينتج الاخرية لجواز كون الاوسط
اخص من الاصغر وساويا للاكبر او مندرجا معه
تحت الاصغر فيلزم فيها ان يكون الاصغر اعم من
الاكبر واخص من هذا ان تقول لجواز كون الاصغر
اعم من الاكبر حاصل هذا الشكل الثالث وضع
موضوع الشيين متخايرين ليوضع احدهما للآخر
وسوط انتاجه لعيب الكيف اجاب صغره ويجيب
الكلر كلية احدي المقدسين لانه لا يلزم التقا الاصغر

قوله وهو ان يضم
نقض النتيجة
المخالف ليس انتاج
وهو قولنا كل حيوان
ناطقة الى المقدمة
المخالفة حال كونها
كبرى وهي المقدمة
الاولى وكانت مخالفة
لها سائلة وصغري
الشكل الاول لا يكون
الاهوجبة ينتج بعض
الناطقة ليس بالاشارة
وهو نقض القضية
الصادقة وهي قولنا
كل ناطقة انسان التي
هي كبرى القياس
ولا يبرهن من التقا
الشكل الثالث لاجل
ان لا يقع كلام الشر
اه شيوخنا

والأكبر لا يجمع الشرطين ولو امتفيا أو أحدهما لجاز
 أن لا يلتقي أما الأول فلأن الصغرى لو كانت سالبة
 فكبرى أما موحية أو سالبة وعلى التقديرين يتحقق
 الاختلاف الموجب للمعقمة أما أن كانت الكبرى
 موحية فكقولنا لا شيء من الالسان بفرس وكل الالسان
 حيوان والحق الايجاب ولو جعلت بدل الكبرى وكل
 الالسان ناطق لكان الحق السلب وأما أن كانت الكبرى
 سالبة فكما أن ابدلنا الكبرى بقولنا لا شيء من الالسان
 بصها ل أو حمار والحق في الأول الايجاب وفي الثاني
 السلب وأما كلية أحدي المقدمتين فلا يلزم لو كانت
 جزئية جاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم
 عليه بالأصغر غير البعض منه المحكوم عليه بالأكبر
 فلا يلزم لا جل ذلك التناقض الأكبر مع الأصغر والاختلاف
 في المواد يتحقق ذلك أما أن كانت موحيتين فكقولنا
 لبعض الحيوان الالسان وبعض الحيوان ناطق أو فرس
 والحق في الأول الايجاب وفي الثاني السلب وأما أن
 كانت الكبرى سالبة فكما أن ابدلنا الكبرى بقولنا وبعض
 الحيوان ليس بناطق أو ليس بفرس والحق في الأول
 الايجاب وفي الثاني السلب ولا يتبع هذا الشكل إلا
 جزئية موحية أو سالبة وأما المربيع كلية موحية لجاز
 كون الأوسط في الموحيتين اخص من الأصغر وسأوي
 للأكبر والمساوي للاخص اخص فيلزم أن يكون الأكبر
 اخص من الأصغر وذلك سئلزم أن لا يصحده على

جميع

جميع افراده للاستحالة بثبوت الاخص لجميع افراد الاخر
 مثال ذلك قولنا كل الالسان حيوان وكل الالسان ناطق فلا
 شك أن الأوسط الذي هو الالسان اخص من الأصغر
 الذي هو حيوان ومساو للأكبر الذي هو ناطق فملزم
 أن يكون ناطق اخص من الأصغر فلا يثبت لجميع افراد
 وأما المربيع كلية سالبة في الكليتين اللتين كبراهما سالبة
 لحيوان أن يكون الأوسط مشاركا للأكبر في الاندراج
 تحت الأصغر فيكون الأكبر أيضا اخص من الأصغر فلا
 يتحقق الا عن بعض افراده وفي هذه البرهان وأن
 كان هو الذي يرض عليه الشيخ أن عرفة طول واخصر
 منه أن تقول أنا المربيع الشكل الثالث الايجاب
 الكلي أو السلب الكلي يجوز أن يكون الأصغر اخص من الأكبر
 وقد علم امتناع حمل الاخص على كل افراد الاخر ايجابا
 أو سلبا وأن اعرفت بالبرهان عدم انتاج هدفين
 الصغريين الكليين للكلية عرفت أن بقية الاضرب
 لا تنتجها الا بها اخص منها لأن الأول اخص الضروب
 المنتجة للسلب وإن المربيع الاخص شيئا استحال
 أن ينتجه الاخر وبالله تعالى التوفيق فضروري
 المنتجة ستة الصغرى كلية موحية مع مثلها
 أو مع جزئية موحية بنتجان جزئية موحية ومع
 سالبة كلية أو جزئية تنتجان جزئية سالبة وجزئية
 موحية ومع سالبة كلية أو جزئية تنتجان جزئية
 سالبة وجزئية موحية مع كلية موحية ينتج جزئية

موجبة ومع كلية سالبة ينتج جزئية سالبة يعني ان
 المنتج يقضي الشرطين السابقين ستة اضرب لان الشرط
 الاول يسقط ثمانية اضرب من ضرب السالبتين صغريين
 في المحصورات الاربع كريات والشرط الثاني يسقط
 صغريين آخرين وهما الموجبة الجزئية صغري مع الجزئين
 الموجبة والسالبة كبيرين المجموع عشرة تبقى ستة
 منتجة واما طريق التحصيل فالصغري لابد ان تكون
 موجبة فهي اما كلية او جزئية فالكلية ينتج المحصور
 الاربع والجزئية لا تنتج الا مع الكلين الموجبة والسالبة
 فالمجموع ستة الضرب الاول من موجبتين كليتين ينتج
 موجبة جزئية كقولنا كل **ب** **ج** وكل **ب** **ا** فنحصل **ج** ليس
 من كليتين والكري فقط سالبة ينتج سالبة جزئية
 كقولنا كل **ب** **ج** ولا شيء من **ب** **ا** فنحصل **ج** ليس
 ا وبيان هذين الضربين بعكس صغراهما ليرجع
 للشكل الاول وينتج المطلوب بعينه الضرب الثالث
 من موجبتين والكري فقط كلية ينتج موجبة جزئية
 كقولنا بعض **ب** **ج** وكل **ب** **ا** فنحصل **ج** **ا** ويتبين
 بعكس الصغري وبالاقتراض وهو ان يفرض بعض
ب الذي هو **ج** معينا وهو **د** فيجعل عليه **ب** جملا كليا
 فكل **د** ينضم صغري الى كبرى القياس وهو كل **ب** **ا**
 ينتج من الاول كل **د** **ا** وكذا يصح ايضا لاجل
 الافتراض كل **د** **ج** ينضم عكسه المستوي وهو قولنا
 بعض **ج** **د** صغري الى هذه النتيجة وهي كل **د** **ا** ينتج

من الاول بعض **ج** **ا** وهو المطلوب وان شئت لم تعكس
 واقبت المقدمة الثانية من مقدمي الافتراض كما هي
 كلية وضممتها الى هذه النتيجة ينتج ايضا المطلوب
 بعينه لكن من هذا الشكل الثالث الضرب الرابع
 من موجبتين الضرب الرابع من موجبتين والكري
 فقط جزئية ينتج موجبة جزئية كالذي قبله كقولنا
 كل **ج** **و** بعض **ب** **ا** فنحصل **ج** **ا** وبيان بعكس الكري
 وجعلها صغري ثم عكس النتيجة وبالاقتراض وهو
 ان يفرض **ب** الذي هو **ا** معينا وليكن **د** فنصدق كل
د **ب** وكل **د** **ا** فنضم المقدمات الاولى من مقدمي
 الافتراض صغري الى صغري القياس ينتج من الاول
 كل **د** **ج** ينضم هذه النتيجة صغري الى المقدمة
 الثانية من مقدمي الافتراض ينتج من هذا الشكل
 الثالث الا انه من كليتين نتيجة اصل القياس للمقدمة
 الضرب الخامس من موجبة جزئية صغري وسالبة
 كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض **ب** **ج** ولا
 شيء من **ب** **ا** فنحصل **ج** ليس **ا** وبيان بعكس الصغري
 وهو ظاهر وبالاقتراض وهو ان يفرض بعض
ب الذي هو **ج** معينا وليكن **د** فنصدق بسبب ذلك
 كل **د** **ب** وكل **د** **ج** ينضم القضية الاولى من
 مقدمي الافتراض صغري الى كبرى القياس ينتج
 من الاول لا شيء من **د** **ا** ينضم هذه النتيجة كبرى الى
 المقدمة الثانية من مقدمي الافتراض ينتج من

هذا الشكل الثالث ولكن من كليتين المطلوب بعينه ولو
 جعلت القصتين الحادتين بالافتراض لامتثلتا من
 هذا الشكل ولكن من كليتين ايجاب الاوسط للاصغر
 ايجابا جزئيا **فرض** صغري الى كري القياس ينتج
 من الاول ان ضم عكسه او من الثالث ان ضم نفسه
 نتيجة الاصل الدعاة **الضرب السادس**
 من موجه كلية ومسالبة جزئية ينتج سالبة جزئية
 كقولنا كل ب ج وعقوب ليس ا ينتج بعض ج ليس ا
 وبرهانه بالافتراض بان يفرض بعض ب الذي
 هو ليس ا محينا ويكون **د** فيصدق لاجل ذلك كل د ب
 ولا شيء من **د** ا فنضم المقدمة الاولى من مقدمتي
 الافتراض صغري الى صغري القياس ينتج من الاول
 كل د ج فنضم هذه النتيجة صغري الى المقدمة الثانية
 من مقدمتي الافتراض ينتج من هذا الشكل الثالث
 بعينه ولكن من كليتين بعض ج ليس ا وهو المطلوب
 واعلم ان هذا الترتيب الواقع منا للضروب المنتجة
 في الشرح مخالف للترتيب الواقع متاهيا في الاصل
 لان مقصد ثاني الاصل ضبط المنتج فقط والاحسن
 في الترتيب هذا الترتيب الذي سلكناه في الشرح
 ووجهه ان الضرب الاول اخص الضروب المنتجة
 للايجاب والثاني اخص الضروب المنتجة للسلب
 فقد مالا ان الاخص اشرف من الاعم وقدم
 الثالث على الرابع والخامس على السادس لاشتغالها
 على

على كبري الشكل الاول بعينها وبالله تعالى التوفيق
 واما الشكل الرابع فنشروط انتاجه ان لا يجمع
 في مقدمتيه اواحداها خشتان من جنس واحد او
 من جنسين اعني جنس الكم والكيف الا اذا كانت
 الصغري جزئية موجهة فلا ينتج الامع المسالبة الكلية
 وخسته الكم الجزئية وخسته الكيف السلب اعلم ان
 الشكل الرابع يشترط لانتاجه ان لم تكن صفرا
 موجهة جزئية ان لا يجمع فيه خشتان بحسب الكم
 او بحسب الكيف او بهما معا ولو في مقدمة واحدة
 وخسته الكم الجزئية وخسته الكيف السلب وان كانت
 صفرا موجهة جزئية فنشروط انتاجه ان تكون الكبرى
 كلية سالبة اما المستمرة الاول فلانه لو اجتمعت فيه
 خشتان قاما في مقدمتين او في مقدمة واحدة فان
 كان في مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانا سالبتين او
 كانت الصغري سالبة والكبرى موجهة جزئية واما ما كان
 لا ينتج اما ان كانا سالبتين فلان اخص القران
 منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف
 الدال على العقم موجود فيه فانه يصيد قولنا
 لا شيء من الانسان يفرس ولا شيء من الصاهل
 بالسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل
 ولو قلت بدل الكبرى ولا شيء من الجار بالسان لكان
 الحق السلب وهو لا شيء من الفرس نجار واما ان
 كانت الصغري سالبة والكبرى جزئية موجهة

الى كلية او جزئية

فلان احض القرائن منها هو المركب من السالبة الكلية
 والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق
 قولنا لاشي من الحيوان الجهاد وبعض الجسم حيوان
 والحق الايجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت
 بدل الكري بعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق
 السلب وهو قولنا لاشي من الجماد متحرك بالارادة
 وان كان اجتماع الحسنيين في مقدمة واحدة كانت
 سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية اما
 صغري او كبرى وايضا كان يلزم الاختلاف انا اذا كانت
 صغري فكقولنا كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة
 جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة
 ولو قلت ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان
 لكان الحق السلب وهو لاشي من الانسان فرس واما
 ان اكانت كبرى فكقولنا كل انسان حيوان وليس كل
 متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان
 متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق انسان وليس كل
 فرس ناطقا لكان الحق السلب وهو لاشي من الانسان
 فرس وهذه القرائن الاربعة احض ما اجتمع فيه الخسنان
 من القسم الاول واذ لم ينتج الا حصر لم ينتج العلم
 واما القسم الثاني وهو ما اذا اكانت الصغرى
 جزئية موجبة فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة
 لكانت اما سالبة جزئية او موجبة بغيرها وكلاهما
 لا ينتج اما السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق من
 علمها

علمها مع الموجبة الكلية التي هي حصر من الموجبة الجزئية
 واما الموجبة فلان احض القرائن منها ومن الموجبة
 الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغري والموجبة
 الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعدم حاصل فيه
 كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان
 والحق الايجاب وهو كل انسان ناطق ولو قلت بدل
 الكري وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو
 لاشي من الانسان صاهل هذه بواهي عقم ما لم
 يوجد فيه شرط الانتاج في هذا الشكل وبالله
 تعالى التوفيق فضرورية المنفعة خمسة كلمة
 موجبة مع مثلها اومع جزئية موجبة ينتجان موجبة
 موجبة جزئية لحيوان كون الاصغر اعم من الاوسط
 المساوي للأكبر فيكون حينئذ الاصغر اعم من الأكبر
 وسالبة كلية موجبة ينتج سالبة كلية لورده الى الاول
 بقيد بل المقدمتين وعكس النتيجة وعكس ينتج
 سالبة جزئية لحيوان كون الاصغر اعم من الاوسط
 المتدرج مع الأكبر تحت الاصغر فيلزم ايضا ان يكون
 الاصغر اعم من الأكبر وموجبة جزئية مع سالبة
 كلية ينتج جزئية سالبة لورده الى الاول بعكس
 المقدمتين يعني ان المنتج يقتضي الشرط
 السابق من الشكل الرابع خمسة اضرب لان اجتماع
 الحسنيين في القسم الاول يعيق ثمانية اضرب
 السالبتان مع السالبتين باربعة والسالبة الجزئية

في الموجبة الجزئية والاكبر

والسابعة الكلية صغرى

كبرى مع الموجية الكلية صغرى مع الموجية الجزئية
كبرى هذه ثمانية واشترط كون الكبرى سالبة كلية
مع الجزئية الموجية الصغرى ليقط ثلاثة ثلاثة
الموجية الجزئية صغرى مع المحصورات الثلاث غير
السالبة الكلية هذه ثلاثة الضرب الى الثمانية
فكلها تجمع احد عشر كلها عقيمة تبقى خمسة نتيجة
واما بطريق التحصيل فالصغرى اما موجية كلية
وهي لا تنتج الا مع الثلاث وهي ما عدا السالبة الجزئية
واما موجية جزئية وهي لا تنتج الا مع السالبة
الكلية واما سالبة كلية وهي لا تنتج الا مع الموجية الكلية
ولا يصلح ان تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع
الحسين فيها فمجموع المنتج اذا حسه ضرب الضرب
الاول من كليتين موجيتين ينتج موجية جزئية
كقولنا كل **ب ج** وكل **ا ب** فنحصل **ج ا** وبرهانه بتدليل
المقدّمين ثم عكس النتيجة هذا اذا برهنت على
الانتاج بالرد الى الاول ولو برهنت بالثالث لكونه
احلى من الرابع لعكس الكبرى في هذا الضرب فيرجع
الى ثالث الثالث وانما لم ينتج هذا الضرب الكلية
لجواز ان يكون الاصغر كونه مجهولا اعم من الاوسط
الموضوع وجواز كون الاوسط مساويا للذكر الموضوع
وكونه اعم لا احصى ويلزم من ذلك جواز كون الاصغر
اعم من الاكبر ضرورة لجواز كونه اعم من مساويه
والا ثبت هذا الجواز لم يتحقق ثبوت الاكبر لجميع افراد

الاصغر

الا صغرى مثال ذلك قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق
انسان فلا شك ان الاصغر في هذا المثال وهو حيوان
اعم من الاوسط الذي هو الانسان المساوي للاكبر الذي
هو ناطق ومثلي لم ينتج هذا الضرب الكلية لم ينتجها
الضرب الثاني لانه احصى منه الضرب الثاني موجية
كلية صغرى وموجية جزئية كبرى ينتج موجية
جزئية كالاول كقولنا كل **ب ج** ونعوض **ا ب** فنحصل
ج ا وبيان كالاول سواء بسواء ويزيد هذا الضرب على
الاول بالافتراض وذلك ان تقرر بعض الذي
هو **ب** معين وليكن **د** فنصدق لاجل ذلك كل **د ا** وكل
د ب فتجعل المقدمة الثانية كبرى لصغرى القياس
ينتج من هذا الشكل بعينه كلتي من كليتين وهو الضرب
الاول منه بعض **ج د** فتجعل هذه النتيجة صغرى
للمقدمة الاولى من مقدمتي الافتراض ينتج من
الاول بعض **ج ا** وهو المطلوب الضرب الثالث من
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من
ب ج وكل **ا ب** فلا شيء من **ج ا** ويثبت بتدليل المقدّمين
ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة وان عكست الصغرى
يرجع للثاني وانتج النتيجة المدعاة الضرب الرابع
من كليتين والكبرى سالبة عكس الضرب الذي قبله ينتج
سالبة جزئية كقولنا كل **ب ج** ولا شيء من **ا ب** فنحصل
ج ا ليسا ويثبت لعكس مقدمتيه فيرجع الى الشكل الاول
او لعكس صغرواه فيرجع الى الثاني او لعكس كبراه

فيرجع الى الثالث والآخر ينتج كلية كالذي قبله لجواز كون
 الاصغر اعم من الاوسط المنتج مع الاكبر تحت الاصغر
 هكذا انكر الشيخ ان عرفه هذا البطل واحضر منه ان
 نقول لجواز كون الاصغر اعم من الاكبر وسلب الاخص
 عن جميع افراد الا اعم كذب كقولنا كل انسان حيوان
 ولا شيء من الفرس بالانسان فالحيوان الذي هو الاصغر
 اعم من الاوسط الذي هو الانسان ومن الفرس الذي
 هو الاكبر نكلاهما مستدرج تحت الاصغر الذي
 هو الحيوان الضرب الخامس من موجبة جزئية صغرى
 وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب
 ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا ويثبت بما يثبت به الضرب
 الذي قبله سواء بسواء يزيد بالا فتراض فتقضى بعض
 ب الذي هو ج محينا وليكن د فنصدق لاجل ذلك
 قضيتان وهما قولنا كل د ب وكل د ج فنضم القضية
 الاولى صغرى الى عكس كبرى القياس ينتج من الاول
 لا شيء من د ا فنضم عكس هذه النتيجة كبرى الى المقدمة
 الثانية من مقدمتي الا فتراض ينتج من هذه الشكل
 بعينه ولكن من كليتين نتيجة الاصل ولو صحت هذه
 النتيجة لعينها من غير عكس كبرى الى عكس المقدمة
 الثانية من مقدمتي الا فتراض لا نتج من الاول
 نتيجة الاصل ويصح البيان ببرهان الخلف في جميع
 هذه الاضرب ولا يحق عليك اجاوبه ان فقت ما ذكر
 ولنضع لك الاقضية الممكنة في كل شكل لتكون نصب
 عينك

عينك فتعرض الشروط عليها حتى تری بالمشاهدة
 المنتج منها والعقيم ولنضع على كل ضرب منتج
 حرف التا هكذا انت علامة على انتاجه ولنضع على
 كل ضرب عقيم حرف العين هكذا علامته على
 عقمه وهذه صورته

ضروب الشكل الاول	ضروب الشكل الثاني
كل ج ب وكل ب ا ت	كل ج ب وكل ا ب ع
كل ج ب ولا شيء ب ا ت	كل ج ب ولا شيء من ا ب ت
كل ج ب وبعض ب ا ع	كل ج ب وبعض ا ب ع
كل ج ب وليس بعض ب ا ع	كل ج ب وليس بعض ا ب ع
لا شيء من ج ب وكل ب ا ع	لا شيء من ج ب وكل ا ب ت
لا شيء من ج ب ولا شيء ب ا ع	لا شيء من ج ب ولا شيء من ا ب ع
لا شيء من ج ب وبعض ب ا ع	لا شيء من ج ب ولا شيء ب ا ع
لا شيء من ج ب وليس بعض ب ا ع	لا شيء من ج ب وليس بعض ا ب ع
بعض ج ب وكل ب ا ت	بعض ج ب وكل ا ب ع
بعض ج ب ولا شيء ب ا ت	بعض ج ب ولا شيء من ا ب ت
بعض ج ب وبعض ب ا ع	بعض ج ب وبعض ا ب ع
بعض ج ب وليس بعض ب ا ع	بعض ج ب وليس بعض ا ب ع
ليس لبعض ج ب وكل ب ا ع	ليس لبعض ج ب وكل ا ب ع
ليس لبعض ج ب ولا شيء ب ا ع	ليس لبعض ج ب ولا شيء من ا ب ت
ليس لبعض ج ب وبعض ب ا ع	ليس لبعض ج ب ولا شيء ب ا ع
ليس لبعض ج ب وليس بعض ب ا ع	ليس لبعض ج ب وليس بعض ا ب ع

ضروب الشكل الثالث	ضروب الشكل الرابع
كل ج ب وكل ب ا ت	كل ج ب وكل ا ب ت
كل ج ب ولا شيء ب ا ت	كل ج ب ولا شيء من ا ب ت
كل ج ب وبعض ب ا ت	كل ج ب وبعض ا ب ت
كل ج ب وليس بعض ب ا ت	كل ج ب وليس بعض ا ب ت
لا شيء من ج ب وكل ب ا ع	لا شيء من ج ب وكل ا ب ت
لا شيء من ج ب ولا شيء ب ا ع	لا شيء من ج ب ولا شيء من ا ب ت
لا شيء من ج ب وبعض ب ا ع	لا شيء من ج ب ولا شيء ب ا ع
لا شيء من ج ب وليس بعض ب ا ع	لا شيء من ج ب وليس بعض ا ب ت
بعض ج ب وكل ب ا ت	بعض ج ب وكل ا ب ت
بعض ج ب ولا شيء ب ا ت	بعض ج ب ولا شيء من ا ب ت
بعض ج ب وبعض ب ا ع	بعض ج ب وبعض ا ب ت
بعض ج ب وليس بعض ب ا ع	بعض ج ب وليس بعض ا ب ت
ليس لبعض ج ب وكل ب ا ع	ليس لبعض ج ب وكل ا ب ت
ليس لبعض ج ب ولا شيء ب ا ع	ليس لبعض ج ب ولا شيء من ا ب ت
ليس لبعض ج ب وبعض ب ا ع	ليس لبعض ج ب ولا شيء ب ا ع
ليس لبعض ج ب وليس بعض ب ا ع	ليس لبعض ج ب وليس بعض ا ب ت

وقد بعثهم عظم الكلية الموجبة مع الجزئية السالبة
 صغرى وكبرى بما اذا كانت الجزئية السالبة لا تنعكس اما اذا
 انعكست كالحاصلتين فانها تنعكس لرد الضرب حينئذ يعكس الجزئية
 السالبة فيه اذا كانت صغرى الثاني واذا كانت كبرى للثالث وهو
 ظاهر هذا التقييد للسراج فحينئذ ان اقتران الجزئية السالبة
 مع الكلية الموجبة صغرى وكبرى في الشكل الرابع ينتج وان احتوت
 الجزئية السالبة على خستين اذا كانت الجزئية السالبة منعكسة
 كان تكون احدي الخاصتين فانها قد سبق في فصل القياس ان
 انعكاسهما كان نفسهما اما اذا كانت الجزئية السالبة منعكسة
 كان تكون احدي الخاصتين صغرى فانها اذا انعكست رجع الضرب
 الى الرابع الشكل الثاني وان كانت كبرى رجع القياس بعكسها الى
 سادس الشكل الثالث وينتجان المطلوب بعينه وهو الجزئية
 السالبة الخامسة فاذا اضممت هذين الضربين الى الخمسة
 السابقة كان المنتج على قول السراج من الشكل الرابع سبعة
 اضرب وفرادى القابلي في رسالته على هذه السبعة اقتران
 السالبة الكلية صغرى اذا كانت احدي الخاصتين مع الموجبة
 الجزئية كبرى اذا كانت احدي الموجبات الاربع ينتج سالبة
 جزئية خامسة كقولنا لا شيء من **ب** مادام **ب** لا دايما وبعض **ج**
ا مادام **ا** ينتج بعض **ج** ليس **ا** مادام **ج** لا دايما وينتج بعكس
 الترتيب ليرجع الى الاول ثم عكس النتيجة وزاد صاحب الايضاح
 الصغرى السالبة الكلية اذا كانت احدي الخاصتين مع الكبرى
 الموجبة الجزئية اذا كانت احدي التانعكس سواها الكلية
 فزاد على القابلي يكون الكبرى المتعكس الجزئية الموجبة ينتج مع

في فصل القياس ان انعكاسهما كان نفسهما

في فصل القياس ان انعكاسهما كان نفسهما

في فصل القياس ان انعكاسهما كان نفسهما

السالبة الكلية اذا كانت تلك الكبرى احدي الالامنين والقابلي
 يمنع من ذلك بمانته على منع ماركب من متنافيين لا ينبغي
 على مقتضى ذلك الفا اختلاط الالامنين مع الخاصتين
 لان النتيجة حينئذ تخرج دائمة لا دائمة لانها لا تحقيد
 الدوام من الكبرى وقد لا دايما من الصغرى وصاحب الايضاح
 بني على القول بصحة الخلط المركب من متنافيين وينتج حينئذ
 القياس بعد التبديل دائمة لا دائمة وسي قولنا بعض **ب**
 ليس **ج** دايما لا دايما وبرهان انعكاسها واضع كبرهان
 انعكاس احدي الخاصتين اذ هو مبني على الافتراض ولا شك
 ان الدوام الذاتي يستلزم الوصف في انعكاس هذه الجزئية
 السالبة واضع اذ موضوعها متحقق الوجود لاذها لان عجزها
 قضية موجبة فموضوعها موجود وهو عين موضوع السالبة
 التي هي صدر ما وايضا فموضوع هذه الجزئية السالبة هو
 عين موضوع الجزئية الموجبة التي في اصل القياس فيجب
 وجوده ايضا لذلك فقد شهد بوجود موضوع هذه
 الجزئية السالبة امران ذاتها وهو ما احتوت عليه من
 الجزئية الموجبة ومنفصل عن ذاتها وهو الموجبة التي في
 اصل القياس وبالله تعالى التوفيق **ص** واعلم ان هذه
 الشروط التي ذكرنا للاشكال الاربعة انما هي باعتباركمها
 وكيفية اما اذا اعتبرت فيها الجهة وتركيباتها وهو المعبر
 عنه بالاختلاطات فلها شروط زايدة على ما تقدم ولنغفل
 عن ذكرها لما فيها من الطول والتشعب على المبتدي مع
 قلة الاستعمال **ش** يعني ان الاختلاطات وهي تركيبات

فان القياس من جنس الى جنس لا يثبت في الاشياء المتصلة بل في المتصلات

المقضايا الموجهة بعضها مع بعض انما عرض عنها القلة استعمال الناس لها في العلوم وكثرة الشغب فيها وتضم ما ذكر في هذا المختصر يتضمن بعضا منه ففهمها من المصطلحات من غير تكلف ولا احتياج الى معلم ان لا يخرج شروطها ولا يراهينها عن قواعد ما ذكر وبالله تعالى التوفيق واما القياس المركب من المتصلات فلا بد فيه من احد المتصلات لوانم الصغرى وتركيبها مع المتصلات لوانم الكبرى فما اتجه ذلك التركيب في شكل من الاشكال الاربعه فهو نتيجة المتصلتين لان لوانم اللانم لانم للمقادير ان حكم القياس المركب من متصلتين يحكم المركب من حليتين سواء بسواء ذكر هنا حكم القياس المركب من المتصلات فذلك لوان الوجه في معرفة نتاجه ومعرفة نتيجته ان تنظر لوانم صحراء مع لوانم كبراه فان لم يشتمل على منها علي تاليف منتج والقياس المولف من المتصلتين عظيم وان اشتمل على منها علي تاليف منتج لا نقلا لازمتان للمفصلتين ونتيجتهما لازمة لهما فتكون لازمة للمفصلتين لان لوانم اللانم لانم ولهذا يصح هنا بعد نتاج المتصلتين بحسب بعد لوانم منها المنتجة من المتصلات ويصح ايضا ان تؤخذ لوانم تلك النتائج المتصلات من المتصلات فيجعل ذلك كله نتيجة للقياس المركب من المتصلتين ولاجل رجوع هذه النتائج الى اللوانم وليست نتائج طبيعية لاهوة القياس ذهابا نحو ما في الموجز وابن سينا الى انه عظيم والامر في هذا قريب

فان

فان القياس من جنس الى جنس لا يثبت في الاشياء المتصلة بل في المتصلات

فان اللوانم لا شك في ثبوتها لهذا القياس من شأن ليسهيا نتاج او ليسهيا لوانم فلا يجوز في السببه وان اعرفت هذا فاما المتصلات الثلاث يتركب منها القياس ستة اقسام لانها اما حقيقتان واما ما لعتا جمع واما ما انفكا خلوا واما حقيقتيه وما لعتا جمع واما حقيقتيه وما لعتا خلوا واما ما لعتا جمع وما لعتا خلوا فثلاثه في المتفقتين وثلاثه في المختلفتين فاما القسم الاول وهو المولف من حقيقتين فيشترط في انتاجه كلية احدي المقدمتين وايضا بقضيتها وانظر لوانم الصغرى مع لوانم الكبرى او لوانم الصغرى مع لوانم الكبرى فاما كان من ذلك علي تاليف منتج فنتيجة ذلك التاليف نتيجة المتصلتين ولان تلك النتيجة ايضا نتيجة لهما وساضع كل شكلا يتبين فيه ما حقي عليك من امرها وبالله استعين وهذه صورة

حقيقة صغرى	حقيقة كبرى
د ايا اما كل اب واما ج	د ايا اما ج واما د
كلما كان اب فليس ج د	كلما كان ج د فليس ه د
كلما كان ج د فليس اب	كلما كان ه د فليس ج د
كلما كان ليس اب فليس ج د	كلما كان ليس ج د فليس ه د
كلما كان ليس ج د فليس اب	كلما كان ليس ه د فليس ج د

او اما

واعلم ان استيفاء النظر بين لوازم هاتين الحقيقتين يستلزم النظر
 بين لوازم سائر اقسام المفصلات لدخول جميعها فيها فلتنظر
 علي وضعها وبالله التوفيق وهذا الحكم في القياس
 المركب من المتصلات مع المفصلات ان تنظر لوازم
 المفصلات مع المتصلات فتبينه ذلك التركيب هي
 نتيجة الاصل يعني ان القياس المولف من المتصلة
 والمفصلة حكمه حكم المركب من المتصلتين فتظروا ايضا
 فيه لوازم المفصلة صغري كانت او كبرى موجبة كانت
 او سالبة مع تلك المضلة الموجبة او سالبة فما كان من
 ذلك علي تاليف منتج فتبينه نتيجة القياس المركب من
 المتصلة والمفصلة ولان هذه النتيجة ايضا نتيجة لذلك
 القياس واعلم ان المتصلة ان كانت صغري فالشركة
 بينها وبين المفصلة اما في المقدم الصغري او في تاليفها
 فان كانت في التالي فلا بد من كلية المفصلة لان الشركة
 لما كانت في التالي الصغري صارت الصغري موافقة للنظم
 الكامل فلزم ان القياس المنعقد منها ومن لوازم الكبرى
 لا يكون الا من الشكل الاول او من الشكل الثاني وعلي كل
 تقدير فلا بد من كلية الكبرى ثم الكبرى اما موجبة واما
 سالبة فان كانت موجبة لزمها المتصلات الاربع ان
 كانت حقيقية والاوليان فقط ان كانت مألغة جمع
 والاخران فقط ان كانت مألغة خلو وهذه صورتها

لصغري المقدم
الكامل

متصلتان

متصلتان صغريان	حقيقة كبرى
كلما كان ا ب ف ج د	و ا ا ا ا ج د و ا ا ا د
ليس المتبعية اذا كان ا ب ف ج د	كلما كان ا ب ف ج د فليس ه ز
كلما كان ا ب ف ج د	كلما كان ا ب ف ج د فليس ه ز
كلما كان ا ب فليس ج د	كلما كان ليس ه ز ف ج د
كلما كان ا ب فليس ج د	كلما كان ليس ه ز ف ج د

لوازم الموجبة المفصلة الصغري

واما اذا كان الاشتراك في المقدم والفرضان المتصلة صغري
 فالكبرى اما موجبة واما سالبة فان كانت موجبة لزمها
 المتصلات علي ما سبق فتكون الصغري المتصلة كلما كان
ج د ف ا ب ان كانت موجبة او ليس السبب ان ا كان ج د
ف ا ب ان ا كانت سالبة وتكون الكبرى المتصلة هكذا
اما ج د واما ه ز فانظر المتصلتين الصغريين اولاً
 كل واحد منهما الموجبة والسالبة مع لوازم المفصلة ولوازم
 تلك اللوازم فما اشتمل عليها علي تاليف منتج فتبينه نتيجة
 اصل القياس وما يلزم هذه النتيجة مفصلة فهو نتيجة
 ايضا لاصل القياس واما ان ا كانت الكبرى المتصلة سالبة
 لزمها ان كانت مألغة جمع او مألغة خلو سالبتان متصلتان
 علي ما تقدم فانظر ايضا تلك اللوازم مع المتصلتين
 الصغريين فان كانت المتصلة السالبة حقيقية لم
 يلزمها فالقياس منها ومن المتصلتين عقيم فان ا ب ا
 تركيب المتصلتان مع سالبة مألغة جمع وسالبة مألغة خلو

وهذه صورتها

متصلتان صغريان	متصلة كبرى ما نفع جمع اوج
كلما كان ا ب ف ج د ليس المتبعا اذا كان ا ب ف ج د	ليس المتبعا اما ب و اما هـ ليس المتبعا اذا كان ا ب ف ج د ليس المتبعا اذا كان ا ب ف ج د
ليس المتبعا اذا كان ا ب ف ج د كلما كان ا ب ف ج د	ليس المتبعا اذا كان ا ب ف ج د ليس المتبعا اذا كان ا ب ف ج د

واما ان كانت المتصلة هي الكبرى فالاشتراك اما في مقدمتها
واما في تاليها فان كان في التالي فالمفصلة اما موحية
واما سالبة فان كانت موحية لزمها المتصلات الاربع
ان كانت حقيقية والاوليان فقط ان كانت مانعة جمع
والاخرى ان فقط ان كانت مانعة خلو فانطوا ايضا
لوانم المتصلات الصغريات مع المتصلتين الكبيرين
على سبق وان كانت المفصلة سالبة لم تنجح الحقيقية
شيئا ان لا يلزمها شي ويلزمها ان كانت مانعة جمع
او مانعة خلو سالبتان متصلتان فانظرهما مع المتصلتين
الكبريين واما اذا كان الاشتراك في المقدم فيجب ان
تكون المفصلة موحية لان الكبرى موافقة للنظم الكامل
فتعين القياس المركب من اللوان اما من الشكل الاول
واما من الشكل الثالث وفي كل منهما يلزم الجواب الصغري
فهذا تمام الكلام في الاقيسة الافتراضية المركبة من الجملات
او من الشرطيات على وجه الاختصاص وبالله تعالى
التوفيق

التوفيق وهذا كله ان كان احد طرفي الشرطية وسطا
برمته وهو المسي بالجزء التام اما اذا كان الوسط جزء
ذلك الطرف وهو المسي بالجزء غير التام فلا نتاجه
شروط غير ما تقدم ولنعرض عن الكلام فيه كما عرضنا
عن الكلام في الاختلاطات لكثرة شعبه وتدور
استحاله وقلة قايده يعني انه انما نكرمنا الاقيسة
الشرطية ما يكثردور في الكلام العلوم ويضطر لمعرفته
ويسهل تناوله ويصح انتاجه وهو ما كان الوسط في
قياسه جزائيا ما بان يكون احد طرفي الشرطية بكماله
وترك ما كان الوسط فيه جزءا غير تام بان يكون جزء
احد طرفي الشرطية كان يقال مثلا كلما كان ا ب ف ج د
وكلما كان د هـ ف و ز فقد وقعت الشركة في هذا
القياس في جزء غير تام وهو جزاء الثاني الذي هو د ولو
قلت في الكبرى وكلما ج د ف و ز لكانت الشركة في جزء
تام وانما تركنا الاقيسة ذات الجزء غير التام لكثرة شعبها
وتدور واستعجالها وعدم وضوح انتاجها كما تركنا
الاختلاطات لذلك بل هذه في الاحتياج اليها دون
الاختلاطات بكميل لان الجهات وان سكت عنها في
القضايا فمعناها واجب في كل قضية وبالله تعالى
التوفيق واما القياس الاستثنائي فلا بد ان تكون
المقدمة الاولى فيه شرطية وهي الكبرى فان كانت
مفصلة فشرط انتاجها ان تكون موحية كلية لزمية
وان تكون الاستثنائية وهي الصغري حكمت بنبوت

المقدم او يبقى التالي القياس الاستثنائي هو عبارة عن
قياس مركب من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى
وضع لاحد جزئيهما او رفعه ليلزم منه وضع الآخر
او رفعه وليس يجب ان يكون الطرف الموضوع او
المرفوع قضية كلية فان الشرطية لو كانت مركبة من
شرطيتين لكان كل واحد من الجزأ الموضوع او المرفوع
شرطية ولو كانت مركبة من شرطية وحكائية لكان
الجزأ الموضوع شرطية ان كانت الشرطية مقدمتها
والجزأ المرفوع شرطية ان كانت تاليفها فان اُعرفت
هذا فنقول الشرطية المستعملة ان كانت متصلة
استلزام فيها ان تكون موحية كلية لازمة فلو كانت
المتصلة الكلية سالبة لم تنتج بالفعل في القياس
الاستثنائي شيئا اي لا يلزم من وضع المقدم ولا من رفع
التالي او وضعه شي بالفعل لكن بالقوة يلزم من وضع
المقدم رفع التالي اي وضع نقيضه لاستلزام
المتصلة السالبة متصلة موحية تناقضها في
التالي ويلزم ايضا بالقوة من وضع التالي رفع
المقدم لا قضا العكس بمستوي ذلك وان كانت
المتصلة الموحية جزئية لم تنتج لانهما حينئذ يحتمل
ان تكون ر من صدق الشرطية غير ر من صدق
الاستثنائية فلا يجتمع المقدمات معا على الصدق
فلا يحصل الاستنتاج لعدم لو كان وقت الاتصال
او الانفصال هو بعينه وقت استنتاج احد جزئي

الجزء

الشرطية او نقيضه او كانت الاستثنائية عامة حتى تشمل
وقت الاتصال او الانفصال انتج القياس وان لم
تكن الشرطية كلية فان كانت المتصلة الموحية التامة
لم تنتج لان العلم بصدق الاتفاقية موقوف على
العلم بصدق جزئيهما فلو استفدنا العلم بصدق واحد
جزئيهما من صدقهما لزم الدور وهذا ان وضعت في
الاستثنائية احد جزئيهما واما ان رفعت كانت
الاستثنائية حينئذ كانت لان الاتفاقية طرفاها
صادقات فلا يصح رفع واحد منهما هذا اما متعلق
بشرطية المقدمة المتصلة واما المقدمة الاستثنائية
فبشرطية فيها ان تثبت المقدم او تنفي التالي وبالجملة
رفع تالي الاتفاقية كذب ووضع مقدمها لا فائدة
له لان نتيجة معلومة من نفس الاتفاقية فان
اثبت المقدم كانت النتيجة تثبت التالي لان المقدم
ملزم للتالي وتثبت الملزم يستلزم تثبت لازمه
وان نفيت التالي كانت النتيجة تنفي المقدم لان نفى
الملزم يستلزم نفى ملزومه مثال ذلك اذا قلنا
مثلا كلما كان هذا الانسان كان حيوانا فان قلت
في الاستثنائية لكنه انسان انتج فهو حيوان وان قلت
في الاستثنائية لكنه ليس حيوانا انتج فليس بالانسان
ولا ينتج نفى المقدم ولا اثبات التالي شيئا لانهما ان يكون
التالي اعم من المقدم كما في هذا المثال وان كان اعم لم
يلزم من نفى المقدم نفى التالي لانه يلزم من نفى الخاص نفى

تعالى الامر فلا يلزم من بقاء كون هذا السنانا كونه حيوانا وكذا
 لم يلزم من ثبوت التالي ثبوت المتقدم لانه يلزم من ثبوت
 الامر ثبوت الاخص فلا يلزم من كون هذا حيوانا كونه
 انسانا فاستدراك العلم ان المقدمة الاولى وهي الشرطية
 في القياس الاستثنائي هي الكلي والمقدمة الثانية وهي
 الاستثنائية هي الصغرى تخص على ذلك الشيخ ابن عرفة
 في منطقته ونقله عن الفارابي وبضه والاستثنائي وهو
 متصل استثنائي عين مقدمتها لينتج تاليها ونقيض تاليها
 لينتج نقيض مقدمتها قالوا والاكثرة في الاول ان وفي
 الثاني لو قلت هذه اية المهلة لا غير فالمتصلة كبراه
 والاستثنائية صغرا قاله الفارابي فتولد بعض الجاهل
 العكس وهم ثم ذكر بعد هذا ان حكم المتصلة
 كالمتصلة وبالله تعالى التوفيق وان كانت الشرطية
 منفصلة حقيقية فلا بد ان تكون موجبة كلية عنادية
 وان تكون مركبة من شي ومساو لنقيضه اما اذا كانت
 مركبة من الشيء وعين نقيضه لم يفد الاستنتاج لان النتيجة
 حينئذ تصير عين الاستثنائية وتلزم فيه المصادرة
 عن المطلوب والنتائج في هذا القياس اربعة اثنان في
 وضع الاستثنائية لاحد الطرفين واثنان في رفعها
 لاحدهما وان كانت الشرطية مانعة جمع التبع الاولين
 وان كانت مانعة خلوا نتجت الاخيرين وبالله تعالى
 التوفيق يعني ان المقدمة الشرطية في القياس
 الاستثنائي ان كانت متصلة اشترط فيها شرطان ان
 تكون

تكون موجبة كلية وزاد بعضهم شرط ثالثا ان تكون
 عنادية احترازاً من الاتفاقية لعدم لزوم العناد فيها
 فلا يلزم من وضع شيء منها او رفعه شيء في الطرف الآخر
 وبعض المحققين صرح بأنه لا يشترط في المتصلة
 ان تكون عنادية وان الاتفاقية فيها تنتج بخلاف الاتفاقية
 في المتصلة قال لان المتصلة الحقيقية الاتفاقية وان كانت
 لا ينتج صدق جزئها ولا كذبها لكن اذا اتفق عدم صدق
 جزئها معا وصدق احدهما لم يزد كذب الاخر وكن الاتفق
 عدم كذب جزئها معا وكذب احدهما لم يزد صدق الجزر
 الاخر انتهى قلت وحاصل الفرق بين المتصلة الاتفاقية
 والمتصلة الاتفاقية لزوم الدور وعدم القابلية في استعمال
 المتصلة الاتفاقية في القياس الاستثنائي ولما يلزم ذلك في
 المتصلة الاتفاقية واذا عرفت هذا فاما المتصلة على
 ثلاثة اقسام حقيقية ومانعة جمع ومانعة خلوا اما
 الحقيقية فتشترط فيها مع ما تقدم ان تكون مركبة من
 الشيء والمساوي لنقيضه كقولنا د ايا اما ان يكون ابيض
 قدما واما ان يكون حادا وتنتج حينئذ اربع نتائج
 اثنان باعتبار ما فيها من منع الجمع واستثناء عن اي
 جزكان ينتج نقيض الاخر واثنان باعتبار ما فيها من
 منع الخلو فاستثنائي نقيض اي جزكان ينتج عين الاخر هذا
 ان تركبت الحقيقية من جزئين كالمثال السابق اما ان
 تركبت من اكثر من جزئين كقولنا مثلا د ايا اما ان يكون
 العدد د ثانيا واما ان يكون ناقصا واما ان يكون مساويا

فقال الا يبرهن استثناء عين احد الاساطير جزا ينتج نقايض سايرها
اي بقي ساير الاجزا واستثناء نقيض احد الاجزا ينتج
مفصلة تتركب من ساير الاجزا قلت وقولنا ان الحقيقة
تتركب من اكثر من جزئين انما هو على سبيل السامع واللاء
فقد تقدم البرهان على انها لا تتركب الا من جزئين
وما يوهم التركيب من اكثر من جزئين راجع الى
تركيبها من جملة ومفصلة او من قضية والمساوي
لنقيضها وذلك المساوي مفصلة والظاهر ان هذه
النتيجة المفصلة حقيقة لانه لما اتفق احد الاجزا لم يزل
يجمع باقي الاجزا على صدق ولا كذب وهذا معنى
الحقيقة فلو تركبت الحقيقة من الشئ وعين نقيضه
كقولنا دايما اما ان يكون المرجود قدما واما ان يكون
ليس قدما لم يفد الوضوح والرفع شيئا فان عين
الاستثناءية هي عين النتيجة فالاستدلال بها على
النتيجة استدلال على الشئ بنفسه لان الاستثناءية
ان ثبت صدقها لم يجز أي قياس ولا غيره ان هي عين
النتيجة فالاستدلال عليها اذا من باب تحصيل الحاصل
وان لم يثبت صدقها فقد استدلال على الشئ بنفسه وهو
مصادقة وان كانت المفصلة مانعة جمع كقولنا
مثلا دايما اما ان يكون الجسم ابيض واما ان يكون اسود
فاستثناء عين اي جز كان ينتج نقيضا لاخر لا متناقض
اجتماعها على الصدق ولا ينتج استثناء نقيض اي شئ
منها لجواز اجتماعها على الكذب فلما لغة الجمع النتيجة ان

الاوليان

الاوليان من نتائج الحقيقة وان كانت المفصلة مانعة خلو
كقولنا دايما اما ان يكون الجسم غير ابيض واما ان يكون غير
اسود فاستثناء نقيض اي جز كان ينتج عين الاخر لا متناقض
اجتماعها على الكذب ولا ينتج استثناء عين شئ منها لجواز
اجتماعها على الصدق فلما لغة الخلو ان النتيجة ان
من نتائج الحقيقة وهذه اخر ما قصدنا وضعه من
هذا الشرح نسأل الله تعالى ان يتبع به وباصله كل من
سعى في تحصيلها القمع الذي يبلغ في الدنيا والاخرة
الى رضي المولي الكريم وان تجعله عوننا لهم على انزال
ما يكون معه بفضل الله تعالى الفوز مع العلماء العالمين
بعضيم الدرجات في دار النعيم المقيم بجاه سيد
الخلق الشافع المشفع سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه
وسلم صلاة وسلاما يحوز بهما من الرب العرف الرحيم
الحقوقي الدنيا والاخرة عما جئنا به سبوحا مخلصا وسو
نظرنا وقلة حياتنا من الرب العظيم وصلى الله على
سيدنا ومولانا محمد عدد ما ذكره الكاروت وعقل
عون كره الغافلون واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
ثم الكتاب بفضل الله تعالى وكان

- الفداغ منه في اواخر شهر
- ربيع الاول سنة ١٢٨٨
- سنة اربع وار
- وما بين
- والف
- والم
- عند